الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث الـــعلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في"تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر" موسومة بـ:

التنظيم الإداري والقضائي في الفترة الأميرية(1832—1847م)

إعداد الطالبين:

- صهران دينة ليندة
- صباحي ميـمونـــة

بإشراف الأستاذة:

حرشوش كريمة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.عنان عامر	رئيسا
أ.حرشوش كريمة	مشرفا
أ.زاهي مُحَمَّد	مناقشا

السنة الجامعية: 1437 –1438هـ/2016–2017م

شكر وتقدير

الحمد لله وحده، والشكر له على توفيقه

وأنعم علينا بإتمام هذا البحث

نتشرف بتقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير

والعرفان للأستاذة الفاضلة: حرشوش كريمة

التي كانتلنا نعم السند بإشرافها على المذكرة تصحيحاً وتصويباً وتوجيهاحتى أخذ البحث صورته وبلغ غايته.

كما لايفوتنا تقديم شكرنا إلى الأساتذة الذين رافقونا

في مشوارنا الدراسي

وبالأخص إلى أساتذة تاريخ المغرب العربي الحديث

وإلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور

لهم جزيل الشكر والعرفان

وجزاكم الله عنا كل خير

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

د س.....دون سنة.

د ب.....دون بلد.

د ط.....دون طبعة.

ع.....عدد.

ص.....صفحة.

ص ص..... من صفحة إلى صفحة.

ج.....جزء.

ط.....طبعة.

تر.....ترجمة.

تع.....تعليق.

تح.....تحقيق.

تق.....تقديم.

هـ.....هجري.

م.....ميلادي.

د.م.ج.....ديوان المطبوعات الجامعية.

ش.و.ن.ت.....الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

باللغة الفرنسية:

p……page.

N°……..numéro.

Edi……Edition.

Ibid……Ibidem.

SD……..sans date.

SNED……..société National d'édition et de diffusions.

P.U.F…… presse universitaire de France .

Op-cit…….. opérocitato.

مقدمة

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا هاما باعتبارها بوابة إفريقيا، هذا ما جعلها عرضة للتحرش الاستعماري بجميع أساليبه وغاياته، فقد أصبحت مسرحاً للتنافس الأوروبي الذي بلغ أشده خلال القرن الخامس عشر، وفي ظل هذه الظروف ظهرت الدولة العثمانية الحامية لعرين الإسلام والمسلمين، فارتبطت الجزائر بها رسميا منذ سنة1518م، لتصبح بذلك أول ايالة عثمانية في شمال افريقيا.

بهذا الالتحاق اتخذت الايالة لنفسها نظاماً إداريا وقضائيا بقي راسخا طيلة فترة الحكم العثماني، فسيرت من خلاله أولا بسلطة مركزية تميزت بالتدرج في المناصب من أعلى منصب متمثل في الداي إلى آخر منصب، وثانيا سلطة محلية تمثلت في تسيير المدن والبوادي، بحث تم الاعتماد على مجموعة من الموظفين الإداريين يتم تعيينهم وفق مقاييس معينة منها الكفاءة والنزاهة.

أما بالنسبة إلى القضاء في تلك الفترة، تميز بتنوع في التقاضي أمام المحاكم، وهذا لكون الحكام كانوا يتقاضون وفق مبادئ المذهب الحنفي باعتباره مذهب السلطة الحاكمة للبلاد، ولكن دون حرمان الأهالي من الإفتاء والتقاضي بالمذهب المالكي، فعُرِفَ تعايش بين المذهبين من خلال هيئة قضائية حملت تسمية "المجلس العلمي".

ولكن مع مرور الوقت، بدأت هذه الأنظمة تفقد السيطرة على البلاد شيئا فشيئاً، وذلك لما تميزت به الفترة الأخيرة من عدم استقرار في جهاز الحكم وكثرة الاضطرابات الداخلية التي عمها الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، فتمثل هذا الاضطراب بظهور ثورات داخلية ضد السلطة، وقابلتها الظروف الخارجية المضطربة وتمثلت في الأطماع الأوروبية في مقدمتها فرنسا، هذه الأخيرة استطاعت تكيف الوضع الدولي للانفراد بالجزائر وهو ماتجسد في الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، لتشهد بذلك الجزائر رحلة أخرى كانت سمتها الاضطراب والفوضى ، ومنذ ذلك الحين باتت الجزائر تعيش حالة من الفوضى والاضطراب السياسي والانهيار الاقتصادي، والتفكك الاجتماعي والنهب الاستعماري.

وعلى إثر تلك الظروف برزت روح المقاومة الرافضة لهذا الوضع الاستعماري، ومن ابرز الشخصيات الجزائرية التي تصدت لهذه الحملة الاستعمارية شخصية"الأمير عبد القادر"

هذه الشخصية الوطنية التي صنعت أمجاد الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وذلك لما حققه من انجازات هامة خلال الانتصارات العديدة في مقاومتها ضد فرنسا، ولقد خاض الأمير في تجربته الذكية تنظيم استراتيجي يقوم على أساس بناء دولة تكون لها القدرة في توحيد صفوف الشعب الجزائري، ورفع راية الجهاد بهدف طرد الفرنسيين من الأرض الجزائرية.

وقد أظهرت بعض الدراسات على أن محاولة الأمير عبد القادر في تأسيس هذا البناء على محاولة ناجحة، بحيث أنها تتوفر فيها كل الشروط ومقومات الدولة، بالإضافة إلى أنه ركز جيداً على الجوانب السياسية، و اعتراف عدوه له بهذا الكيان السياسي.

وانطلاقا مما سبق،اتضح أن الأمير قد عمل على تنظيم دولته تنظيما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا حتى تظهر في بناء متكامل الجوانب، فجاءت دراستنا مركزة على نموذجين لهذه الجوانب والمتمثلة في الجانب الإداري والقضائي للجزائر في الفترة الاميرية، لهذا جاء موضوع دراستنا الموسوم بـ"**الإدارة و القضاء في الفترة الأميرية "1832-1847**" لنوضح من خلال ذلك كيفية تسيير هذه الأنظمة.

إن دراسة التنظيم الإداري والقضائي في الفترة الأميرية يستمد أهميته من كون الأمير استطاع تكوين دولة أمام الفراغ السياسي الكبير والواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي شهدته البلاد، بعد انسحاب الداي وتوقيع معاهدة الاستسلام مع فرنسا (5جويلية1830) وهذا من أجل تسليط الضوء على معالم هذا الكيان السياسي الجديد، وتقديم صورة على أهم مميزاته ، مبرزين بذلك أهمية الموضوع أيضا كونه دراسة لأساس الدولة والمتمثل في الجانب الإداري وطريقة تسيير البلاد، والجانب القضائي وكيفية تنظيمه ونشر العدل والمساواة في تلك الفترة.

ولعل ماحفزنا لاختيار هذا الموضوع هو رغبتنا في دراسة ومعرفة خبايا تاريخ الجزائر الحافل ببطولات، وتضحيات، وانتصارات رجال سعوا لتحرير بلدهم من الاحتلال.

- وكذلك في الاطلاع على شخصيات وطنية صنعت أمجاداً ضد الاستعمار، وكان لها تأثير على الجزائر وذلك لما حققته من انجازات هامة، والمتمثلة في شخص الأمير عبد القادر.

-ينظر البعض إلى أن موضوع "الأمير عبد القادر" قد نال قسطا كبيراً من الدراسات والأبحاث بالنظر إلى حجم دراسات تاريخ الجزائر عموما، ودولته خصوصاً، ولكن بنظرنا تبقى الحاجة في تدعيم هذه الدراسات السابقة بدراسة متخصصة باعتبارها من المحاولات الأولى التي تتناول الجانب "الإداري والقضائي للفترة الأميرية" على مستوى جامعتنا وهذا محاولة منا لإثراء رصيد مكتبة الجامعة.

- ان الجانب الإداري والقضائي من الأركان الأساسية لكل دولة، ويعتبران العمود الفقري لبناء الدولة ونجاحها، ولهذا ارتأينا التعرف على هذان الجانبان لدولة الأمير.

- وبناءا على مناقشتنا مع أساتذة التخصص حول هذه الدراسة وجدنا أنفسنا تلمسنا الرغبه والفضول في التعرف على هذان الجانبين وكيف كان تسييرهما، دون أن نهمل تسليط الضوء على شخصية "الأمير عبد القادر الجزائري" هذه الشخصية التي استطاعت تكوين كيان قوي لمجابهة العدو الفرنسي.

ونظراً للأهمية الكبيرة للموضوع فقد فتح لنا المجال للتعرف على شخصية الأمير ودولته وذلك بطرح الإشكالية العامة والمتمثلة في:

-كيف كانت أجهزة التنظيم الإداري والقضائي للجزائر في الفترة الأميرية(1832-1847م)؟.

ومن هذا المنطلق تبادرت لدينا جملة من الإشكاليات الفرعية منها:

- ماهي المؤهلات الشخصية للأمير عبد القادر؟.

- كيف استطاع في ظل الاحتلال الفرنسي من تحقيق مشروع بناء الدولة الجزائرية الحديثة؟.

- ماهي أهم المؤسسات الإدارية التي قامت عليها دولته؟.

- كيف كان التنظيم القضائي لهذه الدولة في فترة الأمير؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا اختيار المنهج التاريخي التحليلي محاولين بذلك دراسة المادة العلمية وتحليل بعض الوقائع التاريخية، والمنهج الوصفي وهذا لعرض الوقائع التاريخية وأحداثها وترتيبها.

ولأن طبيعة هذه الدراسة تكتسي طابعاً تاريخياً، تَطَلَبَنَا تقسيم البحث حسب ماتقتضيه خطوات البحث العلمي، إلى مقدمة، و ثلاث فصول، لنختتم الموضوع بخاتمة، فجاء تفصيل هذا التقسيم على النحو التالي:

المقدمة وتضمنت التعريف بالموضوع، وكذا أهمية وأسباب اختيارنا له، طرح إشكالية عامة وأخرى فرعية للموضوع، إضافة إلى ذكر المنهج المتبع لدراسة الموضوع، دون أن ننسى الإشارة إلى أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها في هذه المذكرة، والصعوبات التي واجهتنا في مسارنا.

أما الفصل الأول جاء بعنوان "الأمير عبد القادر سيرة عالم" وتطرقنا فيه إلى سيرة الأمير عبد القادر، بحيث تحدثنا عن نسبه، ومولده ونشأته، إضافة إلى فروسيته وأخلاقة، كما تحدثنا أيضا عن حيثيات مبايعته للإمارة التي جاء فيها أسباب اختار الأمير عبد القادر، البيعة الخاصة والبيعة العامة، كما تطرقنا إلى بدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة.

أما الفصل الثاني فعنوناه "بالتنظيم الإداري للجزائر وتوزيع السلطات في الفترة الأميرية"، وتحدثنا فيه عن بدايات إنشاء الحكومة واحتوى على الإمارة، راية الإمارة، خاتم الإمارة، والعملة، كما تحدثنا عن توزيع السلطات في دولة الأمير وتضمن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، و مجلس الشورى والاعتماد على المرجعية الدستورية العليا في دولة الأمير، وتعيينهللوزراء، إضافة إلى تعيينه لموظفي الدولة ومناصبهم في الفترة الأميرية،و تعيين الخلفاء على الأقاليم واحتوى خلفاء المقاطعات ومرتب الخليفة ومهامه.

أما عن الفصل الثالث فعنوناه ب"التنظيم القضائي للجزائر في الفترة الأميرية"وتطرقنا فيه إلى كيفية اختيار القضاة وامتيازاتهم في الفترة الأميرية، وإلى أنواع القضاة (قاضي المحلة، وقاضي الطرائق)، و أقسام القضاء حسب المنظور الأميري واحتوى القضاء المدني والقضاء الجنائي

والقضاء العسكري، إضافة إلى اختصاصات القضاء، وشكل الأحكام القضائية والعقوبات، و أهمية التنظيم القضائي.

وختمنا بحثنا بخاتمة وهي عبارة عن حوصلة للموضوع إذ احتوت على أهم النتائج المتحصل عليها من دراستنا لموضوع الإدارة والقضاء في الفترة الأميرية، ولمزيد من الإثراء أرفقنا دراستنا بمجموعة ملاحق تخدم الموضوع.

ولكي نثري موضوع بحثنا هذا، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع منها من كان معاصر للأمير عبد القادر والبعض الآخر ملم بكثير من المعلومات، فكان بعضها حديثا استفدنا منه عند الرأي و الترجيح، وقد تنوعت بين الفرنسية والعربية وكان من أهمها:

-الأمير عبد القادر الجزائري: "مذكرات الأمير عبد القادر سيرة ذاتية كتبها في السجن"، الذي اعتمدنا عليه في التعرف على نسب الأمير وعلى محطات من حياته،

-كتاب مصطفى بن التهامي: "سيرة الامير عبد القادر وجهاده" أفادنا هذان المصدران بالتعرف على شخصية الأمير عبد القادر ونسبه ومحطات من حياته حيث أخذنا منه نسب الأمير، وكذا أخذنا منه حول خاتم الإمارة وعن تقسيم المقاطعات.

- شارل هنري تشرشل: "حياة الأمير عبد القادر" أخذنا منه محطات جهاد الامير عبد القادر وحتى النشأة والمراحل الاولى من حياة الامير.

- مُحَّد بن الأمير عبد القادر الجزائري: "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر" أفادنا في التعرف على ظروف عملية المبايعة وأسباب اختيار الأمير، وأفادنا في التعرف على بدايات تأسيس الدولة.

-قدور بن رويلة: "وشائح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب" يعد مصدر مهما وذلك لكون قدور بن رويلة هو كاتب الامير عبد القادر، فأفادنا هذا المصدر في التعرف على القوانين العسكرية والعقوبات التي سنها الأمير .

- كارل يوهان بيرنت: "الامير عبد القادر"، استفدنا منه في الصفات والسمات الأخلاقية التي كان يتحلى بها الأمير عبد القادر.

- بول أزان "P- Azan": "L'emirabd el kader 1808-1833" استفدنا منه في معرفة بعض أحداث واقعة خنق النطاح الأولى والثانية وما نتج عنها.

ومن أجل التعامل مع هذه المصادر والمعلومات التي جاءت فيها، لم يكن بوسعنا سوى الاعتماد على بعض المراجع المتخصصة لتحليلها لبعض الحوادث التاريخية، وهيا ذات قيمة لا تقل عن المصادر السابقة لارتكازها على البحث الأثري، فنذكر منها:

- عبد القادر دحدوح: "استحكامات الأمير عبد القادر العسكرية" أعطانا صورة واضحة عن وضع الجيش، والقوانين والعقوبات العسكرية، فأخذنا منه القوانين العسكرية التي بث بها الأمير، وأخذنا منه أيضا عن الجيش والحصون والقلاع.

-أديب حرب: "التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر"، وقد اعتمدنا عليه بصفة خاصة في التعرف على أهم جوانب الإدارية دولة الأمير ورجالها والجانب القضائي.

- شارل أندري جوليان "ch.A.julien": "Histoire de l'Algérie contemporaine conquete et colonisation" وقد أستفدنا منه في التعرف على الأوضاع التي كانت قبل بيعة الأمير عبد القادر.

- يحي بوعزيز: "الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري" أفادنا هذا المرجع في محطات عدة من بحثنا بحيث يعد دراسة شاملة لحياة الأمير عبد القادر.

وللأمانة العلمية تجدر بنا الإشارة إلى أن هناك بعض الرسائل الجامعية بمختلف الدرجات العلمية ساعدتنا ولو بجانب من الجوانب نذكر منها: بن ساعد عائشة "البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري" ، وحرشوش كريمة "جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير

عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم(1832-1847)، وبقبق الزهرة "الأمير عبد القادر في الاسر (1849-1852).

وقد لاقينا بعض الصعوبات أهمها صعوبة الوصول إلى مركز الأرشيف الوطني الذي يمدنا بما نحتاجه من المعلومات التي تخدم وتساعد في اثراء بحثنا، وذلك لأن معظم الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر يتواجد خارج الوطن وهذا ما صعب إمكانيتنا للوصول إليه بحيث عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة للسفر والبحث عما نحتاجه.

وفي الاخير نرجوا أن نكون قد وفقنا ولو بالقدر القليل في إثراء دراستنا بالمعلومات و نكون قد وفقنا في المساهمة في البحث العلمي.

الفصل الاول: الأمير عبد القادر سيرة عالم

1-نسب الأمير عبد القادر

2-فروسيته وأخلاقه

3-بيعة الأمير عبد القادر

4-بدايات تأسيس دولة الأمير عبد القادر

تمهيد:قبل التطرق إلى الجانب الإداري والقضائي لدولة الأمير عبد القادر، كان لا بد لنا التحدث عن جذور وأصول هذه الشخصية التاريخية، بحث يعد بطل إسلامي غير مجرى التاريخ، وقاوم الغزاة الفرنسيين، بشجاعته المثالية، وحكمته في اتخاذ القرارات، فهذه الخصال قادته لاحتلال مرتبة الشرف فبايعوه بالإمارة، فوحد صفوف القبائل تحت إمرته، ولهذا وجب علينا التطرق غلى مولده، ونسبه، ونشأته، وتفاصيل أخرى ساهمت في تكوين هذه الشخصيةفمنذ طفولته تبلورت لديه الملكات الفكرية، والنمو العقلي، فكان لأسرته ونسبه الشريف الفضل في تكوينه، وتحصيل ثقافته والتي مكنته من بناء دولة جزائرية حديثة.

1- نسب[1] الأمير عبد القادر.

هو السيد الجليل، العارف النبيل، الحاج عبد القادر، بن محي الدين، بن مصطفى بن مُحَّد، بن أحمد، بن المختار، بن عبد القادر، بن أحمد المختار، بن عبد القادر المعروف بخدة (محشي صغرى السنوسي)، بن أحمد القديم، بن عبد القادر، بن مُحَّد بن مُحَّد بن عبد القوي، بن عبد الرزاق، بن الغوث الرباني سيدنا عبد القادر الجيلاني، بن صالحبن موسى، بن عبد الله، بن يحي الزاهد، بن الإمام مُحَّد، بن الإمام داود، بن الإمام موسى بن الإمام عبد الله، بن الإمام موسالجوني، بن الإمام عبد الله المحض، بن الإمام الحسن المثنى بن الإمام الحسن السبط، بن الإمام علي بن أبي طالب[2].

وله سلسلتان أخريان من جهة الأطراف ويتصل بها طرفاه من جهة: عبد القوي بن علي، بن أحمد، بن عبد القوي، بن خالد، بن موسى،إبن أحمد، بن بشار، بن مُحَّدبن مسعود، بن ضاوس، بن يعقوب، بن عبد الغفور،إبن مُحَّد، بن أحمد، بن إدريس، بن عبد الله، الكامل بن الحسن المثنى، بن الحسن السبط[3].

---

[1]- ينظر الملحق رقم02، ص101.

[2]- الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر،سيرة ذاتية كتبها في السجن سنة1849م تح: مُحَّد الصغير البناني، محفوظ السماتي، مُحَّد الصالح الجون، شركة الأمة،برج الكيفان، الجزائر، ط:7، 2010، ص46.

[3]-مصطفى إبن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده،تح:يحيبوعزيز،دار البصائر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص47.

والسلسلة الثانية من طرفي الأولى : عبد القوي، بن عبد الرحمان، بن إدريس بن إسماعيل، بن موسى الكاظم، بن جعفر الصادق، بن مُحَمَّد الباقر، بن زين،إبن زين العابدينالسجاد، بن علي، بن حسن البسط[1]. ابن فاطمة الزهراء بنت مُحَمَّد ﷺ، زوجة علي بن أبي طالبرضي الله عنه.

يعود أصل الأمير وأسرته، للأدارسة[2] الذين كانوا ملوكا في المغرب الأقصى والأوسط والأندلس، ويعتبر السيد عبد القوي الأول، أول أجداد الأمير الذين نزحوا عن المغرب الأقصى واستقر بقلعة بني حماد بالجزائر، وذلك بعد أن انتشرت الفتن، واضطراب الأحوال في مراكش بالمغرب[3].

فكانت أسرة الأمير تشتهر بالتقوى، والجهاد الذي كان موضع إحترام وتقدير من قبل الجميع، فكانت قبيلة بني هاشم تنظر إليهم على أنهم من أولياء الله عز وجل، بحكم انتماءهم إلى سلالة قديمة[4] من المرابطين، وقد أطلقت هذه العائلة على نفسها لقب الشرفاء، بمعنى أنها تمتُ بصلة النبي ﷺ[5].

بالإضافة إلى ذلك فإن نسب الأمير ارتبط بالتاريخ العربي الإسلامي، ومكانة أسرته بين بني وطنه، قد جعله فخوراً، معتزاً بأصله وبشرفه، مادحاً في أشعاره ونثره لأمته العربية الإسلامية، وهذه النخوة هي التي دفعته في الحقيقة إلى حمل السلاح والدفاع عن الوطن

---

[1]-مصطفى بن التهامي، المصدر السابق، ص47.

[2]- الأدارسة: هي دولة أقيمت على يد أدريسالأتير سنة (172هـ-788م) في المغرب، وسقطت في عهد مُحَمَّد المستعلي بن إدريس بن علي سنة (459هـ- 1066م). ينظر: بديعة الحسيني الجزائري، فكر الأمير عبد القادر الجزائري، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص10.

[3]- مُحَمَّد بن الأمير عبد القادر، ديوان الشاعر الأمير عبد القادر الجزائري 1807-1883، تح:العربي دحو، دار ثالة الجزائر، ط3، 2007،ص26.

[4]- بديعة الحسيني، ناصر الدين الأمير عبد القادر بن محي الدين- سيرته المجيدة في حقبة من تاريخ الجزائر، مطبعة السلام، دمشق، ط2، 1992، ص32.

[5]- أبو العيد دودو، الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص20.

والأرض والعرض، وكان في كل أعماله ومواقفه يتمثل بأبطال العرب والإسلام ويستوحي سيرتهم، ومثالهم[1].

لقد حاز الأمير عبد القادر على أسباب الشرف والعزة، فنسبه الحسيني ينتهي إلى سيدنا مُحَمَّد-ﷺ- وأجداده علماء أفاضل بلغوا أسمى مراتب المجد والعز بين أهلهم وفي أوطانهم، لينتهج الأمير مسلكهم ليزيد عزهم عزاً وشرفهم شرفاً[2].

فقد استطاعت أسرته أن تبسط نفوذها في الغرب الجزائري، خاصة والده الشيخ محي الدين الذي تميز بالعلم، والفتوى، وشدت إليه الرحال من الضواحي، لتلقي العلوم والأذكار خاصة أنه كان يمثل الطريقة القادرية بالجزائر التي انتسب إليها هذه الأسرة، في عهد جده السيد مُحَمَّد المعروف بالمجاهد[3].

كانت عائلة الأمير كريمة المنشأ، عظيمة وشريفة[4]، خاصة زاويتهم التي كانت مدرسة تعليم القرآن الكريم، والسنة النبوية، ومبادئ الشريعة الإسلامية، فكانت مكان اجتماع لجميع طلاب المنطقة، وملجأ أميناً للمضطهدين، من زعماء القبائل، تحل تحت قوسها مشاكل الناس، وخلافاتهم العائلية[5].

---

[1]- سعد الله أبو قاسم ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص128.

[2]- عبد الرزاق بن سبع، الأمير عبد القادر الجزائري وأدبه، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، د.ط، ص ص11-12.

[3]- رابح لونسي،وآخرون، رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ، دار المعرفة، الجزائر، د.ت، ص ص41-42.

[4]- يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ص245.

[5]- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1847)، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2004، ص104.

2. المولد والنشأة:

ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين[1] بن السيدة الزهراء[2]، يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ/ الموافق ل 26سبتمبر 1807م[3].أما مكان ولادته فكان بالقيطنة[4] بسهل غريس التي اختطاها جده السيد مصطفى[5] قرب مدينة معسكر[6]، وهو الإبن الرابع للشيخ محي الدين الدين وهناك من يختلف في تاريخ مولده بحيث ذكر أنه ولد في 23رجب 1223هـ الموافق ل 07 سبتمبر 1808م[7].

نشأ الأمير عبد القادر في كنف والده محي الدين الذي كان شيخا للطريقة القادرية حيث تلقى دروسه الإبتدائية في مسقط رأسه القيطنة الذي بذل والده جهداً في تعليمه وفق المقاييس والإمكانيات المتوفرة في عصره، ولم يدخر جهداً في سبيل ذلك لما لاحظه عليه من

---

[1]- محي الدين: ولد بوادي الحمام سنة(1190هـ/1776م،1777م) درس على يد أبيه وورث عنه مشيخة الزاوية فكثر عليه طلاب العلم، إشتهر بسداد الرأي وغزارة العلم، قاوم الظلم في عهد الباي حسن بن موسى، توفي في 1249هـ/1833م. ينظر: يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائرالمحروسة، المرجع السابق، ص245.

[2]- السيدة الزهراء: نبيلة النسب من عائلة أولاد سيدي عمر بن دوحة سبق لها الزواج قبل محي الدين حيث أنجبت ولداً ومات، وأنجبت من محي الدين عبد القادر و خديجة. ينظر: عائشة بن ساعد ، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص19.

[3]- محمد بركات ، الأمير عبد القادر المجاهد الصوفي، دار النشر الإلكتروني، جامعة عين الشمس، د ب، د ط، ص50.

[4]- القيطنة: تبعد عن معسكر ب 28كلم بناها مصطفى المختار جد الأمير عبد القادر سنة 1206هـ/1791م وكانت مقصد لطلاب العلم في الزاوية القادرية. ينظر: الأمير عبد القادر: المصدر السابق، ص46.

[5]- السيد مصطفى: هو مصطفى بن المختار الغريسي، وهو جد الأمير عبد القادر، أخذ القادرية على الشيخ عبد القادر القادر المشرفي حيث زار بغداد في طريق الحج، تبرع بماله الخاص لتوسيع ضريح عبد القادر الجيلاني فأصبح يعرف بزيادة الشيخ مصطفى المغربي عند عودته أسس زاوية بواد الحمام(1206هـ/1791م) فوظف في زاويته العلماء، توفي سنة1212هـ/1798م.ينظر: يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة...، المرجعنفسه، صص244-245.

[6]- محمد بركات، المرجع السابق، ص09.

[7]- اختلف بعض المؤلفين في تاريخ ميلاده بحيث يذكر شارل هنري تشرشل أنه من مواليد ماي 1807م. ينظر: شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تروتع: سعد الله ابو القاسم، عالم المعرفة، طبعة خاصة، 2011، ص16.

الذكاء والفطنة[1]، كان الأمير يقرأ ويكتب في سن الخامسة ، أخذ التفسير والفقه والنحو وأصول الدين عن والده[2]،وأصبح طالب عندما أصبح عمره اثنا عشرة سنة، أي أصبح متمكناً في القرآن الكريم والحديث الشريف وأصول الشريعة[3].

وبعد سنتين أصبح بمقدوره أن يلقي دروساً في الجامع التابع لأسرته بالقيطنة في مختلف المواد الفقهية حيث كان طموحه الأكبر أن يصبح مرابطاً مثل والده.[4]

ولإتمام دروسه سافر إلى مدينة أرزيو[5] سنة 1821م،فدرس على يد القاضي الشيخ "أحمد بن الطاهر البطيوي"[6] الذي كان مشهوراً بغزارة العلم[7]، ثم إنتقل إلى وهران[8] لينتسب إلى إلى مدرسة "أحمد بن خوجة"[9] المخصصة لأبناء الأعيان حيث قضى مايقاربالسنة، إذ انكب

---

[1]- أحمد كمال الجزائر، المفاخر في معارف الأمير الجزائري عبد القادر والسادة الأولياء الأكابر، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة، مصر، ط1، 1997، ص19.

[2]- الأمير عبد القادر: المصدر السابق، ص50.

[3]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص39.

[4]- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص13.

- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص40.

[5]- أرزيو:مدينة ساحلية تقع شرق مدينة وهران.

[6]- أحمد بن الطاهر البطيوي: قاضي أرزيو تولى القضاء لدى الأتراك بوهران، درس عايه الأمير عبد القادرفي صدر شبابه، شبابه، عندما فرض عليهم الباي حسن الإقامة الجبرية ، لكن بعد تولي الأمير عبد القادر الإمارة، قدمه للمحاكمة وأعدمه في مدينة معسكر بعد أن ثبت تعامله مع الفرنسيين أعداء البلاد. ينظر: يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة...، المرجع السابق، ص210.

[7]-علي محمّد صلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر- تاريخ الجزائر إلى ماقبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، لبنان، د س، ص101.

[8]- وهران: عاصمة إيالة الغرب في العهد العثماني، تقع على السفح الشرقي لجبل المايدة(سيدي هيدور)، ينتمى سكانها القداما إلى مغراوة، ونقزاوة، يعود تأسيسها إلى ماقبل عهد الفينيقيين، كان يطلق عليها المرسى الصغير، أول من إخطى وهران وطورها الحزر المغراوي سنة 290هـ/902م، ينظر: بن بكار بلهاشمي، كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في أربعة كتب،مطبعةإبن خلدون، تلمسان، ط1، 1961، ص34.

[9]- مدرسة أحمد بن خوجة: أصل صاحب المدرسة من مستغانم، إستوطن وهران وأنشأ بها مدرسة الأعيان ونشط في الكتابة حيث كتب(در الأعيان في أخبار وهران) ، وتتلمذ على يده الأمير عبد القادر وغيره من أبناء الأعيان، ينظر: يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة...، المرجع السابق، ص210.

على توسيع معارفه اللغوية، وتحصيل معلوماته الفقهية وصقل ملكاته الأدبية والشعرية[1]،وأخذ أيضا النحو وجوهرة البيان والمنطق عن بعض علماء وهران كالسيد "مصطفى بن الهاشم" و"الشيخ مُحَمَّد نقريد"[2]، وبعد عودته إلى مسقط رأسه زوجه والده"بلالا خيرة" إبنة عمه سيدي "على بن أبي طالب" وبعدها عزم على أداء فريضة الحج رفقة والده وزيارة مقام شيخ الطريقة القادرية سيدي "عبد القادر الكيلاني" ببغداد[3] فسافر يوم السبت 02 شعبان 1230هـ/22 مارس 1825م[4].

في طريقه زار تونس وإلتقى بأرباب دولتها خصوصا الفقيه العلامةالسيد"أحمد المازري" ووكيل وفاق المغاربة "الحاج الحرشي"،وزار مصر والتقى بالسيد "مُحَمَّد السعدي القاندي"، وزار مسجد الحسن، والإمام الشافعي، والحاج الأزهر، والتقى بالعلماء كالشيخ "علي المياسي" والشيخ "فراج"، و"مُحَمَّد بن الأمير"، وزار بغدادا و مقام صاحب الطريقة القادرية[5]، وفي رحلته أتيحت له الفرصة للاطلاع على أنظمة البلدان العربية، وسير حياتهفي الحكم الإداريومختلف الميادين السياسية ، والعسكريةوالاجتماعية[6]، ورجع مملوء الوطاب موفر الزاد بما يصلح أن يسوس به دولة الجزائر التي يحفظها له القدر ويخبؤها له المستقبل[7]، فضلا عن ذلك لم يحرم الأمير نفسه من العلوم الأخرى، فكان يقرأ كل ماتصل إليه يده من كتب العلم، فدرس الفقه والحديث، وموطأ الإمام مالك وصحيح البخاري ومسلم، كما تلقى ألفية إبن مالك بشرح المكودي، والسنوسية بشرح المصنف نفسه، والعقائد النسفية في التوحيد، وإيساغوجي في المنطق

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، د د ب، 2001، ص ص155-156.

[2]- الأمير عبد القادر: المصدر السابق، ص51.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير...، المرجع السابق، ص156.

[4]- إبن التهامي، المصدر السابق، ص96.

[5]- نفسه، ص ص97 – 96.

- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير ...،المرجع السابق، ص157.

[6]- عبد الأمير هويدي الحيدري، الأمير عبد القادر الجزائري ودوره السياسي والعسكري، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد17، ع06، 2009، ص482.

[7]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري سيرته الذاتية وجهاده، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص43.

للفناري، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، وقرأ أعمال أفلاطون وفيثاغورث، و أرسطو ودرس كتابات مشاهير المؤلفين من عهود الخلافة العربية في التاريخ القديم والحديثوفي الفلسفة، واللغة، والفلك، والجغرافيا، بل حتى الطب، وقد تجمعت لديه مكتبة ضخمة.

بعد ذلك قام بتدريس معظم هذه العلوم، وإستمر على ذلك إلى وفاته فكان يدرس كتاب الإتقان لعلوم القرآن في المدرسة الحقمقية، وقرأ كتاب (الشفا بتعريف حقوق المصطفى) للقاضي عياض المالكي، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني في الفقه المالكي، ودرس عدة مرات صحيح البخاري وصحيح مسلم في دار الحديث الأشرفية، هذا إضافة إلى الدروس التي كان يعقدها في داره[1].

ويذكر أيضا أن الأمير كانذا فكر واسع، بحيث كان طلبة العلم يستفيدون من حكمته وعلومه المكتسبة،وكانت الرسالة التي توجه له لا تظل بدون جواب، ويستعمل دائما أجمل العبارات و أصفاها، وأشعاره ترددها جميع الأفواه تحت الخيم وفي أكواخ إفريقيا، تؤنس الفارس في رحلته الطويلة المملة حيث يقطع المسافات الطويلة[2].

نشأ الأمير نشأة علمية وأخذ العلم عن أهله، وإستكمل فنون العلوم، وإعتنى بالتحصيل عناية شديدة، حتى تفوق بالأدب والفقه والتوحيد والحكمة العقلية، وكان يحفظ أكثر البخاري عن ظهر قلب، ويقرأه لمريديه، ويجيزهم بقراءته حتى آخر أيام حياتهوكانمع ذلك لا يهمل المثاقفة بالسلاح وركوب الخيل بحيث نبغ عالماً فاضلاً من جهة، وفارساً ثقفاً من جهة أخرى، فجمع بين السيف والقلم[3].

[1]- مكي الحسيني الجزائري، جهود الأمير عبد القادر في نشر علوم الحديث و بعثها مجدداً، دمشق، د ط، 2009، صص02-03.

[2]- محمد الشريف السحلي، الأمير عبد القادر فارس الإيمان، منشورات ANEP، صص19-20.

[3]- مكي الحسيني الجزائري، مرجع سابق، صص02-03.

3. فروسيته وأخلاقه:

بالإضافة إلى ورع الأمير وحبه للعلم والعلوم،لا يدانيه أحداً فروسيته، حيث إشتهر في سن السابعة عشر بين زملائه بقوته ونشاطه الواضح، وقد كان فارساً مهيباً ومتفوقاً في كل متطلبات الفروسية[1]، وإدراكاً من والده أن العقل السليم في الجسم السليم راح يشجعه على الفروسية وركوب الخيل ومقارعة أنداده والمشاركة في السباقات التي تقام[2]، فكان يكمل لقب الفارس الذي ناله عن جدارة بركوبه لجواد قاتم السواد والذي يدل على إستعدادت الحصان الممتازة ولأنه الضد للون الأبيض مايجعله محل إنتباه وبجدارة[3].

فكانت هوايته المفضلة رياضة الصيد التي كان يمارسها برهبة شديدة ومحبة كبيرة، حيث كان كلما إنتهى من واجباته العلمية والدينية يأخذ معه خادمين أو ثلاث، ثم يقصد الغابات والبراري، وكان أيضا لا يضاهيه أحد في رمي العصا[4].

رغم الثراء الذي كانت تتمتع به أسرة الأمير عبد القادر، إلا أن ذلك لم يدفعه إلى اللهو والترف، بل كان متواضعاً ولم يكن قاسياً بطبعه[5].

وكان يعيش عيشة أكثر بساطة من معيشة معظم العرب، حيث كان لا يرتدي أبداً ألبسة مذهبة أو مفضفضة[6].

وكان ممن أودع الله فيهم صفة الإنسانية التي محضته لخدمة شعبه، وكان شديد التمسك بدينه حتى في أشد أوقاته، وكانت قاعدته الإنسانية التي سار بها في معاملته الإجتماعية لدى كل الناس غنيهم وفقيرهم، كبيرهم وصغيرهم، سواء في ذلك بنو جلدته أو غيرهم وكان حرصه

---

[1]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص70.

[2]- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، صص13-14.

[3]- بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص70.

[4]- وذان بوغفالة، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، د س، ص15.

[5]- محمد صلابي، المرجع السابق، ص104.

- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص14.

[6]- يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، د س، ص73.

على الوفاء بالعهد،والوقوف عند حدود الوعد أشد ما يكون لمواقفه الإنسانية الكبيرة طيلة حياته.[1]

لم يظفر الأمير بالأمان والاستقرار في بلده طويلا، فلم يلبث إلا قليلا حتى بدأت نذر الغزو الفرنسي تلوح في الأفاق تهدد البلاد والعباد بدعوى الاقتصاص من حادثة المروحة، ورد الاعتبار لشرف فرنسا المهان، ففرضت شروطاً قاسية على الداي، وبدأت بفرض حصار شامل حول الموانئ الجزائرية، فلم تجد أي مقاومة أو ردة فعل، خاصة وأن الأسطول الجزائري كان غائباً عن البلاد، فحصل تقهقر اقتصادي فاجع في البلاد وشتد البأس على الناس، وضعفت خزينة الدولة، لتجد فرنسا الفرصة سانحة لاحتلال الجزائر في 05 جويلية 1830[2] بتوقيع معاهدة الاستسلام، لكن فرنسا لم يطل فرحها باحتلالها للجزائر طويلا حتى ظهرت مقاومات مختلفة في أنحاء البلاد، منها مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، وهو مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة وتم اختياره لإمارة البلاد من قبل الشعب وذلك لما تتوفر فيه من مقومات أخلاقية والحكمة العسكرية والسياسية، و بالسمعة الحسنة التي كانت تشتهر بها عائلته بمنطقة معسكر خاصة، وبالغرب الجزائري عامة، وتم اختياره كسلطان للجزائر الفتية، عن طريق البيعة التي تمت كإقتداء بالسلف الصالح.

[1]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح ...، المرجع السابق، ص75.

[2]- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص ص18-19.

4-بيعة الأمير عبد القادر:

بعد انهزام الجزائريين في معركة الأسطاوالي ضد قوة الاحتلال الفرنسي، مما أدى إلىاستسلام الداي حسين[1] وتوقيع معاهدة الاستسلام مع الكونت ديبورمون[2] "de Bourmont" في 05جويلية1830م، هذه المعاهدة أعطت كل الصلاحيات للسلطة الفرنسية لملكيتهم للبلاد.

ونتيجة للفراغ السياسي الذي نتج عن زوال الحكم العثماني من مدينة الجزائر بعد الاحتلال، هذا الأمر جعل البلاد في حالة مضطربة والشعب الجزائري كله في إرهاق وضغط محدق بالمخاطر من جميع الجهات، تفترسه قوات الاحتلال ولا حامي له[3].لذا قامت القوات الفرنسية بالتوسع على مناطق المحاذية لمدينة الجزائر، فقامت بتوجيه حملات عسكرية على مدينة البليدة في 23 جويلية 1830م، لكن بسبب عدم تنظيم المقاومات الشعبية فيها تم احتلالها بقيادة الجنرال بوايه"**Boiayeh**" في 18 نوفمبر 1830م.

واحتلت مدينة المدية في 22 نوفمبر 1830م فشهدت مقاومات بعض قبائل الوسط الجزائري كقبائل الحراش، وقبائل الحجوط، لكن القوات الفرنسية

---

[1]- الداي حسين: ولد بمدينة أزمير سنة 1773 م، تولى الحكم في الجزائر في فيفري 1818م، وبعد إستسلامه للفرنسيين في جويلية 1830م ، إختارالإنتقال إلى مدينة ليفورن الإيطالية التي مكث بها حوالي ثلاث سنوات، إنتقل بعدها إلى مدينة الإسكندرية التي إستقر بها إلى غاية وفاته سنة 1838م. ينظر: سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص88.

[2]- الكونت دي بورمون (de bourmont): ولد سنة 1773م بمدينة ماين، إلتحق بالمدرسة العسكرية بسوارار، شارك في حروب نابليون، تولى قيادة الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، وفي أوت 1830م عزل من منصبه ليعود إلى فرنسا حيث توفي سنة 1846م. ينظر:

-D. Henry, Les conquérants de L'Algérie(1830-1852) Berger, Levrault, éd, paris, 1930 ,p10

[3]- كريمة حرشوش، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم"1832-1847"نماذج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة السانيا، وهران، ص37.

استعملت أساليب التفرقة بين أولاد الشعب الجزائري للقضاء على المقاومة الشعبية بقيادة الجنرال روفيقو "De Rovig"[1][2].

أما عن إحتلال وهران كانت من أولويات السلطة الفرنسية، وذلك لموقعها الإستراتيجي وقربها من فرنسا، لذا بادرت القوات الفرنسية بحتلال المرسى الكبير في 14 أوت1830م ولم تلق هذه القوة الفرنسية أية مقاومة من قبل الجيش الإنكشاري، إذ طلب الباي حسن[3]الحماية بعد التوغل الفرنسي والفوضى العارمة التي عرفتها المنطقة، لكن المجلس الإستشاري الذي عقده الشيخ محي الدين رفض مساندة الباي، في هذه القضية فإستسلم الباي حسين للقوات الفرنسية في 04 جانفي 1831م وأبحر للإسكندرية بغنيمة معتبرة[4].

وفي ظل هذا الواقع الذي باتت تعيشه الجزائر بصفة عامة، والغرب الجزائري بصفة خاصة تحرك شيخ المرابطين محي الدين لنجدة هؤلاء ودعمهم ماديا ومعنوياً وقد اقترح عليهم اللجوء إلى سلطان المغرب للخروج من هذه الأزمة والتصدي لفرنسا[5].

وهنا توجهت البعثة الجزائرية إلى فاس تضم عشرة أفراد من كبار شيوخ المرابطين تنفيذاً لرغبة محي الدين، فلبى السلطان المغربي النداء وبعث بإبنه"علي" ومعه خمسة ألاف فارس

---

[1]- سافاريا دو روفيقو: ولد في 26أفريل1774م، توفي في باريس في 26جوان1833م، إشترك في معارك النمسا، بولونيا و إسبانيا، وبروسيا في 1831م، وفي 1831م شارك في معارك الجزائر وعاد إلى فرنسا سنة 1833م. ينظر: - أديب حرب، المرجع السابق، ج1، ص62.

[2]-Ch-A. Julien, Histoire de L'Algérie contemporaine conquete et colonisation(1827-1871), éd.PUF,Paris,1979,p20.

-C.Rousset, La conquete d'Alger,éd.Plon, Paris, 1880, p141.

-L.Plée, Abd El Kader. éd, Berba, Paris, 1866.p34.

[3]- الباي حسن: ولد في حوالي 1805م، أصله من الأناضول، عمل كجندي بسيط في صفوف الحامية العثمانية بتلمسان، حيث أصبح بايأالبايلك الغرب الجزائري سنة 1827م، وبعد الإحتلال الفرنسي لوهران إستسلم ورحل إلى الإسكندرية، ثم إلى مكة، ينظر:

-M.Lapène,Tableau historique de la parovinced'oran 1791-1851, éd. Lamort, Metz, 1842,p27.

[4]-M.Emirit, L'Algérie à l'epoque d'Abd el kader, éd. Larousse, Paris, 1951,p27.

[5]- بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري 1807-1883، دار النفائس، بيروت، ط2، 1983، ص27

ومدفعي ميدان و عسكر إلى تلمسان، فأعلنت القبائل ولائها لسلطان المغرب، ونظراً لهذا التطور شعرت فرنسا بخطورة الموقف فبعثت بتهديداتها إلى سلطان المغرب الذي إضطر إلى الخروج تنفيذاً لأمرها، وبالرغم من محاولات الجزائرين المتعددة نحو نجدة سلطان المغرب إلا أنها فشلت في تحقيق مسعاها[1].

وحين يئس أهل الجزائر من نجدة الدولة العثمانية هي الأخرى، وظهر لهم عجز جارهم السلطان المغربي- المولى عبد الرحمان[2]- بالعداوة وعدم نجاح المقاومة الشعبية لمنطقة الوسط الجزائري،ولميبقى للشعب الجزائري إلا مبدأ الاعتماد على النفس، وحمل راية الجهاد ضد قوات الاحتلال الفرنسي[3] فلم يجدوا غير أسرة الأمير وعلى رأسها والده الموقر من طرف الجميع" الشيخ محي الدين" [4]وهنا توجهوا إليه وعرضوا عليه الفكرة فرفض، وظلوا يعيدون الكرة وهو يرفض بعذر أنه لا يصلح أن يقوم بواجبات هذا المنصب وذلك بسبب كبر سنه كان يعتذر لهذا المنصب في كل مرة لكنه قبل فكرة الجهاد في سبيل تحرير البلاد، وردع تقدمات العدو[5].

فقام الشيخ "محي الدين" بدعوة أبناء الجزائر لمقاومة القوات الفرنسية بعد إدراكه أن الخطر يهدد المصلحة العامة للبلاد، وفي 17 أفريل 1832م قام على رأس

---

[1] -A.Cour, L'occupation Marocaine de Tlemcen septembre 1830- janvier 1836, revueAfrican, T.52,1908, p34.

- بسام العسلي، المرجع السابق، ص27.

[2]- المولى عبد الرحمان:هو عبد الرحمان بن هاشم ولد في فاس1789م، توفي في مكناس1859م، هو أحد حكام الدولة العلوية، حكم المغرب في فترة(1822-1859)، إبتدأ حكم المولى عبد الرحمان مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث.ينظر: مُحَمَّد علاق، الأمير عبد القادر في كتابات العسكريين الفرنسيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص09.

[3]-مُحَمَّد الشريف السحلي، الأمير عبد القادر أباطيل فرنسية وحقائق جزائرية، تر : حبيب شنيني، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003، ص ص136-139.

[4]-مُحَمَّد مراد بركات، المرجع السابق، ص14.

[5]- إ دريسخضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830-1926)، ج01، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، د س، ص46.

- علي المحجوبي، العالم العربي الحديث و المعاصر(تخلف، فإستعمار، فمقاومة)، دار مُحَمَّد علي للنشر-مؤسسة الإنتشارالعربي،د ط،2009، ص103.

بعض قوات قبائل منطقة وهران بشن هجوم على دورية استطلاعية فرنسية في ضواحي وهران بخنق النطاح[1]، فجمع عدداً من المجاهدين من ضواحي معسكر، واتجه على رأسهم إلى مدينة وهران حيث هاجم قوة فرنسية كانت تعسكر بالمنطقة، في 04 ماي 1832م، فدارت بينهم معركة طاحنة كثر فيها عدد القتلى بين الفريقين عرفت" بمعركة خنق النطاح الأولى"، وهنا ظهر نجم الأمير عبد القادر إذا أسند له والده راية المعركة وظهر كبطل المقاومة إذ قسم جيشه إلى خمس فرق فرقتان للدفاع، وفرقتان للقتال، وخامسة كمنت وراء العدو، وفاجأته عند تقهقره إلى الوراء وأبادته عن آخره و استولت على كل السلاح والذخيرة فأظهر هنا الأمير شجاعة كبيرة ، وبقيت قواته ثابتة في مركزها و استمروا في القتال إلا أن انتصرواعلى القوات الفرنسية[2]، وخلال هذه المواجهة أصيب الأمير بجرح في أذنه بينما أصيب حصانه بثمانية رصاصات، وفي المواجهة الثانية قتل حصانه، وتمت محاصرة الفرنسيين داخل وهران طيلة شهر ماي[3].

ورغم الانتصارات التي حققها الشيخ "محي الدين" في ردع تقدمات العدو الا أن أعيان البلاد طال عليهم أمد الحرب والنكد، فجتمع الأشراف والعلماء وعرضوا عليه قبول بيعتهم على الإمارة لنفسه[4]، فعرض عليهم أن يبايعوإبنه "عبد القادر" لما أظهر من شجاعة في معاركه الأولى، ونظراً للسمعة الطيبةالتي كان يحظى بها، فوافقه الجميع على ذلك[5].

---

[1] -Ch.A.Julien, op. cit, p69.

[2]- يحي بوعزيز، بطل الكفاح الأمير عبد القادر، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص105.

[3] -P.Azan, L' émirAbd El Kader 1808-1883, du fainatismemuslman au patriotisme francais, éd. Hachette, Paris, 1929 ,p11.

[4]- إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، و.م.ج، الجزائر، 1982، ص221.

[5]- كريمة حرشوش، المرجع السابق، ص38.

4-أ. أسباب إختيار الأمير عبد القادر للإمارة:

وقع اختيار محي الدين على ابنه عبد القادر وذلك لما يتميز به من سلامة الحواس وسماحة الوجه، وكونه محبوب أيضا بين الناس وصاحب علم بالإضافة إلى أنه بلغ سن الرشد[1]ويقول إبن عودة المزاري في كتابه عن سبب اختيار محي الدين لابنه عبد القادر:" ذا حزم وشجاعة، ورأي وتدبير وطاعة، فأذعنوا له، وأنقذوا أمره، واتهموا غرضه، وأكملوا فخره."[2]

ويمتاز بالشجاعة والعلم، وقوة العقل والرشد الفكري والسياسي، فهو من أبناء البلاد يشعر بروح الانتماء إلى الوطن، وهو ماشجع الجميع على قبول بيعته[3]، ولقد أختبر دون غيره وذلك لإدراكه لمقتضيات العصر وما تحتاجه البلاد فعلا بوجود الاستعمار، وفي وسط تسوده العصبيات القاتلة والمنهج السياسي الاستبدادي والتعسفي بالمنطقة(كجباية الضرائب بالقوة وانحطاط المستوى الثقافي، والإنفراد بالحكم) وفي عالم انتشرت فيه الروحانيات القاتلة والأسطورية[4].

واصطفاه والده عن بقية إخوته، كونه سأله بعد أن إقترحه لزعماء غريس قائلاً: «كيف ستحكم بالعدل و الحق بين الناس عندما تصبح زعيمهم؟».فأجابه عبد القادر: «سأحمل عصا من حديد وكتاب الله وسنة رسوله ﷺ»، فإبتسم الوالد وإطمأن"[5].

---

[1]- محمد إبن الأمير عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، تع: ممدوح حقي، ج02، دار اليقظة العربية، دمشق، ط02، 1964، ص154.

[2]- إبن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا، تح: يحي بوعزيز، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص104.

[3]- كريمة حرشوش، المرجع السابق، ص38.

[4]-زهرة بقبق، الأمير عبد القادر في الأسر(1849-1852)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة السانيا، وهران، 2010/2009،ص08.

[5]- أميرة بديعة الحسيني، ناصر الدين ...، المرجع السابق، ص37.

وقبل أن يختاره والده للإمارة إستخار الله في أمره، وبعد ما أظهر له وجه الحق إستدعى فئة من أقاربه وعلماء الوطن والرجال الكمل وأخبرهم بقراره في إختيارهلإبنه عبد القادر[1]،فأختير يوم 27 نوفمبر 1832م كيوم مناسب لعقد بيعة الأمير عبد القادر.

-مفهوم البيعة:

لغة: المبايعة هي صفة على إيجاد البيع وعلى المبايعة والطاعة، فيقال: تبايعو على أمر أي تعاهدوا، فالمبايعة تعني العهد[2].

إصطلاحاً: البيعة دينية في الأساس منذ عهد "الرسول ﷺ"، وهي تأييد المرشح للخلافة والموافقة على الترشيح، وبهذا المفهوم السياسي فهي مثل بيعة الخلفاء و الراشدين وبيعة أبي بكر الصديق، أو بيعة سياسية في الإسلام ويعرفها إبن خلدون: "البيعة العهد على الطاعة، كان المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعة في شيئ من ذلك"، وهي عقد بين الحاكم و المحكوم يوجب كل منهما إلتزامات[3].

لفظ البيعة من الصطلحات الإسلامية التي ذكرت في القرآن والسنة النبوية، لها مفهوم في السياسة الشرعية، ومن النصوص التي ورد فيها لفظ البيعة، قال الله تعالى: "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم"[4]، وقال أيضاً: " لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم مافي قلوبهم فأنزل سكينة عليهم و أثابهم فتحاً قريباً"[5].

وذكر الله تعالى أيضاً: "يا أيها النبي إذ جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن و أرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن و إستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم"[6].

---

[1]- مسعود مجاهد الجزائري، تاريخ الجزائر، ج01، المملكة الأردنية الهاشمية، د ب، د ط، 1961، ص147.

[2]- إبن منظور، لسان العرب، ج01، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت، ط01، 1997، ص281.

[3]- إبن خلدون، المقدمة، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط02، 2000، ص194.

[4]- سورة الفتح، الآية10.

[5]- سورة الفتح، الآية18.

[6]- سورة الممتحنة، الآية12.

4-بالبيعة الخاصة 28 نوفمبر 1832م:

بعد إختيار عبد القادر للإمارة إجتمع في مساء 27 نوفمبر 1832م الموافق ل 13 رجب 1248هـ وتحت شجرة "الدردراه"[1] بواد فروجة من قبيلة غريس، الأشراف و الأعيان والعلماء وحضر الصغير والكبير من قبيلة الأمير ومن القبائل المجاورة لها، وغيرها من منطقة معسكر[2].

فقام أحد العلماء وخطب في الناس قائلاً:" إننا في حاجة لمن يقود سفينتنا ويقف في وجه العدو في الداخل والخارج ليذيقه العذاب، ولهذا فإن الخاص والعام قد إتفقواعلى أن يسندوا الإمارة لعبد القادر بن محي الدين."

وماكاد الخطيب يجلس حتى قام الناس على إختلاف طبقاتهم ودرجاتهم هاتفين:"لبيك يا عبد القادر،إننا كلنا تحت أوامرك"،"الحياة والنصر لسلطاننا عبد القادر"، وبايعوه على مابايعه والده محي الدين ولقبه "بناصر الدين"[3]، وكان الدافع لهذه البيعة إقتفاء أثر السلف الصالح، وتقليد الصورة الرائعة التي تمت فيها مبايعة الرسول ﷺ في بيعة الرضوان تحت شجرة الحديبية[4]، والتي ذكرها الله تعالى بقوله:"لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة".[5]

وقد كلف بتحرير هذه البيعة السيد علي بن أبي طالب و أهم ماجاء فيها أنه :"بعد إنعقاد البيعة للإمام المعظم والأمير الجليل المفخم، إبن أخينا السيد عبد القادر بن محي الدين

---

[1]- الدردارة: تعد هذه الشجرة بالنسبة لأهل غريس، شجرة عظيمة ومباركة، وكانويجتموعون تحتها للشورى بينهم . ينظر: فؤاد صالح السيد، الأمير عبد القادر متصوفا وشاعرا، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص56.
- ينظر الملحق03، ص102.

[2]- كبير سليمة، الأمير عبد القادر ناصر الإسلام والوطن، ج02، المكتبة الخضراء، الجزائر، د س، ص12.

[3]- مسعودي مجاهد الجزائري، المرجع نفسه، ص14.

[4]- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص23.

[5]- سورة الفتح، الآية 18.

أحيا الله بها الدين وأعانهما على القيام بأمور أهله...بايعناه على السمع والطاعة وإمتثال الأمر ولو في ولد الواحد منا أو نفسه وقدمنا نفسه على أنفسنا وحقه على حقوقنا"[1].

ثم خرجوا إلى مسجد الحسن في عين البيضاء، ووقعوا على نص البيعة فصلى الأمير بالناس وخطب بهم، وقرر في برنامجه القائم على القرآن والسنة والذي أتى كالتالي: -السمع والطاعة. -والثبات على الجهاد لإعلاء كلمة الله ودينه.-الكفاح ضد العدو دفاعا عن الوطن.[2].

وقام بحث الناس على الطاعة و الإستعداد للجهاد والسير على مقتضى الشريعة الإسلامية إقتداءاً بالخلفاء الراشدين[3]، ثم أدى القسم على القرآن بأن يدافع على الدين والبلاد دوماً ماتقتضيه الشريعة ، ثم أردف قائلاً:"لو أقدم شقيقي على الخيانة فلا سوف أريق دمه بيدي هاتين"[4].

وقد حضر البيعة كل من قبائل: الحشم بسهل غريس، وبني عامر، بجبال تسالة ، وسهل مكر والغرابة بسهل سيق والقبائل المجاورة لمنطقة معسكر، وبني مجاهر[5]،وآخرون من

---

[1]- مصطفى نويصر، الأمير عبد القادر في ذاكرة المأوية(883-1983)، طبع بالمؤسسة الوطنية، 1984، ص17.

- بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص228.

- مُحَمَّد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام1830 حتى ثورة نوفمبر1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط01، 1985، ص ص33-34.

[2]- مُحَمَّد صلابي، المرجع السابق، ص362.

- بن ساعد عائشة، الرجع السابق، صص228-229.

[3]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح....،الرجع السابق، ص47.

- نويصر مصطفى، المرجع السابق، ص16.

[4]- عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د ط، 2010، ص56.

[5]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص75.

الذين التفوا حول الأمير عبد القادر و التزموا بالعمل الجهادي والتضحية بكل ما يملكون من أجل نصرة الحق المقدس[1].

وحضر من العلماء: السيد الاعرج، و السيد أحمد بن حوا، والسيد مُحَمَّد الثعالبي والسيد عبد الرحمان بن حسن الدحاوي وإخوته، والسيد مُحَمَّد بن عبد الله بن الشيخ المشرفي وقرابته، وكافة أولاد السيد أحمد بن علي وجميع علماء غريس[2]، ثم أمر الأمير عبد القادر كاتبه (مُحَمَّد بن عبد القادر) المعروف بإبن أمنة من تحرير صك البيعة، وجاء في الوثيقة ذكر بأسماء من حضر من العلماء والأشراف وفي آخره إمضاءات من حضر من أعيان العشائر والعلماء[3].

وبعد ماتمت البيعة بادر الأمير إلى مكاتبة القبائل المتواجدة في مختلف انحاء البلاد يبلغهم لمبايعة أهل غريس ومعسكر له. وإعلاء كلمة الله والدفاع عن الشريعة والإسلام وحماية البلاد من العدو، فرحب معضم رؤساء القبائل برسالة الأمير وعقدوا إجتماع عرف بالبيعة الثانية في 13 رمضان 1248هـ الموافق ل 04 فيفري 1833م.

4-ج البيعة العامة 04 فيفري1833م:

لما علم رؤساء القبائل بالبيعة رحبوا بالدعوة التي قدمها إليهم الأمير عبد القادر من أجل مبايعته عدد كبير من القبائل العامة في التل والصحراء، وحضور إجتماع عام يقع في مدينة معسكر في ربيع 1833م، وأخذوا على أنفسهم بيعة الأمير[4].

وحضر الاجتماع جماهير عريضة من أفراد الشعب ويتقدمهم الأعيان والأشراف وزعماء القبائل والعشائر، وعقدت هذه البيعة في 13 رمضان 1248هـ الموافق ل 04 فيفري 1833م[5]، وقد كتب السيد مُحَمَّد بن حوا المجاهري نص البيعة حيث أكد فيها عن الرضا و أنها

---

[1]- فريدة قاسي،الدولة في فكر الأمير عبد القادر 1832-1847، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة- الجزائر، 2012، ص92.

[2]-مُحَمَّد مجاود، مقاومة قبائل بني عامر في عصر الأمير عبد القادر، مجلة المصادر، ع09، مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2004، ص118.

[3]-كريمة حرشوش، المرجع السابق، ص39.

[4]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص62.

[5]-عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص23.

أنها جاءت على كتاب الله وسنة رسوله وهي بيعة عز وتعظيم وتبجيل وتكريم، بيعة يعز بها الله الإسلام وتخذل لها الفجار اللئام[1]،وقام الأمير وخطب في الجميع بعد أنإستعرض القبائل التي بايعته.

ومن القبائل التي حضرت البيعة،معظمالقبائل العربية و البربرية، شرقية وغربية وكذا أعيان قلعة معسكر، وقلعة هوارة و أحوازها، كبني شقران وبني غدوان، وسجرارة وقبائل غريس وأحيائه، وعمائره، وأعيان القبائل الشرقية، كالعطاف وسنجاس، وبني القصير، ومرابطي مجاحة، وصبيح وبني خويدم، وبني العباس، وعكرمة والمحال، والفليتة،والمكاحلية، وأحلافهم وأعيان مجاهر، والبرجية، والدوائر، والزمالة، والغرابة، وكافة قبائل اليغقوبية من: الجعافرة والحساسنة، وبني خالد، وبني إبراهيم ثم القبائل القبلية،كأولاد شريف وأولاد الأكرد، والصدامة وخلافة، وغيرهم...[2]

لقد أخذت البيعة العامة طابعا وطنيا وصيغة شرعية لكونها شملت العديد من قبائل الغرب الأوسط[3]، ومن هنا إستقر الأمر للأمير وأصبح السلطان الشرعي للبلد حيث أن سلطته لم تكن عنة طريق الوراثة أو التعين وإنما عن طريق الانتخاب والشورى وهي بيعة عن رضا الأهالي وبذلك تعتبر سلطة الأمير سلطة شرعية قانونية[4].

ومنه نصل إلى أن مبايعة الأمير كانت في أصعب الأوقات التي شهدتها الجزائر وإن توليه الإمارة لم يكن عن طريق القوة أو الوراثة وإنما كان إختيارا من الشعب له وذلك لكفاءته ومهاراته السياسية والعسكرية، وثقة الشعب في الأمير عبد القادر وقبله والده محي الدين .

وبهذا باشر الأمير بعد مبايعته في تنظيم جبهة قوية متحدة ضد العدو وغرس في الجزائريين الشعور بروح المواطنة وبادر في تأسيس دولته الجزائرية الفتية، بحيث قام بتسيير أنظمتها

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير...، المرجع السابق، ص206.

[2]- عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب الكبير، ج05، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ط01، 2006، ص72.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير...، المرجع السابق، ص206.

[4]- مياسي إبراهيم، قضايا في تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص34.

الإدارية والقضائية والعسكرية وغيرها، ليحصل على دولة ناشئة فتية تقوم مؤسساتها على الشريعة الإسلامية وعلى خطى السلف الصالح سعيا منه لنشر الأمان والإستقرار بالبلد وطرد العدو الفرنسي.

5-بدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة:

بعد تولي الأمير عبد القادر الإمارة كانت الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية صعبة ولم يكن له مايكفي لإقامة دعائم الدولة، إضافة إلى وجود معارضين لإمارته، ورغم كل الصعوبات التي واجهها الأمير في بداياته الأولى لتأسيس دولته، إلا أنه لم يفقد الأمل إذ كان يدعوا باستمرار إلى وحدة الصفوف وترك الخلافات الداخلية، وكانت إستراتيجيته تهدف إلى إقامة دولة جزائرية واحدة موحدة.

كانت مرحلة الهدوء و الاستقرار التي نعمت بها البلاد بين 30 ماي1837م، و19 نوفمبر1839م، فرصة سانحة للأمير لتأسيس دولة و إنشاء مؤسساتها[1]، وفي اقل من عشرين شهراً أنشأ دولته الفتية التي طارت شهرتها في المشرق والمغرب، وتحدث الناس عنها في المحافل والنوادي، و أرهبت العدو، وبعثت فيه روح الفزع والهلع[2].

جعل الأمير من الإسلام حجر الزاوية في بناء دولته، وقد فرض سلطته في المرحلة الأولى على حوالي ثلث البلاد، وألغى الفوارق التقليدية بين القبائل، وجعل إدارة دولته تقومعلى الإدارة الشعبية والبيعة الشرعية، وجعل برأي الجماعة واعتماد الشورى في دعائم حكمه، كما طبق بشكل حازم مبدأ الالتزام بحكم القانون[3].

وقد سار الأمير في سياسته الشعبية على أساس تحقيق العدل والمساواة والديمقراطية للشعب وفق مطامحه، ولم يحد عن هذا المبدأ "مبدأ حكم الشعب" طيلة حكمه[4]، بفضل

[1]- أديب حرب، المرجع السابق، ص39.

[2]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح.....، المرجع السابق، ص76.

[3]- جورج الراسي، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عيد القادر...إلى عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص40.

[4]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح ....، المرجع السابق، ص76.

حكمته العسكرية في ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وتوفير الموارد المالية الضرورية بمختلف أجهزتهللقيام بالمهمات المنوطة بها، كما سعى إلى تجني أخطاء الحكم التركي الذي جعل ممثليه في الجزائر عرضة للخطر وكراهية الناس، فعمل في بناء إمارة أساسها إخلاص الحاكم وثقة المحكومين، واختار راية لإمارته منذ مبايعته للسلطة تحت شجرة الدردارة في سهل غريس سنة 1832م[1].

وفي غضون سنوات قليلة أرسى الأمير هياكل الدولة الحديثة وهي مختلفة عن كل النماذج الموجودة في العالمين العربي والإسلامي، وأتصفت بالتراتبية والبساطة[2]، فوضع اللبنات الأولى لدولته الحديثة بإنشاء تنظيم إداري محكم يقوم على نظام المقاطعات،كما أنشأ مخازن كبيرة في تلمسان وملیانة والمدية، وتاكمدمت، وعين وكلاء في وهران ومستغانم وأرسل مبعوثين إلى الجزائر لجلب أوروبين من أجل تدريب الجيش على استخدام الأسلحة[3].

ورغم أن دولة الأمير تفتقر إلى الحدود الجغرافية الواضحة بفعل الغزو الفرنسي من ناحية، وبفعل إرتكازها على القبائل من ناحية أخرى، إلا أن الأمير جعل فيها وحدة إدارية وقضائية وعسكرية، و إقتصادية متينة، فقسم البلاد إلى ثماني مقاطعات يحكمها قانون واحد وتخضع لنظام واحد وسمى على رأس كل مقاطعة خليفة يطيع أوامره،وشكل مجلس أعلى للشورى يتكون من احدى عشر عضواً وجعل السلطة القضائية موحدة ومستقلة[4]، تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية على المذهب المالكي، ومفتي يساعد القاضي وللجيش قضاته الخاصون[5].

---

[1]- أديب حرب، المرجع السابق، صص39-40.

[2]- مصطفى خياطي، الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، منشورات ANEP، د ب، د ط، ص153.

- أديب حرب، المرجع السابق، ص40.

[3]- زهرة بقبق، المرجع السابق، ص13.

[4]- جورج الراسي، المرجع السابق، ص41.

[5]- سنتطرق إلى الجانب الإداري والقضائي في الفصلين التاليين.

وقام بتشجيع التعليم بالعناية بالزوايا وجمع الكتب والمخطوطات، وإهتم بالتجارة كتجارة الحبوب، الصوف، والإغنام، وجعل ميناء أرشغول مرسى ومنفذ إلى البحر وتلمسان ومرسى أرزيو لمعسكر، وشرشال وملیانة[1].

صك العملة التي عرفت بالمحمدية في ماي1836م، قطعة نحاس ملبسة بالفضة ضربت في تاكدمت، وبسبب العملة الأجنبية لم تعمر طويلاً، اهتم بالسياسة الخارجية، اهتم بالصحف وإنشاء علاقات مع بريطانيا، والولايات المتحدة، ولم تكلل بالنجاح على غرار علاقات دبلوماسية مع المغرب[2]، كما قام بإنشاء جيش، وبنى منشآت حربية داخل القلاع والحصون، لحصار المستعمر ومهاجمته في المدن والمعسكرات والمناطق التي يحتلونها.

بعد احتكاك الأمير عبد القادر بالقوات الفرنسية أثناء المعارك التي خاضها رأى أنهمن الضروري جداً إيجاد جيش نظامي يكون تحت تصرفه الدائمذلك أن الجيش غير النظاميلا يمكن الاعتماد عليه بالدرجة الأولى، إذ حدث في أكثر من مرة أن قاتلتإلىجانبه بعض القبائل ثم انسحبت، ولذلك قام بعد عقد معاهدة دي ميشال1249هـ/1834م[3]، بإيجاد جيش نظامي يكون تحت تصرفه.

نظم الأمير عسكره(جيش نظامي) إلى ثلاث استعدادات:

1-القوم الراكبون(الخيالة)

2-المشاة(العسكر المحمدي)

3-أهل المدافع(رماة الطبجية)، الراكبون(رئيس الخيالة)، ولكل خمسين خيال(سياق خيالة) وله كاتب، الطبجية كبيرهم(باش طبجي)، ولكل مدفع إثنا عشر رجل، ورئيس، وكاتب والعسكر المحمدي ثلاث أقسام، لكل قسم رئيس صف له نائب إسمه الخليفة، كبير الأقسام الثلاث

[1]- إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر مؤسس دولة وقائد جيش، وزارة الثقافة العربية، الجزائر، د ط، 2007، ص21.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، صص85-87.

[3]- عبد القادر دحدوح، إستحكامات الأمير عبد القادر العسكرية 1842/1836 دراسة تاريخية أثرية، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2008، ص23.

السياق يتفقدهم كل إثنين وخميس، وله كاتب وعلى كل عشرة سيافين كبير(رئيس العسكر المحمدي)[1].

بالإضافة إلى ذلك الحرس الأميري والذي يضم مجموعة من الفرسان، يحرسون الأمير على الدوام وجهاز الطب العسكري ولكل مستشفى أربعة أطباء، يشرف عليهم طبيب عام بالعاصمةوجهاز الطنبور، والموسيقى وهو وسيلة لرفع الروح المعنوية للجنود قبل وأثناء القتال[2].

أما بالنسبة إلى الجيش غير النظامي، فكان يتكون معظمه من عناصر القتال المؤيدة للأمير، وشكلت القسم الأكبر من الجيش، تسانده من الإنظمام للقوة النظامية عند الخطر وعند إنهاء المهام تعود إلى موطنها[3].

قام الأمير عبد القادر بإنشاء جيش بلغ تعداده سنة 1834م حسب "ديميشال" 12000 فارس، زاد في أوج قوته سنة 1838م حسب "ليون روش" الجاسوس الفرنسي إلى58000 رجل، منهم 5960 جندي نظامي، ونحو 160 مدفعاً، 15 مدفع ميدان وحسب الجاسوس "ماريوسجيرسن" خريف سنة 1840م وصل إلى 10 ألاف مقاتل يضاف إليهم بضعة ألاف آخريين عند الإقتضاء[4] ويقصد بهم الجيش غير النظامي.

[1]- قدور بن رويلة، وشائح الكتائب و زينة الجيش المحمدي الغالب، تح: مُحَمَّد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د ط، 1968، ص>ص39-41.

[2]- عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، صص26-27.

[3]- أديب حرب، المرجع السابق، ص85.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص74.

أما عن القلاع والحصون: لقد كان للظروف العسكرية والسياسية التي عاشتها دولة الأمير دور بالغ في تحديد مواقع القلاع والحصون، فكانت كالتالي:

-تاقدمت التي بنيت في سفح جبل خرول، يحدها في الشمال قرطوفة، ومن الجنوب بلدية ملاكو، ومن الشرق تيارت التي تبعد عنها 08 كلم.

-تازة بنيت على هضبة جبل الشاون، تقع شرق تيسمسيلت، يحدها من الشمال بلدية طارق بن زياد، ومن الجنوب بلدية البواعيش، ومن الشرق دراق، ومن الغرب ثنية الحد.

- قلعة سعيدة بنيت كذلك على منحدر جبال سعيدة، جنوب تلمسان، وشمال البيضوغرب تيارت، وشرق بلعباس.

- حصن بوغار بين المدية وقصر البخاري[1].

ولتأمين الأمير حاجاته من السلاح لجأ في ذلك إلى كل الطرق المتاحة بما في ذلك الإتفاق مع فرنسا في بعض مراحل الهدنة بين الصراعات على تزويده ببعض الأسلحة[2]، بل حاول إقامة صناعة للسلاح بحيث أوعز بإقامة مصهرة لصنع المدافع في تلمسان من عيار 6,12، وأخرى في مليانة لصنع البارود والبنادق[3].

وعليه نستنتج أن الأمير عبد القادر كان هدفه من إنشاء دولة جزائرية حديثة تعمل على طرد قوات العدو الفرنسي، وتأمن بالحرية وترفض همجية الإستعمار الفرنسي فحدد مصير أمته، فتفكيره كان أرقى حيث أعطى للجزائر مكانتها الدولية من خلال تصديه لمشوع الاحتلال، ليس كزعيم قبيلة أو شيخ زاوية، بل كأمير دولة لها سيادة وشعب، فقد تولى الحكم بعد بيعة شرعية قانونية على أسس انتخابية ومبادئ شورية إسلامية، وقواعد حضارية حديثة أكثر تطورا وتنظيما للمحافظة على

[1]- عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص ص50-51.

- بسام العسلي، المرجع السابق، ص48.

[2]- أحمد رويش، في صحبة الأميرين أبي فراس الحمداني و عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، د ب، د ط، 2000، ص158.

[3]- جورج الراسي، المرجع السابق، ص44.

الهوية الجزائرية، لذلك حاول إرساء قواعد دولة جزائرية تنافس الدولة الحديثة، وفق أسس قاعدية متينة لمقاومة الاحتلال الفرنسي، فسنت هذه الدولة قوانين وأنظمة وفرض احترامها لحفظ الأمن والنظام وتعميم العدالة للجميع، وفرض سلطة القرار والواجي والولاء، فقام بتنظيم دولته اقتصاديا، وعسكريا، وسياسيا، فسعى لتنظيم وتوحيد صفوف الشعب الجزائري لاحتضان المقاومة الوطنية، وفق أسس وقواعد، فأنشأ جيش نظامي يعتمد عليه في أوقات الحروب، وقسم دولته إلى ثماني مقاطعات، وعين على رأس كل مقاطعة خليفة يسير شؤونها، وإنشاء وزارات وعين وزراء لكل واحدة منها، كل حسب مجاله وكفاءتهونظم القضاء على أساس الشريعة الإسلامية ومايقتضيه الدين الإسلامي.

الفصل الثاني: التنظيم الإداري وتوزيع السلطات للجزائر في الفترة الأميرية

1-التنظيم الإداري للجزائر قبل الإحتلال

2- بدايات إنشاء الحكومة

3- توزيع السلطات في دولة الأمير عبد القادر

4- معايير تعيين موظفي الدولة ومناصبهم في الفترة الأميرية

1-التنظيم الإداري للجزائر قبيل الإحتلال:

بإلتحاق الجزائر بالدولة العثمانية حكمها الأتراك بتفويض من السلطان العثماني وقد إتخذت السلطة االعثمانية في إيالة الجزائر لنفسها نظاماً إداريا لم يتغير تقريبا منذ تأسيسها سنة 1519م.

اهتمت الدولة العثمانية بالجوانب السطحية فكان شغلها الشاغل ضمان السيطرة على مرافق البلاد وخاصة مرفق الأمن لبسط نفوذهم، وأما تقسيم البلاد فكان يهدف الى وجود قبائل وأقاليم تساعد الحكم العثماني في تحصيل الضرائب، وتجنيد الرجال لتجهيز الجيوش للحملات العسكرية، ولم تهتم بالنواحي الاجتماعية لحياة المواطنين من التعليم والصحة إلا نادراً[1]، فبقي نظامها الإداري قائما على نفس الوتيرة والصلاحيات، والهيكل منذ أن وضعت لبنته الأولى في عهد الحكم البيلربايات (1519م-1587م)، مرورا بنظام حكم البشاوات (1587م-1659م)، فنظام الآغاوات (1659م-1671م)، وصولا إلى آخر أشكال أنظمة الحكم التركي في الجزائر وهو نظام الدايات (1671م-1830م)[2]، وقد قام حكام الجزائر في هذه المرحلة الأخيرة بترضية السلطان العثماني وتقوية مركز الداي، وأصبحت الجزائر مستقلة عن الحكم العثماني والداي ينتخب من قبل الديوان العالي، فأضحى السلطان العثماني لا يلعب أي دور في إختيار الداي، وأضحى دوره ينحصر في إصدار مرسوم تثبيت إختيار الديوان العالي بالجزائر[3].

فعرفت الإدارة الجزائرية إدارة محلية إلى جانب سلطة مركزية، فكانت أجهزة الإدارة كالتالي:

---

[1]- محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى غاية الإحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط2، 1979، ص70.

[2]- محمد وليد العيداوي، الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص18.

[3]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، دار الغرب، الجزائر، ط1، 1997، ص ص62-63-64.

1-الداي: وهو المسؤول الأول على الجهاز الإداري في الحكم لإيالة الجزائر، ويعتبر الممثل الشرعي للسلطان العثماني بها[1]، وهو يعد بمثابة رئيس الدولة وهو القائد العام للجيش، بيده كل السلطات العامة ، ويتم ترشيحه من قبل الديوان العالي[2]، وهو الرجل الوحيد الأول المخول له التوقيع على الوثائق الرسمية، كما يرد إسمه مرادفا لكلمة "سيدنا" حيث ورد إسمه في المحاكم الشرعية بعبارة: «...الأمين الهمام فخر الملوك العظام مولانا السيد...»[3]، ويساعد الداي في تأدية مهامه مجموعة من الموظفين السامين الكبار حيث يقوم الداي بتعيينهم بنفسه ويتخذهم كوزراء، وينتمي هؤلاء الوزؤاء الى المجلس الإداري للدولة والمتمثل في الديوان[4].

2-الديوان: هو شبيه بمجلس الوزراء، يساعد الداي، وهو نوعين الديوان العادي ويضم مجموعة من المستشارين الكبار وهو كثير الإجتماع، أما الديوان الآخر يسمى الديوان الأعظم ويضم كبار الضباط وعددهم حوالي ثمانين عضوا بالإضافة إلى أعضاء الديوان العادي حيث لا يجتمع الديوان الأعظم إلا لمناقشة المسائل الهامة كالحرب والسلم.

3- الخزناجي: وهو ذو أهمية كبيرة في نظام الحكم خاصة فيما يتعلق بالنظام المالي فهو المسؤول الأول الذي يمكنه التصرف في خزينة الدولة بأوامر الداي[5]، ويعد الخزناجي المرشح الأول لخلافة الداي على رأس السلطة الحاكمة في الجزائر، يباشر عمله بحضور الدايوأعضاء الديوان، ويكون مقر إقامته إحدالبايلكات الواقعة (المدية، قسنطينة، وهران)[6]، وشهد منصبه تطورات من حيث تعدد المسؤوليات المتمثلة في القيام بمهام مالية إلى مهام عسكرية، ويساعده مجموعة من الموظفين أهمهم أمين السكة إضافة إلى اليهود[7].

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص60.

[2]- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، د.م.ج، الجزائر، 1999، ص269.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2009، ص160.

[4]- محمد خير فارس، المرجع السابق، صص70-71.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص72.

[6]- صالح عباد،الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر، دط، ص279.

[7]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص75.

4- **بيت المالجي**: تتمثل مهمته في الإشراف على بيت المال، كما يشرف على الأملاك والثروات التي تعود وتؤول إلى خزينة الدولة مباشرة بعد التأكد من عدم ملكيتها لأصحابها ويثبت أنه ليس لديها ورثة شرعيين[1]، ومن مهامه أيضا الإشراف على مراسيم الدفن وتهيأت القبور والعمل على بيع وتصريف التركات والأملاك المصادرة والأملاك المنقولة وغير المنقولة[2] ويساعده موظف برتبة وكيل يعمل معه موثقين يعرفان بإسم العدول يعينان مباشرة من طرف الداي، ولكن لايؤخذ برأيهما في غالب الأحيان بحيث الكلمة الفاصلة في الأخير تعود لبيت المالجي[3].

5-**خوجة الخيل**: مهمته الإشراف على أملاك الدولة وصيانتها، ويقوم بإعادة إستثمارها ويشرف أيضا على الحيوانات التي تعود إلى البايلك من الخيول والجمال والبقر...، ويعتبر المسؤول الأول على جمع الضرائب وتمويل موظفي الدولة بالمواد الغذائية، كما يقوم بدور وسيط بين الحكومة والقبائل والعشائر[4]، وأيضا يقود فرقة عسكرية تقوم بتأديب المتمردين والعاصين عن الدولة، ويساعده مجموعة من أعوان من الخيالة، وأربع موظفين سامين هم (باش شاوش كاهية، باش مكاحلي، وباش علام)[5].

6- **وكيل الحرج**: وهو المسؤول عن الشؤون الخارجية للإيالة وأمور البحرية، حيث يقوم بالإشراف على النشاط البحري وأعمال الترسانة وصناعة السفن والعتاد البحري، كما يشرف على توزيع الغنائم التي يتم تحصيلها من الحملات العسكرية والجهاد البحري[6] لكن هذه

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات.... ، المرجع السابق، ص27.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، موظفوا الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحياتهم الإدارية، مجلة المؤرخ العربي، ع31، السنة الثالثة عشر، 1987، ص186.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح تع تق: محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1985، ص111.

[4]- سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الإحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1982، 1982، ص50.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات.... ، المرجع السابق، ص29.

[6]- نفسه، ص173.

الوظيفة تراجعت وذلك بسبب تقهقر أعمال رياس البحر نتيجة صراعاتهم مع طائفة الإنكشارية هذه الأخيرة أصبحت تسيطر على السلطة العثمانية بالجزائر[1].

7-آغا العرب: وهو قائد الجيش البري وفرقة الإنكشارية[2] (الصبايحية)، والعناصر التابعة له من وحدات الخيالة والمتطوعين الذين هم عسكريين يتمركزون خارج مدينة الجزائر[3]، ويقوم بدفع رواتب الجند وتوفير المؤونة لهم، وهو المسؤول عن شؤون بايلك دار السلطان ويشمل العاصمة دون المدن الأخرى التابعة له[4]، يقوم بالسهر على أمن مدينة الجزائر وحمايتها من المتمردين والثورات[5]، ويستعين في تأدية مهامه العسكرية بقبائل المخزن المتمركزة خارج الإقليم[6].

بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين السامين هناك فئة أخرى من الموظفين التابعين لهم وعلى صلة وثيقة بالجهاز الإداري من ناحية الجوانب المالية والاجتماعية للإيالة، ويهتمون بالأوضاع الاجتماعية والثقافية ومن هؤلاء الموظفين: الكتاب الكبار وهم أربعة كتاب ذو مستوى ثقافي راق ويملكون نفوذ كبير في جهاز الدولة[7]:

-**الكاتب الأول**: هو المكتابجي، ويدعى أيضا بالمقطقجي أو المقطاعجي، وهو رئيس الكتاب الآخرين.

---

[1]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1754-1830)، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 1974، ص62.

[2]- الإنكشارية: فرقة مشاة خاصة داخل الجيش العثماني، تكونت في عهد السلطان مراد الأول بناءً على أمره ونفذها الوزير "جاندارلي خليل باشا" لتقتصر مهمتها على الحرب، وبهذا أصبحت أول فرقة عسكرية نظامية في التاريخ. ينظر: عيسى الحسن، موسوعة الحضارة-تاريخ- لغات- أعلام- قيم حضارية- مدن-عادات وتقاليد، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط2، ص133.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص66.

[4]- مُحَمَّد ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح تع: مُحَمَّد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1972، صص35-36.

[5]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص62.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالإيالة الجزائرية، الأصالة، ع32، 1976، صص531-533.

[7]- مُحَمَّد إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية، العربي للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977، ص31.

-**الكاتب الثاني**: هو الدفتردار، ويسمى بالباباشدفترجي، أو وكيل الحرج الكبير.

-**الكاتب الثالث**: هو وكيل الحرج الصغير، ويسمى أيضا بقبلدان بالي لكونه يشرف على البحرية.

-**الكاتب الرابع**: هو الرقمنجي، ويسمى بالدقمنجي أو خوجة العشور[1].

بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين هناك موظفين مساعدين صغار ومن أهمهم:

-مجموعة الخوجات: نذكر منهم خوجة القصر، خوجة الباب، خوجة العيون، خوجة الديوانية...الخ[2].

-مجموعة القياد: نذكر منهم قائد الفحص...الخ

-مجموعة الحكام –مجموعة الضباط المتقاعدين –مجموعة الخدم والشواش[3].

وقد قسمت الجزائر إلى أربعة مقاطعات إدارية، كانت تعرف بالبايلك وهي تمثلت في:

1-**دار السلطان**: كانت تتمثل في الجزائر العاصمة وضواحيها، وكانت تمتد من دلس شرقا الى مدينة شرشال غرباً[4].

2-**بايلك الشرق**: تعد أكبر مقاطعة وعاصمتها قسنطينة، تمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل غربا، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الصحراء.

3-**بايلك التيطري**: عاصمتها المدية، يحدها من الشمال سهل متيجة، ومن الجنوب الصحراء.

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص280.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، المرجع السابق، صص178-180.

[3]- سفيان الصغير، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، صص57-58.

[4]- جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص40.

4-بايلك الغرب: كانت عاصمتها أولا مازونة، ثم أصبحت معسكر، وأخيرا وهران كانت تمتد من الحدود المغربية غربا الى التيطري شرقا، والبحر شمالا الى الصحراء جنوبا[1].

ومن حيث المبدأ كان البايلك مقسما إلى عدد من الأوطان، التي يحكما قائد تركي أو كرغلي أو من أهل البلاد، وكل وطن يجمع عدد من القبائل التابعة لشيوخها، والذين يعينهم الباي بحضور الأغاوات، وكبار الموظفين، وذلك بحصوله على الخاتم والبرنس الأحمر وكان يحدث أحيانا أن يتكون الوطن الواحد من قبيلة كبرى على رأسها شيخ يحمل في الوقت نفسه لقب قائد، كما كان هناك قائد واحد للوطن، أو لعدد من الأوطان، وتسمية الوطن كانت ترجع إما إلى اسم القبيلة الكبرى، وإما إلى اسم الجبل أو الوادي المشهور في ذلك الوطن، إضافة إلى ذلك نجد الأغاليك التي يديرها القياد أو آغا، ومجموعة الأغاليك يحكمها باشاآغا أو خليفة[2].

وقد كان لكل باي موظفين يستعين بهم في إدارته للمقاطعة وهم:«الخليفة، الخندار آغا الدائرة، السيارين، بيت المالجي، خوجة مخزن الزرع، قائد الدريبية، الترجمان، أمين السكة، قائد الظليلية، حاملوا أعلام الباي، الموسيقيون، الباش سايس، رئيس الطباخين، قائد الطامة، قائد الطابع»، وهناك أيضا موظفون آخرون ك:«قائد الجنان ، قاطع الرأس، إمام مسجد القصر...الخ»[3].

لكن الدولة العثمانية أنهكتها الحروب والصراعات الداخلية مما أدى إلى إنهيارها وتفككها، كما أن التحالف بين الدول الأوروبية ضد الجزائر، وسوء تصرف الداي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وإنخفاض الموارد المالية بسبب تراجع المداخيل أما رفض فرنسا من جهة تسديد الديون المترتبة عليها، ومن جهة أخرى رفض الدول الأوروبية دفع الرسوم المفروضة على مرور بواخرها، إلى جانب إنهيار الأسطول البحري كل هذا أدى إلى عجز الدولة عن دفع مرتبات الجند، ولهذه الأسباب تمكن الجيش الفرنسي من محاصرة الجزائر وإحتلالها سنة 1830م.

---

[1]- يحي بوعزيز، الوجيز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص269.

[2]- توفيق دحماني، النظام الضريبي لبايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1779-1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2004/2003، ص36.

[3]- نفسه، صص38-39.

وبعد الإحتلال الفرنسي عرفت الجزائر عدة تنظيمات إدارية محلية، حيث قسمت فرنسا الجزائر إلى مقاطعات ومحافظات، فشهدت الجزائر بعد الإستعمار نشأة الدولة الجزائرية الحديثة التي أسسها الأمير عبد القادر، حيث شرع في تنظيم دولته تنظيما محكماً إذ يستطيع التحكم في زمام الأمور، والسير الحسن لهذه الدولة فقام بتقسيم دولته إلى ثماني مقاطعات، وكل مقاطعة مقسمة إلى دوائر، وكل دائرة يرأسها آغا، وكل دائرة مقسمة إلى وحدات إدارية يحكمها قائد ويساعده شيوخ قبيلته، وقام بإنشاء وزارات ومجلس شورى، وكل هذا لتسيير الدولة تسييراً منظماً محكماً.

بادر الأمير بتنظيم جهاز حكومي، فاهتم بترتيب الإدارة وتنظيم دعائم الحكم، مدركاً منه أن النظام والإستقرار و الأمانة هي الدعائم الأولى لبناء صرح الدولة الفتية، فإستطاع تأسيس مؤسسات وأجهزة الدولة وقوانينها، فجعل لها مجموعة من الرموز التي تدل على إستقلالية هذه الدولة وتميزها، كما قام بتأسيس إمارة، ووضع لها اللواء والخاتم والعملة الخاصين بدولته.

2-إنشاء الحكومة الأميرية:

2-أ. الإمارة:

2-أ-1. معسكر:استقرالأمر بالأمير عبد القادر إلى أن تكون معسكر هي عاصمة للدولة الجزائرية[1] المشهورة باسم الراشدية[2]، ومقراً لإقامته تأنيساً لأهل غريس وتطيباً لنفوسهم لأنهم كانوا دعاة هذه الإمارة فكانت منها نهضته وحركته[3]، حيث أعتبرت معسكر مقراً لإدارة السلطة المركزية للأمير عبد القادر[4]، وتعرضت هذه العاصمة للحرق في 19 ديسمبر 1839م على إثر معركة واد المقطع[5] التي دارت بين قوات جيش الشعبي والجيش الفرنسي في 28 جوان 1835م، بعد ما قام الأمير عبد القادر بمحاصرة التواجد الفرنسي بالغرب، مما أجبرهمعلى

---

[1]- دردار فتحي، الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية1832-1847م، د.ب، 2001، ص33.

[2]-الراشدية: يرجع تاريخ تأسيس هذه المدينة الى القرن الثاني للهجرة، حيث كان تشيدها على يد راشد بن المرشد- فتى إدريس الأول- فهي منسوبة إليه، وهي قاعدة بلاد بني راشد الممتدة من جبل المناور شرق جبل كرسوط غربا، ومن القلعة شمالا إلى وادي البنيان جنوباً، وقيلّ أنها من مؤسسات العهد الزياني، إختطها السلطان يغمراسن بن زيان في القرن 07 هـ/13م، وجعلها موطنا لجيشه "الحشم" وأقام بها الحصون لدفع عادية خصومه من بني توجين، ولهذا بإسم "معسكر"، ينظر: عبد الرحمان بن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص289.

[3]- محمّد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903، ص104.

- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص26.

[4]- إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس، المرجع السابق، ص20.

[5]- المقطع: تعود وقائعها إلى تاريخ 28 جوان 1835م، حيث قادها الأمير عبد القادر وهو شاب لا يتعدى الستة والعشرين سنة من عمره، على رأس جيش يتكون من حوالي 2500 جندي، ضد جيش الجنرال "تريزيل" الفرنسي وجنوده المقدرة بحوالي 2800 جندي، على بعد 55كلم شرق وهران وقد إنتصر عليهم الأمير في هذه المعركة وألحق بهم خسائر. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص160.

توقيع معاهدة ديميشال[1] في 26 فيفري 1834م، لكن فرنسا خرقت هذه المعاهدة بالهجوم على قبيلة الحشم والغرابة من قبل قائد مقاطعة وهران الذي أراد استغلال وجود الأمير بتلمسان، وأراد إحتلال مدينة معسكر، لكن الأمير أرسل الدعم غلى سيق[2]، ثم إتجه القائد تريزيل مع معسكر بتليلات على رأس وحدة عسكرية كبيرة قوامها تسعة ألاف جندي يوم 25 جوان1835م، متجها إلى واد سيق، لكن مع دخوله غابة مولاي إسماعيل كبد خسائر كبيرة في الجيش، وتراجعت قواته في اليوم التالي،وفي صباح 27 جوان1835م عاد الأمير عبد القادر بسرعة من تلمسان، فقطع الطريق على تريزيل الذي بقي له سوى أن يسلك طريق أرزيو وهران، وكان الأمير يدرك أنه سيمر حتما بالمقطع، فقسم الجيش، حيث أمر الفرسان والمشاة بغلق الممر للعدو، وهو مع فرقة صغيرة، قام بمباغتة العدو من الخلف، فكبد تريزيل خسائر كبيرة للمرة الثانية ولولا نفاذ الذخيرة عند جيش الأمير لأبيد جيش تريزيل بأكمله[3]، ومن جراء هذا أحترقت العاصمة "معسكر" في 28 جوان 1835م.

2-أ-2. الزمالة: تعتبر الزمالة من إبداعات الأمير عبد القادر العسكرية، فقد جعلها عاصمة متنقلة، وهي عبارة عن مدينة متنقلة ضاربة في عرض الصحراء، تمتد من تاقدمت إلى جبال العمور، وتتكون من مجموعة من الخيام يقطنها ما بين خمسين ألف و سبعين ألف ساكن مدني[4]، وكانت هذه المدينة تتكون من ثلاث أقسام:

أولا (الزمالة): فيها مقام الأمير عبد القادر وآل بيته وحاشيته.

---

[1]- معاهدة دي ميشال: وقع في 26 فيفري 1834 بوهران كل من الجنرال "دي ميشال" و"الأمير عبد القادر"، بعد اضطرار الفرنسيين للتحاور مع الأمير، الذي أمر بمنع أي معاملة تجارية مع الفرنسيين، فحسب المعاهدة فإن فرنسا تعترف بإمارة الأمير عبد القادر على الغرب الجزائري ماعدا وهران، وأرزيو، ومستغانم. ينظر: عبد الرحمان بن الجيلالي، المرجع السابق، ص ص305-306.

[2]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر و الإشهار، الجزائر، د.ط، 1994، ص110.

[3]- نفسه، ص110.

[4]- جورج الراسي، المرجع السابق، ص50.

- صاري الجيلالي، "دور الطبيعة البيئية في إستراتيجية الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، ع75، ش.و.ن.ت، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1983، ص107.

- إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، د.م.ج، الجزائر، ط3، 2007، ص35.

ثانيا (الدوائر): وفيها المدنيون من شعبه والنساء و الأطفال و الباعة والصناع.

ثالثا (المحلة): وهي معسكر الجند المحارب، ومضارب صنع السلاح، ومستودعات الذخائر و المؤن، و بها مكان فسيح لاجتماع المجلس العام[1].

2-ب. راية الإمارة:

إتخذ الأمير علماً لدولته الجديدة تدعيماً لسلطته ونفوذه، فإختار لواءه على شكل قطعة من الكتان الحريري، أعلاها وأسفلها خضروان ووسطها أبيض مرسوم عليه بالذهب المزركش بصورة دائرة تامة[2]، وكتب بداخلها عبارة:"**نصر من الله وفتح قريب ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين** "، وفي وسط الدائرة يد مبسوطة مطرزة بالذهب[3].

ويذكر شارل هنري تشرشل في كتابه:"كان لواء عبد القادر الخاص هو علم كبير أبيض تتوسطه يد مفتوحة "[4]، وكان يتولى مهمة حمله دائماً عبد الله بن يوسف وهي تتقدم موكب الأمير في رحلاته وجهاده[5].

2-ج. خاتم الإمارة:

هو رمز من رموز الدولة، دلالة على السلطة، وهو عبارة عن خاتم كبير الحجم نقش عليه في دائرته « **ومن تكن برسول الله نصرته إن تلقه الأسد في أجامها تجم** »[6].

---

[1]- بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، دار الرائد النفائس، بيروت، ط1، 1980، صص65-66.
- ينظر الملحق04، ص103.

[2]- أديب حرب، المرجع السابق، ج2، ص40.

[3]- الأميرة بديعة الحسيني، ناصر الدين ...، الجزائر، المرجع السابق، ص44.

[4]- هنري تشرشل، المصدر السابق، ص62.

[5]- يحي بوعزيز، الأمير رائد الكفاح....، المرجع السابق، ص74.
- ينظر الملحق 05 و06، ص ص104-105.

[6]- مصطفى إبن التهامي، المصدر السابق، ص78.

وفي جوانبه: أسماء الخلفاء الراشدين، يسبقها إسم الله ومُحَمَّد: « **الله، مُحَمَّد، أبوبكر، عثمانعمر،علي**»[1].

وفي وسطه: كتب: «**الواثق بالله، القوي، المتين، ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين،والتاريخ سنة 1248هـ**»، ويكون هذا الخاتم حيث تحرر المراسيم من قبل كاتب الدولة وبعد موت المتولي أو في حال عزله، يرجع إلى دار الإمارة[2].

2-د. العملة:

تعد العملة رمز من رموز الدولة الحديثة، ولهذا كانت عملة الأمير وطنية لتعامل بها الرعية ولإتمام مهام أخرى، وقد صك[3] الأمير النقود وجعل لها دار خاصة في تاكدمت وهو المثبت في العملة نفسها، وجعلها أنواع من حيث قيمتها، ومادة صنعها أو ما كتبت على وجهيها أو على إحداهما، وتختلف قيمتها حسب اختلاف أصنافها الثلاثة:صنف كانت تعادل قيمته الفرنك الفرنسي في ذلك الوقت[4]، وصنف يعادل الفرنكين، وثالث تعادل قيمته نصف الفرنك، وتوسيعها منه لمجال النشاط الإقتصادي بين الناس ضبط مبلغ قيمة (الدورو)[5] الذي كان يساوي خمس فرنكات وأربعين صانتيما، فجعله الأمير يعادل أربعة ريالات جزائرية.

---

[1]- بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص334.

[2]- بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص334.

- ينظر الملحق 07، ص106.

[3]-الصك: يقول إبن خلدون إنها إسم للطابع وهي الجديدة المتخذة لذلك ونقل إلى أثرها أنها النقوش المائلة على الدنانير والدراهم، وطريقة إستخدام الأمير لها لا تختلف عن طريقة الحكومة السابقة له.ينظر: بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص334.

[4]-عبد الرحمان بن مُحَمَّد الجيلالي، المرجع السابق، ص ص292-293.

[5]- الدورو : هو عملة إسبانية قديمة كانت مستخدمة في المغرب وكانت قيمة الدورو في عام 1840م نحو خمس فرنكات فرنكات ذهبية.ينظر: برونو إيتين، عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، دار عطية للنشر، د.ب، 1995، ص161.

-ينظر الملحق 08، ص107.

وكتب على وجه "**المحمدية**[1]" الآية الكريمة « **إن الدين عندالله الإسلام** »[2] وفي الوجه الآخر " ضرب في تاكدمت سنة 1250هـ".

وكتب في النصفية «**حسبنا الله ونعم الوكيل**»[3] وعلى الوجه الثاني اسم مدينة الضرب وتاريخه، وكتب على قطع نصف الفرنك « **ربناأفرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا**»[4]وعلى الظهر محل الضرب وتاريخه[5].

3- توزيع السلطات في دولة الأمير:

جعل الأمير لدولته الحديثة سلطات لتسيرها كأي دولة من العالم، فأحدث سلطة تنفيذية، وتشريعية، وسلطة قضائية، لتسهيل تسيير البلاد وتوليه الحكم.

3-أ. السلطة التنفيذية:

كانت هذه السلطة تتميز بإدارة الأمير عبد القادر، فجميع القرارات الإدارية الهامة كانت تصدر من الأمير، ثم تعرض على مجلس الشورى للتداول ومنها توجه للتنفيذ[6] أي أن من صلاحياته إختيار أعضاء حكومته من خلفاء وكل مايتعلق بتشكيل وزارات وتوزيع المناصب[7]، وكان الأمير دائم الحرص على إبعاد الطابع الفردي عن سلطته بإشراك ممثلين عن العلماء و الأشراف ورؤساء القبائل، يكثر عددهم أو يقل حسب أهمية المسائلأو القرارات[8].

---

[1]- المحمدية: هي عملة من نحاس أحمر ولعل الأمير سماها كذلك تيمنا بإسم الرسول ﷺ، وجعلها مستديرة الشكل قطرها مابين 16-17 ملم، وزنها 09 ديسغرام.ينظر: بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص336.

[2]- سورة آل عمران، الآية19.

[3]- سورة آل عمران، الآية 173.

[4]- سورة البقرة، الآية 250.

[5]- عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص ص292-293.

[6]- بقبق الزهرة، المرجع السابق، ص16.

[7]- أديب حرب، المرجع السابق، ص40.

[8]- مُحَمَّد على صلابي، المرجع السابق، ص378.

3-ب. السلطة التشريعية:

كان على أساس التنظيم الدستوري المبتكر لدولة الأمير يستند إلى الطابع الشوري بتوسيع رقعة المشورة حتى من الخارج لدى بعض علماء المغرب الأقصى، كالتسولي مثلا إستفتاه الأمير في العديد من القضايا، أيضا بعض علماء الأزهر، كما حاول تجسيد مبدأ ازدواجية السلطة التشريعية بإرساء مجالس استشارية على مستوى المقاطعات وبالتالي فإن الدولة الجزائرية عرفت نظاما لامركزيا متطوراً من حيث التسيير الإداري والمؤسساتي[1].

3-ج. السلطة القضائية:

اهتم الأمير بالقضاء اهتماما بليغاً، حيث يعد القضاء مرآة عاكسة للعدل، ولكي يحقق هذه المعادلة في بناء دولته جعل القضاة يستمدون أحكامهم من القرآن الكريم[2]، ففصل السلطة السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية بقدر ما كان من يمارسها منفذاً للقانون وليس ممثلاً للأمير مع أن هذا الأخير هو الذي يعينه[3]، فجعل على رأس كل دائرة قاضيا عالماً يفصل في القضايا بالشريعة على مذهب الإمام مالك، فربط إدارة هؤلاء القضاة ورئيس مجلسه الخاص الذي سماه قاضي القضاة[4].

فقد اعتمد الأمير على القضاء الإسلامي كأساس لبناء دولته، فأجهد نفسه في خدمة العدالة الشرعية، واعتبرت سياسته أساس السلطة السياسية وإستمراريتها، حيث ظهر ذلك في العناية بالقضاء القائم على القرآن الكريم والحديث الشريف، واجتهادات العلماء لهذا كانت من أولى اهتماماته.

---

[1]- بقبق زهرة، المرجع السابق، ص16.

[2]- بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص303.

[3]- محمد علي صلابي، المرجع السابق، ص384.

[4]- بقبق الزهرة، المرجع السابق، ص16.

- ينظر الملحق9، ص108.

3-د. مجلش الشورى و الإعتماد على المرجعية الدستورية العليا في دولة الامير عبد القادر:

كان الأمير ملتزم برأي الجماعة في تسيير شؤون دولته وهو ما يسمى بالشورى حيث أراد إرضاء الله عز وجل بتركيزه بهذه الدعامة الأساسية، وكذا الإقتداء بالرسول ﷺ، الذي كان يشاور في قضايا هامة، وأيضا مصدقاً لقوله تعالى: (وشاورهم في الأمر)[1].

تميز عهده بالنزاهة ، والبساطة والعدل، والاستعانة بذوي العلم والخبرة[2]، وكان لتربية الأمير الدينية دور بارز في إدراكه لأهمية الشورى باعتبارها الوسيلة الوحيدة القادرة على إلغاء أشكال الاستبداد، بالرجوع إلى حكم الجماعة وبالاجتهاد فيما أجازته الشريعة[3].

ولهذا اختلف النظام السياسي في عهد الأمير عبد القادر عنه في عهد الدايات، بفضل نظامه الشوري، وحكمة منه ارتأى أن يقيم مجالس الشورى لتبتعد دولته عن دولة السلطة والقهر[4].

فرغم الصلاحيات التي كان يتمتع بها الأمير، إلا أنه فضل إقامة مؤسسات في شكل مجالس تقوم بمناقشة القضايا والتشاور فيها، ولهذا شكل بأمر منه مجلس إستشاري عام ومجالس فرعية[5].

---

[1]- سورة آل عمران، الآية 159.

[2]- عبد الحميد حاجيات، مبدأ الشورى في نظام الحكم بالمغرب العربي خلال العصر الوسيط، مجلة التاريخ، الجزائر، 1984، ص

[3]- عامر البغدادي، دولة الأمير عبد القادر الجزائري(1832-1848)، دراسة في نظام الحكم في الإسلام، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، كلية الشريعة والعلوم الإجتماعية وقسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان، السودان، 1987، ص10.

[4]- بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص246.

[5]- فوزي أوصديق، النظام الدستوري لدولة الأمير عبد القادر دراسة تحليلية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص61.

❖ مجلس الشورى الأعلى الأميري:

أنشأ الأمير عبد القادر مجلس الشورى الأعلى الأميري، حيث يعتبر هذا المجلس السلطة الموازية لسلطة الأمير، وهو أعلى هيئة قضائية، ووظيفته يجمع بين وظيفة المحكمة الاستئنائية والنقض بالنسبة للأحكام، فبلغ عدد أفراده أحد عشر عضواً من كبار العلماء و المشايخ[1] وهذا ما يؤكده مُحَمَّد بن الأمير عبد القادر في تحفة الزائر بقوله: « رتب مجلس للشورى، يشمل على أحدى عشر عضواً من جلة العلماء، وجعل رئاسته للعلامة وقاضي القضاة السيد أحمد الهاشمي المراحي»[2]، ويوجد هذا المجلس بجوار مقر الأمير.

ضم هذا المجلس السادة: " أحمد بن التهامي، عبد القادر بن ركوش، وعبد الله سقاط المشرفي، و طاهر المحفوضي، ومُحَمَّد المحفوضي، وأحمد بن الطاهر بن الشيخ المشرفي، ومُحَمَّد بن المختار بن المختار الورغي، و المكي الخرنوبي، والمختار بن المكي، والحاج عبد القادر بن ركوش الأكبر، و إبراهيم بن القاضي"[3].

وجعل على رأسهم " أحمد بن الهاشمي المراحي نيابة عن الأمير[4]، وغالبا ماكانت تسند للأمير رئاسته[5]، وقد كان للمجلس سجل خاص تسجل فيه القضايا ثم تعرض على الأمير ويتولى هو مسؤولية تحضير الجلسات ويرأس المجلس بنفسه، وأما عن الأحكام فتصدر بإتفاق كل أفراد المجلس على نوع الحكم[6].

---

[1]- أحمد مطاطة، نظام الإدارة في عهد الأمير عبد القادر، مجلة الذاكرة، ع4، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص185,

- عبد الحميد شعابنة، الأمير عبد القادر المجاهد المثقف و السياسي الفارس، مجلة أول نوفمبر، ع165، 2001، ص31.

[2]- مُحَمَّد بن الأمير عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص158.

[3]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح....ز، المرجع السابق، ص72.

- أديب حرب، المرجع السابق، ص45.

[4]- مسعود مجاهد الجزائري، المرجع السابق، ص77.

[5]- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص185.

[6]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص37.

يحتكم المجلس للكتاب والسنة، رغم هذا لم يكن تشريعه مطلقاً في كل الأمور حين يخص الأمر بعض القوانين الإدارية فتتم الإستعانة بالمدونة الفقهية، وهي مدونة الإمام مالك، ومختصر خليل وغيره[1].

- **مهام المجلس الشورى الأعلى الأميري:**

1. فرض الضرائب والمعونات الإضافية، في حالة الضرورة الحربية.

2. النظر في كل المسائل الخاصة بإقرار الحرب والسلم، و الإنتهاء إلى رأي الجماعة فيه[2].

3. مراجعة أحكام القضاة في كل مقاطعات الدولة، ونقص كل ما يخالف كتاب الله والسنة والعرف المعهود، من أحكام وفتاوي المجلس الفرعية، إذ تعتبر قراراته نافذة الأحكام.

4. النظر في القضايا الجنائية، كحكمة بالإعدام على قاضي أرزيو بتهمة الخيانة العظمى.

5. صياغة المناشير التي ترسل للقبائل.

6. التكليف بنشر المدونة العسكرية الخاصة بتنظيم الجند، وهو قانون الجيش المحمدي الذي دونه قدور بن رويلة في كتابه[3].

❖ **مجالس الشورى الفرعية:**

إتخذ الأمير عبد القادر في كل مقاطعة داراً للشورى، لبحث الأمور العامة في الدولة وإختلفت طريقة تعيينهم عن القضاة، حيث لا يتم من قبل الأمير مباشرة، بل ينتخبون تحت إشراف الخلفاء، بالتصويت وأحيانا بالتعيين، ويرأس القاضي جلسات هذه المجالس في غياب الخلفاء وبحضورهم يتولون الأمر[4].

---

[1]- رابح بونار، نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، الجزائر، السنة الثالثة، ع15، جوان، جويلية، 1973، ص46.

[2]- بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص248.

[3]- مُحَمَّد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص162.

- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص172.

[4]- أميرة حسينة البديعي، ناصر الدين...، المرجع السابق، ص45.

- أحمد مطاطة، المرجعنفسه، ص183.

كانت هذه المجالس ثابتة مفتوحة دائما أمام علماء الأمة، بغرض إيصال الرأي السديد للأمير، من أي مكان تواجدوا به، وكان يرحب بذلك حرصا منه على تعزيز ثقته بقراراته وعدم تجاوز أحكام الشرع[1]، وكانت تراقب من المجلس الأعلى الأميري وكل موارده تنفق من بيت المال[2].

- **مهام مجالس الشورى الفرعية:**

تتبع هذه المجالس في دورها، المجلس الشوري الأعلى الأميري، في السلم خاصة وتخضع له مباشرة فيما تصدره:

1. الفتاوىوالآراء الفقهية المستمدة من الكتاب والسنة، وما استقر عليه إجماع الأئمة و الفقهاء، المهمة الاستشارية عموما
2. المداولة في الدعاوي الهامة بين الأفراد، المتعلقة بمصالح الدولة.
3. المهمة الاستشارية عموما[3].

3-هـ. تعين الوزاراتفي دولة الأمير عبد القادر:

لم يلبث الأمير طويلا بعد عقد البيعة، حتى بادر في تنظيم دولته الفتية، فسار على أساس مجموعة من القوانين القائمة على النظام والاستقرار، بعدما استتب له الأمر فبدأ في تشكيل حكومته الوطنية فأسس مجلسا للوزراء وأنشأ آخر للشورى، منطلقاً في ذلك على دستور القرآن وما يحتاجه الشعب الجزائري المسلم، وقد اختار لشغل هذه المناصب أفضل الرجال ممن تتوفر لهم الكفاءة العلمية والخبرة الفنية والقدرة القيادية إلى جانب الفضائل الخلقية والدينية قبل كل شيء.

---

[1]- عائشة بن ساعد، المرجع السابق، ص249.

- فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص61.

- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص183.

[2]- فوزي أوصديق، المرجع نفسه، ص77.

[3]- أحمد مطاطة، المرجع نفسه، صص183-184.

- عائشة بن ساعد، المرجع السابق، ص249.

استخدم الأمير أفضل الرجال الذين تتوفر فيهم الكفاءة والقدرة ليحملوا معه عبء المسؤولية الثقيلة أمام الله وأمام الشعب[1]، فأتخذ من مدينة معسكر مقراً لها، واحتفظ بمنصب رئيس الوزراء لنفسه، ثم قام بتعيين الوزراء الكتبة وهم ثلاثة حسب الحاجة، ثم يأتي منصب الحاجب[2].

وكانت من أفضل الوزارات التي عرفها القرن التاسع عشر[3]،وعليه فمناصب الوزارات كانت كالتالي:

- وزارة الداخلية: أسندها إلى السيد مُحَمَّد بن العربي.
- وزارة الخارجية: أسندها إلى السيد أبي مُحَمَّد الحاج المولود بن عراش.
- وزارة المالية: وأسندها إلى السيد أبي عبد الله الجيلاني بن فريحة.
- وزارة الأوقاف: أسندها إلى السيد أبي عبد الرحمان الحاج الطاهر أبو زيد
- وزارة العشور والزكاة: أسندها إلى السيد أبي مُحَمَّد الجيلاني العلوي بن هادية وكان يشرف أيضا على جباية الضرائب، إذ يخرج الجباية مرتين في السنة مرة في الربيع لجباية الزكاة ومرة في الصيف لجباية العشور[4].
- وزارة الحربية: وأسندها إلى السيد مُحَمَّد بن الجيلالي، ومهمة هذه الوزارة هي ضرب السكة، وصنع الأسلحة والذخيرة، وكل مايتعلق بأدوات الحرب، ولها معامل ومراكز في أنحاء القطر.

[1]- خليفة عبد القادر، الأمير عبد القادر الجزائري من خلال الرحلة الحجازية، مجلة التراث العربي، ع104، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2007، ص18.

[2]- مسعود مجاهد الجزائري، تاريخ الجزائر، ج1، مدونة سيدي عزوز، د.ب، ص155.

[3]- أحمد كمال الجزائري، المرجع السابق، ص73.

[4]- يحي بوعزيز، الأمير رائد الكفاح...، المرجع السابق، ص77.

- بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، مقدمة بقلم شارل روبر أجيرون، ص94.

- وزارة الخزينة الخاصة: وأسندها إلى السيد أبو سعيد مُحَمَّد بن فاخة، وكان يقوم بدور الوساطة بين الأمير والموظفين و المواطنين و الأجانب[1].

وإلى جانب هذه الوزارات كانت هناك مراكز إدارية مهمة لاكتمال بناء الدولة أضيفت إلى الوزارات، وهي موجودة على المستوى المركزي لتسير الأمور الخاصة وتتمثل في مجموعة من المهام التي توكل إلى الفرد حسب نوع العمل المطلوب، وهي تتصل بالخدمات الداخلية [2]مثل:

- كتابة الديوان الأميري[3]: أسندت إلى إبن عمه السيد أحمد بن علي بن أبي طالب والسيد مصطفى بن أحمد التهامي[4]، ثم نقل الإثنان لقيادة مقاطعتين عسكريتين، وقد خلفهما لهذا المنصب مُحَمَّد الخروبي، ثم مُحَمَّد بن عبد الرحمان المرسلي، وأخيرا مصطفى بن العوني[5].
- الملبوس الأميري: الحاج البخاري الرحاوي.
- حامل الشمسية: عبد الله بن أبي يوسف.
- مصلحة السقاية: البدرالي بن الشافعية.
- مصلحة الفراش: عبد القادر بن أبي معزة.
- رئاسة الموسيقى: أبو مدين بن أبي دغس

---

[1]- أديب حرب، المرجع السابق، ص40.

- عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب الكبير، ج5، دار ناس للطباعة، القاهرة، ط1، 2006، ص73.

- عمار عمورة،الجزائربوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص302.

- بركات مُحَمَّد مراد، المرجع السابق، ص26.

- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص38.

- العربي إسماعيل، الأمير عبد القادر مؤسس دولة وقائد جيش، المرجع السابق، ص43.

[2]- دردار فتحي، المرجع السابق، ص69.

[3]- كتاب الديوان الأميري: كلمة فارسية معربة تعني الكتاب، وهي جمع الصحف والأوراق في مجلد واحد و ارتبطت دائما بالشعر. ينظر: بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص145.

[4]- خليفي عبد القادر، المرجع السابق، ص18.

[5]- بكاي لخضر، دراسة لموقع تازة برج الأمير عبد القادر من خلال المصادر التاريخية و الأبحاث الأثرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص75.

- مصلحة الإسطبل: محي الدين بن عبد الله[1].

وهذه التسميات كانت شكلية متداولة خلال العهد العثماني، فهدف الأمير منها تنظيم دولة منأجل المقاومة الوطنية.

4- معايير تعيين موظفي الدولة ومناصبهم في الفترة الأميرية:

إستغل الأمير الهدنة و الاستقرار عقب معاهدة دي ميشال 26 فيفري1834م،والتافنة[2]30 ماي1837م، وبالرغم من الظروف التي شهدها إلا أنه تميز بالروح الوطنية، وذلك بإنشاء كيان قوي وعصري، فاستطاع أن يؤسس دولته وفق نظام محكم قائم على مبادئ العدل والمساواة، فأنشأ تنظيما إداريا محكماً، يقوم على نظام "الخليفليك" أي المقاطعات، وهذا تسهيلا في إدارتها وتخفيف الأعباء عن حكومته المركزية، وتسهيل عملية تسيير البلاد.

4-أ. تحديد المقاطعات الإدارية في دولة الأمير:

كانت دولته في البداية مقسمة إداريا إلى مقاطعتين سنة1832م:

- **مقاطعة تلمسان:** والتي ولى عليها السيد البوحميديالولهاصي، وعاصمتها تلمسان وميناؤها أرشغول[3].

---

[1]- أديب حرب، المرجع السابق، صص43-44.

[2]- معاهدة التافنة: هي المعاهدة التي أبرمها الأمير عبد القادر مع بيجو، في 23 ماي 1837م، ودامت سنتين 1837-1839م، نسبة إلى واد التافنة وهو نهر كبير ينحدر من جبال تلمسان ويصب في البحر الأبيض المتوسط على شواطئ بني صاف. ينظر: مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 1990، ص72.

[3]- عبد الرحمان بن الجيلالي، المرجع السابق، ص290.

- **مقاطعة معسكر**: وولى عليها مُحَمَّد بن أبي فريحة المهاجي، وبعد قتله ولى عليها الحاج مصطفى بن أحمد التهامي، الذي جمع بين هذا المنصب ومنصب رئيس الديوان في مجلس الشورى الأعلى، وكانت عاصمتها معسكر ومرفأها أرزيو[1].

ولما بايعته المناطق الشرقية لمعسكر، الممتدة حتى وادي الشلف أنشأ:

- **مقاطعة مليانة**: وعين على رأسها السيد محي الدين بن علال القليعي، ثم خلفه مُحَمَّد بن علال، وكان بإمرته جيشا قوامه 10440 جنديا، ومرفأها شرشال[2].
- **مقاطعة التيطري**: أشرف عليها مصطفى بن محي الدين، ثم مُحَمَّد البركاني، وعاصمتها مدينة المدية[3].
- **مقاطعة مجانة**: التي جعل خليفتها مُحَمَّد بم عبد السلام المقراني، ثم مُحَمَّد الخروبيزمُحَمَّد بن عمر العيسوي، وجعل سطيف مقراً لها.
- **مقاطعة الزيبان والصحراء الشرقية**: وولى عليها السيد فرحات بن سعيد، ثم الحسن بن عزوز، ثم مُحَمَّد الصغير بن عبد الرحمان بن أحمد بن الحاج[4].
- **مقاطعة برج حمزة**: كانت تحت قيادة أحمد الطيب بن سالم الدبيسي.
- **المقاطعة الغربية من الصحراء**: كانت تحت قيادة قدور بن عبد الباقي[5].

---

[1]- أديب حرب، المرجع السابق، ص51.

- بسام العسلي، المرجع السابق، ص40.

[2]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص302.

[3]- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص27.

[4]- يحي بوعزيز، الأمير رائد الكفاح....، المرجع السابق، ص40.

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص109.

- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص27.

[5]- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص22.

- بسام العسلي، المرجع السابق، ص40.

- ينظر الملحق 10، ص109.

وكانت كل ولاية مقسمة إلى مناطق يديرها أغا، وكانت كل واحدة منها مقسمة إلى قيادات، وهذه الأخيرة مقسمة بدورها شيخات[1].

ويذكر إبن التهامي في كتابه:"...وإلى جانب هذا قسم المقاطعات إلى دوائر خاصةووضع على كل دائرة "آغا"، وكل دائرة تشمل قبائل عديدة تحتوي على بطون وعشائر، ويحكم القبيلة "قائد"، والعشيرة "شيخ"[2].

ويلاحظ بالنسبة للمقتطعات القديمة التامة التنظيم، أنه يوجد بها ست وحدات إدارية "الأغاليك".

-معسكر كانت تظم اغاليك: أغاليك الغرابة، وحشم الغرابة، وحشم الشراقة، أغاليك الشرق، و أغاليك متجرتين، وأغاليك الصدامة،.

- تلمسان كانت تظم: أغاليك بني عامر، أغاليك فزوسيل، أنقاد، قبائل التافنة، وأغاليك ضواحي التافنة.

- مليانة كانت تظم: أغاليك حجوط، جندل، بني زقزق، جزاز، و أغاليك أولاد عباد[3].

كانت الأوامر تصدر من الشيخ أو الخليفة إلى القائد، الذي يرفعها إلى الآغا وهو يرفعها بدوره إلى الأمير، وهذا بالنسبة للقضائا المهمة، أما القضايا البسيطة فتفصل قبل أن

---

[1]- روبير أجيرون، المرجع السابق، ص

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص79.

[3]- جمال قنان، المرجع السابق، ص85.

-أديب حرب، المرجع السابق، ص40.

- بركات محمد مراد، المرجع السابق، ص17.

- عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص27.

- بسام العسلي، المرجع السابق، ص36.

-ينظر الملحق 11، ص110.

تصل إلى الأمير، وهؤلاء القواد والخلفاء المدنيون ينقلبون في حالة الحرب إلى قواد عسكريين يديرون شؤون الحرب[1].

كان كل هؤلاء الموظفين يتقاضون رواتب غير أن مدة خدمة الآغا كانت تحدد بسنتين قابلتين للتجديد، وتلك الخاصة بالقايد في عشر شهور، وكانت هي الأخرى قابلة للتجديد[2].

4-ب. تعيين الخلفاء على الأقاليم:

عين الأمير الخلفاء من أبناء الشعب الجزائري وزعماء القبائل و الأعيان والعلماء وأصحاب المكانة المرموقة من ذوي الكفاءات والقدرات والملكات الإدارية والقيادية وهم موظفون ذو سلطة كانوا يعينون من طرف الأمير عبد القادر لمدة غير محدودة من بين القادة المهمين، لقد كانت لهم سلطة واسعة إذ يهتمون بجمع الضرائب ومراقبة الآغاوات والقياد في حالة السلم[3]، وأما في حالة الحرب فينقلبون إلى قواد عسكريين يديرون شؤون الحرب من تنظيم العمل وتجهيز الشعب للقتال[4].

وكان من الضروري، أن يكون الخليفة قائدا شجاعا ومقداما، وألا يكون محلا للانتقاد الأخلاقي محافظا على دينه ، صبورا، حليما وحذراً،حاضر البديهة، ذكيا في ساعة العسرولذلك كان الرجال الذين عينهم الأمير معظمهم يمتازون بشخصية قوية، فكانوا أسوة يحتذى بهم، وحكاما يطاعون، مما ولد شعوراً عالياً بالواجب والاحترام[5].

وقد كان الخليفة تحت تصرفه مجموعة من الآغاوات، وكل آغا يتصرف بدوره في عدة قياد، ولكل قايد مساعدون يعتبرون نوابه، ويكلف كل واحد منهم فرقة تتوزع على بعض

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص79.

[2]- روبر أجيرون، المرجع السابق، ص95.

[3]- مُحَمَّد علي صلابي، المرجع السابق، ص382.

[4]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريون، تر: مُحَمَّد المعراجي، طبع بمؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008، ص76.
-ينظر الملحق

[5]- يحي بوعزيز، الأمير رائد الكفاح....، المرجع السابق، ص77.

الدواوير، ويكون على كل دوار شيخ على أن يكون هؤلاء المظفون على إختلاف درجاتهمذوي صلاحيات إدارية وقت السلم، وواجبات عسكرية وقت الحرب[1].

كانت مراسيم تعيين الخليفة تتم داخل ديوان الأمير، وعند تكليفه يسلم خاتما، ويعطى برنوس جوخ من القماش الأحمر كرمز للتعيين[2]، ثم يقوم بأداء القسم على صحيح البخاري بألا يحيد عن طريق الحق في أداء مهمته، وبعد ذلك يصدر مرسوم التعيين الذي يحرره ديوان الأمير، ويختم في أعلاه بختم الإمارة الذي كان على شكل دائرة كبيرة، نقش في محيطها البيت التالي:

ومن تكن برسول الله نصرته إن تلقه الأسد في آجامها تجم.

وفي جوانبه عبارات:" **الله، مُحَمَّد، أبوبكر، عمر، عثمان، علي**".

وفي وسط الدائرة:" **الواثق بالله القوي المتين، ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين**"**و**السنة[3].

وعند تسلم الخليفة خاتمه لزوما عليه حمله دائما، وفي حالة عزله، او إستقالة رجل الدولة يجب ترك الطابع كبيان لنهاية التنصيب،و كان الطابع يحمل اسم المنصب واسم والده ولقبه، واسم المقاطعة أو المنطقة الإدارية التي عينه الأمير لإدارتها، وفي الأخير يحمل معه مرسوم التعيين[4]،تكون مدة خدمته غير محدودة لأنه كان يختارهم الأمير لكفاءتهم وإخلاصهم وقد تبين أنهم جميعا أهل لثقته، فلم يخن أي منهم هذه الثقة على الرغم من محاولات العدو ورشوتهم[5].

---

[1]- زاير عبد القادر، دور خلفاء الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية (1832-1847)، إشراف: مُحَمَّد الطيبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010/2009، صص18-19.

[2] -Daumas, E. Correspondances du capitaine Daumas consul a Mascara,1837- 1839,publier par Yver.G, Alger, 1912, p.626.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص77.

[4]- مُحَمَّد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص140.

- الزاير عبد القادر، المرجع السابق، ص19.

[5]- مُحَمَّد على صلابي، المرجع السابق، ص383.

4-ب-1. خلفاء المقاطعات:

بعد تأسيس الأمير عبد القادر لدولته الجزائرية الحديثة، وقيامه بتقسيم البلاد إلى مقاطعات إدارية، قام بتعيين خلفاء لكل مقاطعة لتسهيل عملية تسيير الدولة الجزائرية الحديثة، فوظف قيادات لها ثقلها في المجتمع والتي إعتمد في تعيينها على أسس جديدة، وقواعد ثابتة، فكان يختار العالمين بمبادئ الدين الإسلامي، والنتفوقين في ميدان القتال، لتكون لهم القدرة والصلاحيات العسكرية لإدارة شؤون الجند والإشراف على تعبئة طاقات الشعبكما دعاهم في كافة المناسبات إلى العطاء وبذل الجهد والتحسيس بالمسؤولية، والشعور بالواجب الوطني، كما أن الأمير لم يلزم نفسه بإختيارهم بسن معين، أو بمؤهلات علمية عالية أو إبقائهم في الحكم لمدة معينة، لكن إشترط عليهم التحلي بالشجاعة، دون الاكتراث بالصعاب[1].

1. مقاطعة معسكر:

بعد مبايعة الأمير إختار مدينة معسكر مركز لدولته الفتية، حيث كان لهذه المدينة موقع إستراتيجي قد إختاره العثمانيون سابقا ليكون مركز لسلطتهم بالغرب الجزائري، وتعتبر هذه المقاطعة مركزا للعلم وذلك لضمها للمدرسة المحمدية، وزاوية القيطنة التي كانت زعامتها تحظى باحترام كبير من قبل سكان المنطقة، وهي قريبة من مستغانم، ووهران، ولهذا حبذ الأمير أن تكون مقاطعة معسكر من أولى إهتمامه، ونظرا لأهمية هذه المقاطعة عين لإدارتها إحدى الشخصيات البارزة، وهو خليفته مصطفى بن أحمد التهامي[2].

– الخليفة مصطفى بن أحمد التهامي:

هو إبن عمه الأمير عبد القادر وصهره، ولد بمعسكر سنة 1796م، يعود نسبه إلى أولاد أحمد بن علي، وهم الأوائل الذين إستوطنوا منطقة غريس، تعود أصولهم إلى بني عامر حسبما ذكره الطيب بن المختار الغريسي في كتابه القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم

[1]– ينظر الملحقين 12 و13، ص111-112.

[2]– زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص39.

كان والده شخصية مثقفة وعالما بالشريعة الإسلامية وملما بأمور القضاء حيث تولى الفتوى بوهران أواخر العهد العثماني، حتى عرف بلقب شيخ الجماعة[1].

كان إبن التهامي ينتمي إلى عائلة علم وجاه مليئة بالعلماء[2]، وكان يتميز بشخصية مرموقة علماً، وجاهاً ويعد مدرسا وفقيها وشاعرا، وكانت الكتب لا تفارق يده، حيث تميز بالعلم والأدب والحكمة أكثر من القدرة على الإدارة رغم أنه كان محاربا شجاعا[3]، هادئاً وصارماً في نفس الوقت، قليل الكلام، ويحب السلام والراحة[4].

ومن أهم إنجازاته الكتابية غوثية "مصطفى بن التهامي"، وهي شعر طويل بلغ 520 بيتا واصف حالته في السجن، وهو صاحب كتاب تاريخ الأمير عبد القادر حملت عنوان "مذكرات الأمير عبد القادر وجهاده"[5]، كان مخلصا للأمير بحيث إعتمد عليه في شؤون الدولة لسداد رأيه وهو يعد من بين كبار العلماء والكتاب في عصره[6].

أسند الأمير عبد القادر مهمة الخلافة على مقاطعة معسكر لإبن التهامي بعد وفاة "مُحَمَّد بن فريحة المهاجي" مع بداية سنة1834م، حيث قبل ذلك تولى مهمة رئاسة كتابة الديوان الأميري[7].

---

[1]- الزاير عبد القادر، المرجع السابق، ص40.

[2]-بكاي باهاشمي، كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في أربعة كتب، مطبعة إبن خلدون تلمسان، 1961، ص54.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، صص325-327.

[4] -L. Roche, trente deux ans a travers l'Islam 1832-1864, T1, Paris 1887, P.205.

[5]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 3013، ص131.

[6]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص325.

[7]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح.....، مرجع سابق، ص131.

2. مقاطعة تلمسان:

تعد تلمسان ثاني مقاطعة أنشأها الأمير، حيث كان لسكان المدينة علاقات جيدة مع المغرب الأقصى اقتصاديا وثقافيا، ونظرا لأهمية هذه المقاطعة عين عليها شخصية قوية مشهود لها بالاستقامة وذات مصداقية بين سكان المنطقة وهو، مُحَّد البوحميديالولهاصي[1].

– الخليفة مُحَّد البوحميدي الولهاصي:

هو مرابط من جبال طرارة[2] من قبيلة ولهاصة[3]، يقدر مولده على حسب المراجع أنه في في سنة1804م، حفظ القرآن الكريم صغيراً، ثم درس بعض العلوم التي شاع تدريسها في الزوايا آنذاك، كالفقه، والتفسيروااللغة العربية، والحساب[4]، ويذكر أديب حرب في كتابه أنه كان شجاعاً، يتميز بالصرامة والدهاء، وكان ذو نفوذ على منطقة تلمسان وضواحيها، كان من أفضل الفرسان، حيث يستعمل البندقية بطريقة عجيبة، وأشتهر بعدله ونزاهته[5].

أسند الأمير مهمة خلافة مقاطعة تلمسان لمحمد البوحميدي الولهاصي ، وإمتدت سلطته من واد الصفصاف حتى الحدود المغربية، ونظراً لشساعة هذه الرقعة الجغرافية، وتسهيلا لمهمة إدارته للمنطقة، نصب مجموعة من الآغاواتوالقياد والشيوخ، وفق التنظيم الإداري الذي وضعه الأمير عبد القادر[6].

---

[1]– زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص50.

[2]– طرارة: أو ترارة، منطقة جبلية تسكنها قبائل بربرية بين البحر شمالا والحدود المغربية غربا، واد تافنة جنوبا وشرقا، كانت شكل طرارة أغاليك تابعة لإقليم الغرب.ينظر:

- Daumas. E, correspondansedu capitaine Daumas, consul à Mascara 1837-1839, op-cit , p88.

– زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص50.

[3]– ولهاصة: قبيلة بربرية تتحدث العربية تسكن على ضفاف واد تافنة بين بني عامر شرقا وطرارة غربا، والغسل جنوبا، ولهاصة الغرابة على الضفة اليمنى، و ولهاصة الشراقة على الضفة اليسرى، كان يحكمها قايد مستقل عن آغا طرارة، كانت أراضيهم هي بني صاف والرمشي الحالي. ينظر: أديب حرب، مرجع سابق، ص144.

[4]– زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص50.

[5]– أديب حرب، المرجع السابق، ص144.

[6]– زاير عبد القادر، المرجع نفسه، ص51.

3. مقاطعة المدية:

تبعد حوالي 90 كلم عن جنوب الجزائر العاصمة، في سنة 1830 عين كلوزيل[1] بايا تابعا للسلطات الفرنسية فيها، وفي سنة 1834م كانت تحت زعامة "الحاج موسى الدرقاوي" المدعو "أبي حمارة"[2]، هذا الأخير تمرد على الأمير عبد القادر، وبعد معاهدة ديميشال26 فيفري1834م فكر الأمير في توسيع نطاق الدفاع عبر كامل التراب، فتوجهت أنظاره إلى مقاطعة التيطري[3]، ما أبدى سكان المقاطعة رغبة في العيش في ظل النظام الذي نجح في تطبيقه الأمير، لذلك أرسلوا ممثلين عنهم طالبين من الأمير تنظيم أقاليمهم على غرار مافعله في مقاطعاته[4]، فلبى الطلب وفي طريقه إلى المدية، أدب " الحاج موسى الدرقاوي" قرب جندل[5]، وقام بتنصيب الخليفة مُحَّد البركاني بالمقاطعة.

– الخليفة مُحَّد بن عيسى البركاني:

هو عيسى البركاني من عائلة البراكنة، المعروفين بالدين والعلم ، والتقوى، والتي كانت لها مكانة في أوساط قبيلة" بني مناصر"[6] قرب مدينة شرشال، التي ترعرع وسطها الخليفة وعائلته

---

[1]– كلوزيل: هو الكونت"بيرترانكلوزيل" وهو كونت الإمبراطورية وماريشال فرنسا، ولد بمدينة "ميربوا" (آرياج) الفرنسية في 1772/09/12م، كان ذا مهارة وحنكة عسكرية، عين في 07أوت على رأس القوات الفرنسية في الجزائر. ينظر: حرشوش كريمة، المرجع السابق، ص ص78-79.

[2]– أبي حمارة : هو الحاج موسى الدرقاوي مصري الأصل، كان في جيش مُحَّد علي، ثم إنتقل الى طرابلس ومنه الى المدية، ظهر بعد إبرام الأمير معاهدة تافنة متهما إياه بالتخلي عن الجهاد فإتبعه أهل تلك المنطقة لما يدعيه من الخوارق وإتصافهبالكرامات.ينظر:

- Bellemar. A, Abd-El-Kader sa vie politique et militaire, Edit Bouchene, France, 2003, p53.

[3]– مُحَّد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص102.

[4] -Bellemare. A, op. cit, p55.

[5]– أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص89.

[6]– بني مناصر : هي قبيلة تقع على الضفة الشرقية لواد الحراش ضواحي مدينة الجزائر عرفت بكثرة مقاتليها وعدم خضوعهم للسلطة العثمانية سابقا. ينظر:

- Dieuzed. V, Histoire de la lAlgérier 1830-1878, édit. Hentz, oran, 1882, p226.

المحترمة، عرف بأعماله الصالحة، حيث كان يقوم بمهمة القضاء، وأسس زاوية لتعليم الدين الإسلامي وكان يتميز بشعبية كبيرة بين القبائل البربرية غرب العاصمة، حيث نشط بالمناطق الواقعة بين سهل الشلف وبلاد بني مناصر، لكن فرغم ذلك بقي تاريخ ميلاده مجهولاً[1].

تولى في سنة1830م منصب قائد لمدينة شرشال، بعدما عينه الجنرال كلوزيل ليعينه قائداً بغية منهم حكم الغرب بوساطة شخصية عربية، وبقي في هذا المنصب إلى غاية1834م وفي هذه الفترة حدث مشادات مابين الأمير عبد القادر و الحاج موسى الدرقاوي، إذ تمكن الأمير من القضاء على هذا التمرد، ونصب مخيمة أما أبواب المدية في 15 أفريل1834م ثم دخلها على طلب من سكانها[2]، حيث إستقبله وفد من الشخصيات البارزة وكان من جملتهم " مُحَمَّد بن عيسى البركاني" الذي إرتاح الأمير لشخصيته وقام بتعيينه يوم22أفريل1834م خليفة على مقاطعة المدية[3].

[1]- زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص72.

[2]- أديب حرب، المرجع السابق، صص146-149.

[3]- زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص73.

4. مقاطعة مليانة:

تقع جنوب الجزائر العاصمة، وكانت عاصمة بايلكالتيطري، وصفها "لادمير" أنها في إرتفاع 900 متر، ولها من جهة الشمال والشرق سور من الحجر سمكه متران ونصف، غنية بالثروات الطبيعية خاصة بساتين الفاكهة المنتشرة في العديد من ضواحيها ومساكنها الجميلة المغطاة بالقرميد[1].

– الخليفة الحاج محي الدين الصغير:

تاريخ ولادته مجهول بحيث يذكر الفرنسين أنه عند إتصالهم به كان عمره آن ذاك في الثانية والأربعين أو الثالثة والأربعين من عمره في سنة 1832م، وعلى هذا يقدر تاريخ ولادته في سنة 1789م، وحياته قبل 1832م مجهولة لا توجد دراسات حول ذلك، والمعروف عنه أنه ينحدر من ذرية "سيدي علي المبارك"، والغالب أنه قضى طفولته في ظل زاوية أسلافه بالقليعة، حيث تلقى تكوينه حتى أصبح رجل دين، ويذكر أنه لقب "بالصغير" ذلك لتميزه من قبل "محي الدين"[2].

عرض عليه منصب آغا العرب من قبل "برتزان"ليستعين به بعدما ذاع صيته في أعين القبائل، وذلك وذلك لنسبه ومنزلته المحترمة، وعين في هذا المنصب في 24 جانفي 1831م لكن محي الدين الصغير إشترط على برتزان قبل تعيينه أن يبقى كل من المسلمين والغير المسلمين كل في مكانه الخاص، فقبل برتزان ذلك وإحترم العلاقات بينه وبين محي الدين، ورغم ذلك فإن محي الدين كان مراقب ومتهم لذلك قدمّ إستقالته[3]، ثم إنعزل بجبل قبيلة "بني مداد" وهنا بدأ يدعوا إلى الجهاد و قطع المعاملات مع الفرنسيين وقطع عنهم إبتياع الخيول والصوف[4].

---

[1]– الزاير عبد القادر، المرجع السابق، ص82.

[2]– محمّد الصادق، مليانة ووليها سيدي أحمد بن يوسف، د.م.ج، الجزائر،1964، ص137.

[3] –Voirol. D, Correspondences du Voirol. Publiée par Gyver. Document inédits sur L'histoire de l'Algerie après 1830, Paris, 1914, p78.

[4]– محمّد الصادق، المرجع السابق، ص138.

لاحظ محي الدين الصغير منذ 1832م ميل الجزائريين والأعيان إلى الأمير عبد القادربنواحي مليانة، وفي قبائل "بني مداد" و"سوماتة"، و"بني مناصر"، و"شنوه"، و"موزاية" فتحاشى محي الدين الصغير معارضة الرأي العام وإتصل بالأمير عبد القادر وطلب منه أن يعينه خليفة على إيالة التيطري، وفي الأخير سماه الأمير على مقاطعة مليانة في شهر ماي1835م[1].

5. مقاطعة مجانة:

–الخليفة عبد السلام بن طوبال المقراني:

تشير الدراسات السابقة إلى عدم تواجد تعريف كامل حول شخصية عبد السلام بن طوبال المقراني أو عن نشأة الخليفة، لكن تاريخ تعيين الخليفة كان في 07 جانفي1838م على مجانة، وكسائر الخلفاء منحه الأمير عبد القادر قوات تعدادها 200 فارس، وعدد من المشاة وذلك ليشرف على عملية التنظيم حسب نظام الدولة الجزائرية الحديثة، وتطبيق التعليمات، وتأديب القبائل الموالية للقوات الفرنسية، وتطويق التوسع الفرنسي في (مجانة– سطيف– قسنطينة).

لكن واجهت الخليفة عدة صعوبات قلصت نشاطه وتنظيمه بالمنطقة، أهمها الإنشقاق الذي ميز أفراد عائلته وخضوع إبن عمه" أحمد المقراني" للسلطات الفرنسية[2].

[1]– زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص83.

[2]– نفسه، ص104.

6. منطقة الزيبان[1] والصحراء الشرقية:

كانت حدودها غير واضحة، مركزها مدينة بسكرة، كانت تسمى ببلاد الجريد كان بها حصن يحتوي 18 مدفع للعثمانيين، كانت هذه المنطقة آهلة بالعائلات الكبرىوتحضى بنفوذ قوي في المنطقة[2].

– الخليفة الحسن بن عزوز:

هو من أسرة ذات مكانة وشهرة في إقليم "الزاب"، جاءت من الحدود الغربية للجزائر وإستقرت في واحة "البرج" قرب بسكرة، نشأ الحسن بن عزوز في واحة طولقة، أين عمل خوجةأي "كاتبا" لدى" فرحات بن سعيد بن بوعكاز"[3] ، حيث كان مثقفا ثقافة إسلامية وهو ما أهله لمنصب كاتب، وكان يتمتع بمهارة قتالية[4].

كان الأمير يراسل الأسر الجزائرية الكبيرة في بايلك قسنطينة يطلب التأييد والانضمام تحت لواء الدولة الجزائرية، وحين تم إمضاء معاهدة التافنة 1837م، رأى الحسن بن عزوز الفرصة مواتية لمراسلة الأمير، ليبلغه بضعف مكانه "أحمد باي"[5]، وطلب منه تعيينه خليفة على إقليم

---

[1]– الزيبان: واحات تمتد شرق وغرب بسكرة، وهناك الزاب الشرق وجنوب الأوراسي، والزابالظهراوي، والزاب القبلي جنوب جبال الزاب، أما الواحة الرئيسية للزاب في بسكرة. ينظر:

Daumas. E, op-cit, p47.

[2]– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص434.

[3]– فرحات بن سعيد بن بوعكاز: ينحدر من عائلة بوعكاز التي تعتبر الأسرة الكبيرة بمنطقة الشرق الجزائري، يملك حنكة عسكرية، لكن بالنسبة للحنكة السياسية غير صبور ووعاجز عن تسطير الهدف وتتبع الأحداث بحكمة، ولم يكن ذو شعبية كبيرة. ينظر: Daumas.E, op-cit, p152. –

[4]–Sharles. F, Les Sahara de constantine, R.A.N21, Alger, 1887, pp264-272

[5]– أحمد باي: ولد حوالي 1784م، كان يسمى بإسم أمه فيقال له الحاج أحمد بن الحاجة الشريفة، وهو حفيد الباي أحمد المقلي، وإبن الشريف مُحَمَّد الذي كان خليفة، أما أمه من أسرة بن قانة المشهورة في الصحراء، وقد نشأ أحمد باي في أحضان قبيلة بن قانة في الصحراء حيث ترعرع عند أخواله، وأشرف على العناية به جده أحمد باي، إلا أنه لم يحصل على تعليم عالي، بدأ أحمد باي يبرز مع توليه منصب" قائد العواسي"، ثم تعين سنة 1818م خليفة للباي، وهو في عمر الثلاثين سنة، ثم عينه الداي حسين في سنة1826م بايا على قسنطينة بالرغم من أصوله الكرغلية. ينظر: مُحَمَّد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي، حمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973، ص13.

الزيبان كله، فقبل الأمير عرضه وعينه خليفة على إقليم الزيبان[1]، لكن سنة 1841م لاحظ الأمير عجزه في ضبط أمور المقاطعة فقام بعزله وعين بلا عنه "مُحَمَّد الصغير بن عبد الرحمان"[2].

7. مقاطعة القبائل الكبرى:

تمتد من الحدود الشرقية لسهل المتيجة من مضارب "قبائل الخشنة" إلى منطقة "جرجرة" شرقا من جنوب إلى ماوراء برج حمزة جبال جرجرة[3].

– الخليفة الطيب بن سالم:

هو الخليفة الطيب بن سالم بن مخلوف الدبيسي، ينحدر من عائلة من شرفاء المنطقة، أصله مغربي من مدينة فاس، نهاية القرن 16 قرر جده الأكبر الهجرة إلى الجزائر والإستقرار بها وكان ذلك قبل التواجد العثماني، وإستقر "ببني جعاد" ببلاد القبائل، وفتح زاوية سميت بزاوية"سيدي سالم"، فتفرغ للتدريس بها وإكتسبت عائلته مكانة وإحترام كبير في المنطقة يرجع ملاد اتلطيب بن سالم إلى مابين1802م/1806م، بحيث سنه كان يتراوح في 1847م الى مابين الأربعين الى الخمسة والأربعين سنة[4].

ويذكر أنه كان رجل شديد الذكاء، لا ينقصه الإستقامة والحكمة، وله أسلوب لين في معاملاته، له مكانة عسكرية مهمة، وكان نشطا ويعرف كيف يحافظ على مكانته كان إيمانه راسخ، وبان محاربة المحتلين واجب ديني وكان لايقبل المساومة، ويشهد المقاومون بشجاعته في المعارك وقدراته العالية القيادية[5].

---

[1]- Charles. F, op-cit, pp295-300.

[2]- مُحَمَّد الصغير بن عبد الرحمان: هو ثاني خليفة للأمير في مقاطعة الزيبان والصحراء الشرقية، كان يكنى بإسم "مُحَمَّد بلحاج"، أصل عائلته من واحة سيدي عقبة، تم تعينه خليفة على الزيبان بعد عزل "الحسن بن عزوز" سنة 1841م، كانت له عدة إتصالات مع وجهاء وأعيان للتصدي للإحتلال الفرنسي ودعم المقاومة الوطنية. ينظر: أديب حرب، المرجع السابق، ص453.

[3]- بدر الدين شعباني و عمر بوضربة، الخليفة سي الطيب بن سالم الدبيسي، مجلة مسالك، ع5، 2000، ص11.

[4]- زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص100.

[5]- الزاير عبد القادر، المرجع السابق، ص101.

وإثر الفوضى التي عقبت سقوط الحكم العثماني عمت إضطرابات في المنطقة، وأصيب خلالها والده بجروح بليغة أدت غلى وفاته والد "سي أحمد الطيب بن سالم"فتولى هو شؤون الزاوية، وبفضل مكانته الدينية وفطنته التي تميز بها إستطاع الطيب بن سالم أن يضع حد للفوضى، ويرتب الأمور فشاع صيته بين القبائل[1].

وخلال شهر ديسمبر حل الأمير عبد القادر بمدينة"بوسعادة"، حيث حظي بإستقبال حار من طرف أهلها ثم توجه بعدها الى قصر الشلالة في 16 ديسمبر1837م، وحمام الخشنة "ينوغة" في منطقة القبائل الكبرى، أين إستقبله سي أحمد بن سالم قائد قبيلة بني جعاد وبعد التحية عرض عليه خدماته فقبل الأمير الذي لم تكن تخفى عليه مكانة بن سالم بين القبائل فعينه خليفة على منطقة القبائل[2].

8.مقاطعة الصحراء الغربية:

قام الأمير عبد القادر بزيارة النواحي الجنوبية لتنظيمها خلال فترة السلم التي عقبت معاهدة التافنة، حيث شهدت الدولة الجزائرية أقصى إتساع لها لشمل الصحراء الغربية التي كان الأميرفي سنة 1836م قد إتصل "بمحمد الصغير التيجاني"[3] صاحب الطريقة التيجانية بالأغواط[4].

لكنه لم يستجب لدعوة الأمير إعتقادا منه أن الإحتلال لن يطأ منطقة نفوذه[5]، فتوجه الأمير غلى الأغواط، وما إن وصل الأمير وفد عليه أعيان الأغواط لإخباره بأحوال البلاد

---

[1] -Robin(nj), Notes historiques sur La grande Kaylie de 1838-1851, R-A, N°46, 1902, p46.

[2]- زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص101.

[3]- مُحَمَّد الصغير التيجاني : هو من أشراف المغرب، انتقل مع والده أحمد من فاس الى بني توجين أصحاب تاهرتوتاكدمت من البربر، أصبح يلقب بالتجيني وله تأليف سماه "الكناش". ينظر: مُحَمَّد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، صص303- 304.

[4]- الأغواط: هي مدينة تقع على الضفة الشمالية لواد مزي 330 كلم جنوب العاصمة، و55 كلم جنوب شرق عين ماضي، أنشأت في القرن 5 ميلادي، إحتلها الفرنسيون في 1852م. ينظر: .Daumas. E, op- cit, p119-

[5]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص132.

وأوقفوه على ماعليه عشائرهم وبطونهم، وأعلنوا الطاعة له وطلبوا منه أن يولي عليهم من يسوسهم، ويضبط أحوالهم فوافق غلى ماطلبوه منهم.

وكان الحاج العربي الأغواطي على رأس أعيان "بني عراش" بعين ماضي في أكتوبر1837م إحتموا بالأمير وعرضوا عليه الإنضمام له، ووعدوه بتسهيل دخوله إلفى عين ماضي، فوافق الأمير وعين الحاج العربي خليفة له، وكتب له مرسوم التعيين[1].

لما أتم الأمير الأمر رجع إلى مهامه في التل، ولكن الحاج العربي لم يستطع الصمود أمام دسائس أعدائه خاصة بعد تحالف "الشيخ التيجاني" و "أحمد بن سالم" الذي سعى إلى تحطيم نفوذه، وأرغموه على الإنسحاب من الأغواط، فقدر الأمير الأمر وعزله[2]،وعينبدله "السيد قدور بن عبد الباقي"[3].

4-ب-2. مرتب الخليفة ومهامه:

❖ مرتب الخليفة:

خصص الأمير عبد القادر للخليفة مرتب 110 دورو أي مايقابل (550 فرنك) شهرياً وفوق ذلك صاع[4] من الشعير كل يوم، وذلك من تمكينهم من القيام بواجب ضيوفهم الكثيرين والذي كان موقعهم يقودهم إليهم بلا إنقطاع، أما بالنسبة الى الآغا فمرتبه عشر كل المداخيل إما نقدا أو عينا[5].

---

[1]- زاير عبد القادر، المرجع السابق، ص114.

[2]- الزاير عبد القادر، المرجع السابق، ص116.

[3]- قدور بن عبد الباقي: ينتمي الى عائلة "أولاد الشريف" القاطنة بالأغواط، عينه الأمير خليفة له على مقاطعة الصحراء الغربية في سنة 1838م، شارك في حصار عين ماضي، بعد تنصيبه إستطاع بسط نفوذه بالأغواط وإلقاء القبض على المناوئين لحكم الأمير. ينظر: يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح.....، المرجع السابق، ص91.

[4]- صاع: وحدة قياس في الشرق الجزائري، حيث يقدر صاع القمح بحوالي قنطار وثلاثين كلغ. ينظر: حمدان خوجة، المرآة، تع: مُحَمَّد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د.ط، 2006، ص82.

[5]- بسايح بوعلام، الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا، تع: خليل أحمد خليل، طبع المؤسسة الوطنية، 2010، ص62.

❖ مهام الخليفة:

حدد الأمير عبد القادر لخلفائه في المقاطعات صلاحيات واسعة، حيث ترك لهم حرية الحكم وتسيير الأمور، فوضع على عاتقهم مجموعة من المهام التي توجب عليهم تنفيذها لتسيير المقاطعات وإقرار الأمن والاستقرار بها، ومن أهم هذه المهام:

–الإستطلاع و الإستعلام عن الفرنسيين.

– تقديم الظروف خاصة الحرجة و إتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

– المفاجآت والكمائن والمطاردة.

– الثقة في النفس والروح المعنوية العالية.

– الحكمة في المفاوضات[1].

–إختيار مكان المواجهة و مراعاة عدد الجند ومعنوياتهم وكمية الذخيرة الحربية و أنواعها ومدى إستخدامها، فلا يتقدم للمواجهة إلا إذغ كانت له القدرة على ذلك ويتجنب كل معركة تعرض عليه وتفوق إمكانياته، فكون خبرات قتالية على كافة المستويات والإستعداد الدائم للقتال لتقوية إرادة المقاومة لدى الجزائريين، والإلتزام بجمع القوات بسرعةوإنتظام في المعركة ويجب أن تكون القوة محشودة أو مجموعة لتنطلق نحو الميدان[2].

– رأى الأمير أن جهد الأعمال الجهادية مرتبط بالجهد الإقتصادي ولإنجاح هذه المهمة أصدر قرارات للخلفاء من أجل الإعتماد على أسس ومبادئ خاصة منها: التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية،الإلتزام بالعدل والمساواة بين الناس، الأخد بإجراءات تتصف بالبساطة والكفاءة والذكاء والمرونة والحزم في آن واحد، إنفاق مال المسلمين في المصلحة العامة[3].

[1]– أديب حرب، المرجع السابق، ص341.

[2]– أديب حرب، المرجع السابق، ص ص 337-342.

[3]– سعيدوني ناصر الدين، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، ع 75، الجزائر، 1983، ص ص123-126.

– يقوم الخليفة بجولتين في الشنة لجمع الزكاة، جولة في فصل الربيع والثانية في فصل الصيف، جمع الأعوان من الآغا والقايد والشيوخ في يوم مُحَّدد لدراسة إمكانية كل قبيلة لجمع العشور، ثم يقوم بتسليم بيان جمع الزكاة للأمير عبد القادر[1].

– أما قضائيا فأوكل الأمير للخليفة مهمة إقامة العدل وساعده في ذلك كل من الآغا والقايد ومهمته بالتحديد إقامة الحكم على كل من لم يمتثل بالقانون، وكذا يقوم بتعيين القاضي بعد مايجمع كل المعلومات التامة عن شخصيته[2].

[1]– شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص135.

[2]– مُحَّد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص309.

الفصل الثالث: التنظيم القضائي للجزائر في الفترة الاميرية

1-التنظيم القضائي للجزائر قبل اللاحتلال

2-اختيار القضاة وإمتيازاتهم في الفترة الأميرية

3- أنواع القضاة في عهد الأمير

4- اقسام القضاة حسب المنظور الاميري وإختصاصاته

5- شكل الأحكام القضائية واهميته

1-التنظيم القضائي قبيل الإحتلال:

عرفت الجزائر في الفترة العثمانية اختلاف وتمازج في شعوبها من حيث الدين والعرق واللغات، وهذا لم يمنع من إلتحام هاته العناصر في تشكيل نظام حكم واحد يسير شؤونها على الرغم من اختلافهم المذهبي، لهذا تنوعت المحاكم لتنوع المذاهب للمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني، حيث شهد القضاء في هذه الفترة تنوع في التقاضي أمام المحاكم، وهذا لكون الحكام كانوا يتقاضون وفق مبادئ المذهب الحنفي، فحرصوا على أن يكون المذهب الرسمي للإيالة في الفتوى والقضاء لكن دون حرمان الأهالي من الإفتاء والتقاضي بالمذهب المالكي.

كانت الأحكام تصدر من القاضي إذ يتم تعيينه من قبل الداي من بين علماء الإسلام، ويتم اختيارهم لنزاهته وزهده ومعرفته، وقد كان يعين القاضي على يد البايات ويكون مرهونا بإنتمائهم إلى هيأة علماء المسلمين، وباختصاصهم المشهود له من قبل رجال القضاء وبورعهم وحسن خلقهم، وإستقامتهم ونزاهتهم، وقد كانوا يعينون من بين أبناء العثمانيين الموجودين بالجزائر (الكراغلة)[1] ، ولعل ذلك لكونهم أحناف، ويجوز لهم البث في جميع القضايا إذ لم يكن مقيداً بإختصاص نوعي[2].

وقد كانت المحاكم تتفرع إلى أنواع حسب الدعوى وهي:

أولا: القضايا المدنية كالبيع والشراء، والإيجار والرهن، والزواج والطلاق والمواريث كانت تتولاها المحكمة الحنفية أو المالكي[3].

ثانيا: القضايا الجنائية والسياسية تحال إلى الداي أو الباي[4].

---

[1]- الكراغلة: هم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات. ينظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص94.

[2]- الغوثي بن ملحة، القانون القضائي الجزائري، د.و.أ.ت، د.ب، ط2، 2000، ص25.

[3]- الأمير بوغدادة، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008، ص83.

[4]- محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، ط2، 1985، ص64.

ثالثا: أما القضايا العسكرية فكان يبث فيها الآغا[1].

وبالنسبة لقرارات القاضي فهي غير قابلة للطعن، ولكن يمكن أن تكون محل إبداء رأي قانوني بشأنها أمام مجلس أعلى الذي لا يصدر حكما بل يدلي برأي فقهيوكانت هذه المجالس موجودة في مدينة الجزائر وفي المدن التي يوجد فيها البايلك[2].

وقد تعرض القضاة إلى الكثير من الاضطهاد والظلم من قبل الحكام، فكانوا يعزلونهم ويقتلونهم بحق أو بغير حق[3]، وكان ذلك نتيجة مجموعة من الدوافع منها:

- الإمتناع عن الحكم ومخالفة السنة والإجماع –الخيانة –ترفع القاضي عن أوامر أمير البلاد –التنافس حول المنصب لأنهم كانوا يبذلون قصارى جهدهم من أجل الحصول على المنصب مستغلين في ذلك الوسائل لإبعاد منافسيهم[4].

وجد في الجزائر مفتيان إثنان، أحدهما مفتي الديار الحنفي وكان من كبار الأعيان ويعينه سلطان العثماني، وكان يتمتع إلى حد ما بسلطة وزير العشائر والعدل، وكان القاضي يتمتع في مجال الأحوال المدنية بإختصاص واسع جدا لكونه كان مخولا بتطبيق القانون الإسلامي باعتباره قاضيا وحاكما وموثقا ووليا للمستضعفين ولمن لا والي لهم، وكان يجلس القاضي منفردا في المحكمة[5]، غير أنه كان يستعين بموظفين في أداء مهامه وهم:

العدول[6] – الكتاب والموثقون – الشواش[7] – أهل الخبرة.

---

[1]– وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص107.

[2]– شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الإحتلال (1827-1871)، ج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، صص12-13.

[3]– أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص318.

[4]– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ خاصة ماقبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، د.ط، الجزائر، 2009، ص118.

[5]– أمقران بوبشير محند، النظام القضائي الجزائري، د.م.ج، الجزائر، ط3، 2003، ص196.

[6]– العدول: مهمتهم تحرير الإجراءات القضائية وتوقيعها. ينظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص71.

[7]– الشواش: يقومون بحفظ الأمن والنظام داخل المحاكم وإحضار المظلومين أمام العدالة. ينظر: نفسه، ص71.

ويعد الداي مصدر السلطة السياسية والقضائية في الجزائر، حيث أن مهامه لم تكن مقتصرة على جانب واحد وإنما تعددت سلطاته وإختصاصاته، فتعيين القضاة كان من إختصاص الداي و ذلك على أساس إنتماء القاضي إلى أحد المذهبين وتضلعه في الفقه والعلوم الدينية[1]، وقد كان الداي في بعض الأحيان يفصل بسرعة في بعض القضايا وذلك إن سمع أو علم بأي مؤامرة أو تمرد ضده وهذا يعرض صاحبها للعقوبة مباشرة دون أي تحقيقات أو تمهل في إجراء الحكم[2].

كانت الجلسات تجرى يوميا بإستثناء يوم الجمعة، ولقد كان أصحاب القضايا يحضرون أمام القاضي ويطرح قضاياهم بأنفسهم[3]، أو كانوا يوكلون من يقوم بذلك نيابة عنهم وقد كانت بعض النساء تحضر إلى المحكمة في حين توكل أغلبهن من ينوب عنهن في طرح قضاياهن، رغم أن القاضي كان يستمع إليهن من وراء الحجاب[4]، أما في الريف كانت المرافعات تقع غالبا بدار الحكم أو في الساحة العمومية، والإجراءات بعيدة كل البعد عن الشكليات التي يتكون منها القضاء في المدينة، وأما الإثبات كان مؤسس على شهادة الشهود وكذا على القسم.

وقد أعتبر المجلس العلمي بمثابة المحكمة العليا، وقد كان يشكل من قاضيين، واحد حنفي والآخر مالكي، بالإضافة إلى كاتبين برتبة باش وعدل وعلماء، وكان يعقد جلساته يوم الخميس من كل أسبوع للنظر في القضايا التي أحيلت إليه من المحاكم الإبتدائية[5].

وأهم ما ميز القضاء العثماني في الجزائر هو إحترام رغبة وقدسية ديانة كل طائفة نظرا للتعدد المذهبي، وتنوع التركيبة الاجتماعية في أواخر العهد التركي حيث وجد لكل فئة محاكم

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص70.

[2]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الشريف الزهار، تح: أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص169.

[3]- أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الإحتلال)، ش.و.ن.ت، الجزائر، ط3، 1982، ص53.

[4]- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)، م.و.ط.ك، الجزائر، د.ط، 1989، ص110.

[5]- حسين بن رجب ابن المفتي شاوش، تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص81.

خاصة بها، وهم عناصر أجنبية التي تضم التجار الأجانب والقناصل، ورجال البعثات الدينية والتبشيرية، وكذا جماعات الأسرى[1]، وكان يعيش هؤلاء في معزل عن باقي السكان لكونهم لا يخضعون في أحكامهم القضائية للقوانين المعمول بها في البلاد وإنما يعودون إلى محاكمهم الخاصة المتواجدة بقنصليات بلادهم[2]، وذلك يتضح من حملة المعاهدات التي أبرمتها هذه الدول مع الحكومة الجزائرية، أما بالنسبة للخصومات التي تحدث بينهم وبين المسلمين فإن القضاة يخرجون إلى خارج الجامع لكي يستمعوا إلى المشتكين وهذا نظرا لحرمة المسجد[3].

ومن خلال ماسبق نستنتج أن النظام القضائي في الجزائر قبل 1830م، أي خلال العهد العثماني وقبل الإستعمار الفرنسي يتميز بالإزدواجية، حيث كان هناك قضاء حنفي وقضاء مالكي، وكان مبنيا على الميادين الإسلامية في جميع القضايا، اذ كان الداي في قمة الهرم القضائي، وكان القضاة يستعينون بالفقهاء والأكفاء في ميادين الشريعة، ويختارون من قبل الداي وأتباعه من البايات، ويجب أن يتمتعوا بصمعة حسنة، أما بالنسبة إلى القضاء لأهل الذمة فكانوا يحترمون قدسية ديانة كل طائفة، لذلك إحترموا نظمهم القضائية في الفصل في النزاعات بينهم.

وبعد الإحتلال الفرنسي للجزائر فإن التنظيم القضائي لم يكن مبني على أسس متينة وواضحة، وإنما أخذ يتبلور مع مرور الأيام تبعا لما تقضيه السياسة الاستعمارية والسياسة الاستيطانية، التي حاولت تطويع وإخضاع العدالة وفق ما تتطلبه المصالح الفرنسية الإمبريالية فبعد ظهور الدولة الجزائرية التي أسسها الأمير عبد القادر، قام هذا الأخير بتنظيم الجانب القضائي في دولته، الذي كان قد شهد تدهور بعد الدخول الفرنسي، فنظم القضاء على حسب الشريعة الإسلامية وما يقتضيه الدين الإسلامي، وذلك إقتداء بالخلفاء الراشدين فقام بإنشاء جهاز قضائي لايظلم فيه أحد، ولا فرق بين غني أو فقير.

---

[1]- بن عبد الله سعيد، العدالة في الجزائر من الأصول الى اليوم- العدالة قبل الإحتلال وأثناءه – تطورها، ج1، مؤسسة نسو للنشر والتزيع، الجزائر، 2011، ص126.

[2]- الأمير بوغدادة، المرجع السابق، ص112.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص72.

بادر الأمير عبد القادر بالإهتمام بالجانب القضائي، وأعطى له عناية خاصة وذلك مع تشكيل حكومته، حيث أشرف عليه بنفسه فترأس السلطة القضائية بمساعدة رئيس مجلس الشورى، فقام بتعيين علماء أكفاء ملتزمين من جميع أرجاء دولته يسهرون على تطبيق نظام الجهاز القضائي لكي يسود العدل بين الناس مستمدين أحكامهم من الشريعة الإسلامية السمحاء نصا وروحا[1]، ولكي يجسد ثقة الناس بالجهاز القضائي والمحافظة عليه قام بإرسال المنادين (البراحين) إلى الأسواق ومواطن القبائل ليعلنوا للناس "أن كل من له شكوى على الخليفة أو آغا أو القايد أو الشيخ فليرفعها الى الديوان الأميري من غير وساطة فإن الأمير ينصفه من ظالمه وإن وقع ظلم على أحد ولم يرفع ظلامته الى الأمير فلا يلومن إلا نفسه"[2].

وقد تميز القضاء في عهد الأمير بتحكيم الشريعة القرآنية وحدها[3] معتمدا في ذلك على مذهب الإمام مالك[4]، مع الأخذ بعين الاعتبار المذاهب الأخرى عن التطبيق كالمذهب الحنفي[5] و الإباضي[6].

---

[1]- مزهود الصادق، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني، دار بهاء الدين، الجزائر، ط 2، 2012، ص234.

[2]- العربي اسماعيل، حكومة الأمير عبد القادر –إدارتها ومهامها، مجلة الثقافة، ع 75، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1983، ص224.

[3]- أديب حرب، المرجع السابق، ص46.

[4]- رابح بونار، نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، ع 15، السنة الثالثة، جوان جويلية، الجزائر، 1973، ص48.

[5]- المذهب الحنفي : أقدم المذاهب الأربعة المعمول بها عند المسلمين أنشأها الإمام أبو حنيفة النعمان الكوفي المولود سنة (80هـ/699م) المتوفي ببغداد سنة (150هـ/767م) كان منشأ هذا المذهب الكوفة وعمل به العثمانيون وهو سائد حتى اليوم. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص ص140-141.

[6]- المذهب الإباضي : نسبة الى عبد الله إبن إباض، هي أكثر فرق الخوارج إعتدالاً وهو لا يرون تكفير المسلمين. ينظر: ألفرد.بل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم، تر: عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1981، ص145.

كان مقر السلطة القضائية والتي يمثلها قاضي القضاة "السيد أحمد بن هاشمي المراحي" في معسكر[1]، فيحين يوجد القضاة الفرعيين ينقسمون بدورهم الى قضاة الجند، والقضاة المدنيون، فنجدهم متمركزين في معظم المقاطعات الإدارية بحيث تميزت كل مقاطعة بقاضي يقوم بالفصل في النوازل الشرعية[2].

إعتمد القضاة على التشريعات المنبثقة من القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة الى إعتماد سيرة الخلفاء الراشدين، بهذه النظرية المتكاملة التي أثبتت قدرتها على حل جميع المشكلات في مختلف الأزمنة والأمكنة التي دخلها الإسلام، وبهذا النظام أراد الأمير أن يوفر للقضاة عناية خاصة وذلك بتوفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية، وهذا من أجل ضمان تطبيق العدل والمساواة في جميع أرجاء إمارته.

2-اختيار القضاة وامتيازاتهم في الفترة الأميرية:

2-أ. إختيار القضاة:

كانت عملية إختيار القضاة تقوم على مزايا ومقاييس كثيرة كالإلتزام والسلوك الخلقي بالإضافة الى النجاح في الإختبارات الفقهية[3]، فقد عمل الأمير على إختيار القضاة الذين تتوفر فيهم الشروط كالعلم والدراية ولهذا كان يختار العلماء والمتضلعين في شؤون الشريعة الإسلامية و أحكامها[4]، ويتم ذلك باجتياز المترشح لامتحان خاص أمام علماء القضاء، ولا يتم ذلك حتى حتى دراسة لأعماله السابقة[5]. فقد كان الأمير حريصا على تطبيق العدالة بدقة وبدون

[1]- خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص46.

[2]- بونار رابح، المرجع السابق، ص48.

[3]-محفوظ قداش، الأمير عبد القادر،ص78

[4]- أحمد مطاطة، الرجع السابق، ص182.

[5] -Ben Achenhou, L'état Algerienne en 1830 des institution sous L'emirAbd El Kader, op op –cit, p85.

تحيزبالإضافة الى تحري الحق فيه والتواضع وأن يكون ذا نزاهة في عمله حتى لا تغره نفسه بالتعالي والتجبر على طالبي الإقتضاء[1].

وبهذا الإختبار يقوم الأمير بتعيين القاضي مباشرة فالقرار يعود إليه بالدرجة الأولى حتى إستشارة رئيس مجلس الشورى الأعلى الأميري و قاضي القضاة والذي يخضع له القاضي فيما بعد[2].

فقد كان يعين القاضي لمدة سنة قابلة للتجديد، وفي حالة الخطأ الكبير كان في إستطاعة الخليفة أن يعزله[3]، ومثال ذلك: قام الأمير بعزل قائد تاكدمت الذي قام بإستلام رشوة تقدر بأربعين دولاراً من أحد المتخاصمين في أول قضية عرضت عليه في منصبه[4].

2- بإمتيازات القاضي:

حرص الأمير على تطبيق العدالة بدقة وبدون تحيز، حيث سعى الى توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية للقضاة من أجل أداء مهمتهم على أكمل وجه.

فتميز القضاء في عهد الأمير بإعطاء صلاحيات تنفيذ الأحكام الدينية مثل الأمير وذلك من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية المستمدة نصوصها من الكتاب والسنة وما كان على الأمير إلا ان يقوم بمراقبتها والحرص الشديد على تطبيقها تطبيقا صحيحا[5].

ومن أجل تسهيل عمل القضاة جعل الأمير لكل قاض كاتبين أكبرهم المفتي فيما يخص النوازل الصغيرة في حين توجه النوازل الكبيرة لمجلس الشورى الأعلى الأميري ويسمى هذان الكاتبان بالعدول[6]ومهمتهما تسجيل الدعوى وحفظها في سجلات خاصةوقد كان من يشتهر

---

[1]- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص182.

[2]- عامر بغدادي، المرجع السابق، ص61.

[3]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص78.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي لدولة الأمير...، المقال السابق، ص124.

[5] -Ben Achenhou, op-cit, p85.

[6]- رابح بونار، المرجع السابق، ص187.

يشتهر منهم بالصدق والإستقامة يلقب ب" عدل الرضا"، وهم متواجدين على مستوى المقاطعة أو الدائرة[1].

وقد خصص الأمير عبد القادر للقضاة مرتبات خاصة، فتخلى عن الطريقةالتي كان القضاة يتلقون بها مرتباتهم بوسائل متنوعة وغير محددة من المتقاضين أنفسهم[2] وهذا ما يؤكده شارل هنري تشرشل في كتابه على أن خزينة الدولة هي المسؤولة عن ترتيب مرتبات القضاة، فيقول: "عين السلطان عبد القادر لكل قبيلة قاضيا يتقاضى أجره من الخزينة العامة لإدارة العدل"[3].

وخصص لهم مرتب قدره 10 دورو (50 فرنك) في الشهر، كما أنهم يحصلون على بعض المكافآت عند البث في بعض القضايا، على إختلاف درجاتهم لتجنب اللجوء الى الرشوة والتي حرمتها الشريعة الإسلامية حق التحريم، مع السماح للقضاة بحرية التصرف من خلال معالجة القضايا المعقدة والسهلة في نفس الوقت[4].

وكل هذا جاء حرصا من الأمير على العدل والمساواة وتطبيق النظام من أجل بث الهدوء والإستقرار في دولته، ومن أجل ذلك تميز القضاء بعدة إختصاصات كل على حسب نوع القضية.

---

[1]- دردار فتحي، المرجع السابق، ص87.

[2]- عامر بغدادي، المرجع السابق، ص61.

[3]- شارل هنري تشرشل، المصدر السا بق، ص86.

[4]- برونو اتين، المصدر السابق، ص164.

- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص179.

- Ben Achenhou, op-cit, p86.

3- القضاة في عهد الأمير عبد القادر:

تميز القضاء في الفترة الأميرية بوجود أنواع من القضاء، بحيث أنه كل نوع وله تخصصات يصدر فيها أحكامه، وهذا بوجود قاضي لكل نوع.

3-أ. قاضي المحلة:

وهو القاضي العسكري، الذي يحل في المناطق العسكرية والثكنات[1]، عمله قاضي للجيش، حيث تكمن مهمته في السهر على تطبيق نظام العدل داخل وحدات الجيش[2]وذلك بالسير وفق خطواته أينما حل ووجد، وعلى حد قول الأمير: "لذلك أينما ذهب جيشي كان مرفوقا بقاض ومساعدين، أحدهما رئيس الشرطة، وكان ينفذ الأحكام ... وهو في الواقع ليس المنفذ للقتل بل القانون"[3]، وقد كان يقوم بتحضير الدروس الدينية ومكلفا كذلك بتحضير دروس خاصة بالسيرة النبوية، بالإضافة الى ذلك كان يقوم بالصلاة وكل أمر ديني أو قانوني يرجع إليه[4].

كان حكم الشريعة الإسلامية واضحا، فقد طبقة الأمير بكل حذافره وذلك باحترام وبكل إلتزام، فلم يحاكم أحد في عهده دون حكم شرعي، فمن أعان الفرنسيين ببضاعة فتحل بضاعته، وكذلك الأمر بالنسبة لمن أعانه بسلاحهم فتحل حياته[5].

---

[1] -Ben Achenhou, op-cit, p86.

[2]- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص179.

- B. Abd El Hamid, L'état Algerien en 1830 institution sous L4emir Abd El Kader, entreprise populaire Algérienne, op-cit, p85-86.

[3]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص193.

[4] -Ben Achenhou, op-cit, p86.

[5]- شارل هنري تشرشل، المصدر نفسه، ص193.

3-ب. قاضي الطرائق:

تكمن مهمته في حماية وحراسة أملاك الدولة والأموال التي ترجع إليها وذلك عن طريق الإرث وغيره، بالإضافة الى ذلك يقوم بمراسلة كل ما يدخل لبيت المال، لأن الدولة الإسلامية هي التي تقوم بعملية التكفل بمصادر الخزينة، والمال و ريع الأراضي بفضل التويزة[1].

4- أقسام القضاء حسب المنظور الأميري واختصاصاته:

4-أ. القضاء المدني:

مهمته إجراء مرافعات حسب القضاء الإسلامي تلقى الدعوات ثم تتم عملية إستجواب الخصوم وعرضهم على بعض من أجل المواجهة[2].

وقد انحصر في عهد الأمير عبد القادر في القضايا المتعلقة بشؤون الأملاك العقارية والأحوال الشخصية والمواريث، فليس من مهمة القاضي المدني التغريمولا الحبس ما عدا حالات خاصة هي:

1. وجود شخص ثالث لحقه الضرر وطالب بالتعويض.
2. المروق عن الدين أو تطبيق الحدود والحكم بالتعزيز[3].

بالإضافة الى هذه المهام، يقوم القاضي المدني بالإستعانة بمجلس الشورى الأميري في القضايا التي تتعلق بمصالح الدول، أو القضايا التي تستدعي الإستشارة وكذلك له صلاحيات بالإستعانة بالمجلس الشورى الأعلى الأميري، الذي يجمع بين وظيفة المحكمة الإستئنافية ومحكمة النقض المهمة في القضايا المدنية[4].

---

[1]- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص179.

[2]- نفسه، ص187.

[3]- دردار فتحي، المرجع السابق، ص85.

[4]-نفسه، ص86.

وقد جعل لكل قاض كاتبين أكبرهما يقوم بدور المفتي " مطالعة الفتوى ودراستها على المقتضي بما جاء في المذهب المالكي ثم يقدمها الى القاضي ليحكم بها فيبث بالثانوية ويحيل بالأساسية الى معسكر للحكم فيها[1].

4-ب. القضاء الجنائي:

تميزهذا النوع من القضاء اذ لم يكن له محاكم خاصة ولا قضاة شرعيون[2]، بل كان يسنه الخلفاء والأغوات والقياد بمساعدة الشيوخ، حيث كان يقوم به أعيان الدولة من موظفين إداريين من بحسب السلم الإداري، وهم الخليفة في المقاطعة، والآغا في الدائرة، القايد في القبيلة والشيخ الذي يقوم بمساعدة القايد في العشائر[3].

وتتمثل نوعية القضايا التي يحكمون فيها في كل جرائم القانون العام كالقتل والسرقة وقطع الطرق والخيانة بالتعامل مع العدو أو الفرار إليه، كذلك الأمر بالنسبة للجنح والمخالفات، كانت القرارات في القضاء الجنائي تسمى عموما (بحكم المخزن)[4].

كان الأمير يحرص على الانضباطوالالتزام بالقوانين وذلك تطبيقا للشريعة الإسلامية إذ كان يعزل عماله على الأقاليم بسبب أخطائهم البسيطة وذلك من أجل الحفاظ على النظام وتوعدهم على الالتزام لأن الأحكام الجنائية لا يستأنف فيها إلا حسب الأحكام الابتدائية أو النهائية.

---

[1]- محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص309.

- بكاي لخضر، المرجع السابق، ص76.

- بونار رابح، المرجع السابق، ص47.

[2]- أحمد مطاطة، المرجع ا لسابق، ص180.

[3] -Bellemare. A, Abd El Kader sa vie politique et militaire, op-cit, p126.

[4]- دردار فتحي، المرجع السابق، صص88-89.

4-ج. القضاء العسكري:

أوجد الأمير عبد القادر القضاء العسكري وفق الأحكام الشرعية للمحافظة على الأمن والإستقرار، إلى جانب الإنضباط وفق قوانين تسيير وحدات الجيش الوطني لمواصلة مهمتهم المتمثلة في مقاومة الإحتلال الفرنسي[1]، فخصص قاضيا يهتم بالشؤون العسكرية وأسندت إلى السيد "بن عبو بن مصطفى المشرفي"[2]، وعين في كل كتيبة قاضي يساعده مسؤولان في إصدار الأحكام وتنفيذها[3].

كان هذا القضاء العسكري يتألف من أجهزة إدارية تتمثل في المجلس الشوري، والمحكمة العسكرية الدائمة، والمحاكم الفرعية، فكان مجلس الشورى مؤلفا من إحدى عشر عالماً يترأسهم نيابة عن الأمير "أحمد بن هاشم المراجي"، ومن مهام المجلس سن القوانين ومراجعة القضايا الصادرة عن المحكمة العسكرية الدائمة في المجال العسكري والمحكمة المدنية في المجال المدني ومن القوانين التي شرعها هذا المجلس " القانون الأساسي للجيش"[4].

أما المحكمة العسكرية الدائمة فصلاحياتها كانت تشمل جميع وحدات الجيش، وتراجع القضايا الصادرة عن المحاكم العسكرية الفرعية، وهذه الأخيرة كانت تتكون من مجموعة القضاة، كل واحد منهم مكلف بالبث في القضايا المتعلقة بعناصر كتيبته[5].

أصدر الأمير قانون ينظم هذه الوظيفة، وهذا القانون يحتوي على 24 مادة عقوبات صادرة، تتراوح بين السجن والإعدام في حالة الخيانة العظمى للوطن، أو الهرب من الجيش أثناء الحرب، وفي بعض الحالات تصدر عقوبات تعزيرية وفق درجة العقوبة[6].

---

[1]- محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص309.

[2]- أديب حرب، المرجع السابق، ص123.

[3]- البوعبدلي المهدي، أضواء مذكرات الأمير عبد القادر التي أشرف على تسجيلها بقصر أمبواز، مجلة الأصالة، ع23، المؤسسة الوطنية للفنون، د.ط، 1971، ص11.

[4]- أوصديق فوزي، "دستور دولة الأمير عبد القادر" الملتقى الثقافي الوطني، تاقدمت عاصمة الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، ولاية تيارت، 1996، ص ص80-81.

[5]- دحدوح عبد القادر، المرجع السابق، ص37.

[6]- قداش محفوظ، الأمير عبد القادر....، المرجع السابق، ص60.

4-د. اختصاصات القضاء:

4-د-1. المحكمة:

تتم تشكيلتها من قاض واحد، حيث تقوم على تسجيل الشهادات وفق العدالة الإسلامية القائمة وتحرر وتوثق على شكل عقود، ووثائق أو رسوم موقعة من طرف الشاهدين على الأحكام التي يصدرها القاضي الذي يصادق عليها[1].

تصدر المحكمة أحكامها علنا على أساس الإقرار، اليمين وشهادة الشهود، وكل تأخير في تنفيذ قرارات القاضي يتعرض صاحبها للعقاب، وتتم المحاكمات على مستوى العلن إلا في حالات نادرة تخص قضايا مخلة بالحياء، يستمع فيها للخصوم دون واسطة.

وتبقى عملية الإستئناف والطعن في القضاء المدني جارية ولا تغلق أبوابها، حيث تعرض على مجلس الشورى الأعلى عدة دعاوى جديدة بناءا على بيانات جديدة أو عندما يقوم أحد المتخاصمين بالتراجع، وإذا إستعصى الأمر عليها تقوم بإرسال القضية المطروحة الى فاس للنظر فيها وأخذ الإستشارة فيها وذلك حرصا على عدم ظلم اي أحد كان، وتطبيق العدل بصرامة[2].

4-د-2. صاحب المظالم:

كان هذا المنصب يتولاه الأمير وهو من إختصاصه حيث كان يقوم بإرسال مناديا في الأسواق أنه من لديه شكوى يرفعها الى الديوان الأميري من غير وساطة، فإن الأمير ينصفه من ظالمه و إن وقع ظلم على أحد ولم يرفع ظلمته الى الأمير فلا يلومن الا نفسه[3].

لم يسمح الأمير بتطبيق غير الشريعة الإسلامية في أحكامها العادلة حيث خلق ولاية المظالم والتي تعد صفحة من صفحات العدل وهي عبارة عن هيئة قضائية عليا وهي من إختصاص الأمير حيث تسند إليه وحده وسلطته أعلى من سلطة القاضي[4]، حيث كان يرسل يرسل مناديا في الأسواق أنه من لديه شكوى يرفعها الى الديوان الأميري دون وساطة لينصفه

---

[1]- أحمد مطاطة، المرجع السابق، ص187.

- Ben Achenhou, op-cit, p85.

[2]- عائشة بن ساعد، المرجع السابق، ص311.

[3]- العربي اسماعيل، المرجع السابق، ص224.

[4]- شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص203.

الأمير ممن ظلمه سواء كان الخليفة أو الآغا أو قائد أو شيخ، ومن لم يفعل فلا يدعي أنه ظلم[1].

وسعى الأمير الى الإستماع لشكاوي الناس بكل جدية ولساعات متأخرة أحيانا حسب قول الكولونيل سكوت: " كل شكوى ضد حاكم المدينة تقدم الى الأمير عن طريق الخليفة أو تعرض عليه مباشرة أثناء الجلسات التي يعتمدها للفصل في القضايا وتستمر حتى الساعة الثالثة"[2].

ويكون الحكم بشأنها سريعا وجديا صارما، حيث كان الأمير يصدر أحكامه القوية بشيئ من الخوف في نفوس المخطئين والمتلاعبين بوقت الأمير في مختلف الشكاوي المفتعلة[3].

كان الأمير يصدر أحكامه بواسطة إشارات خاصة لكل واحدة حكم معين وذلك عن طريق يده «فإذا مدها أفقيا يعدم السجين، وإذا أخفضها نحو الأرض يجلد»، كما كان الأمير يحكم بالتعويض أو التعزير وتطبيق الحدود مهما كانت قاسية[4].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص140.

[2]- اسكوت، مذكرات الكولونيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1999، ص113.

[3]- نفسه، ص114.

[4]-شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص155.

5- شكل الأحكام القضائية و أهميته:

5-أ. العقوبات القضائية:

إن الأحكام التي يصدرها القاضي كانت تنفذ على الفور عن طريق الشاوش المكلف بتنفيذها في الحال ويراعي أحكام في القضايا الجنائية، التي تتسم بالصرامة أن تكون رادعة والأحكام الغير قابلة للإستئناف وتنفذ فور صدورها مباشرة[1].

لقد كانت قرارات الأحكام الصادرة عن الجرائم لا رجعة فيها وهي السجن أو الجلد أو الإعدام، أما القضايا المدنية فتحال الى العلماء والفقهاء والقضاة وفق القانون المحلي أو المذهب المالكي[2].

ومتى أصدر الأمير حكما في خيمته فهو لايتلفظ بالحكم وإنما بأي إشارة مفهومة لدى رجال الشرطة، فهو إذ رفع يده في إتجاه الخيمة عمودي، مثلا كان معنى ذلك إيداع المذنب السجن، ولكنه متى حرك يده في إتجاه أفقي فحتم الجلاد من ذلك قطع رأس المذنب وإذا خفض طرفه إلى الأرض يكون الحكم الذي أصدره بالجلد عدداً من الجلدات سيحدد فيما بعد[3]، وأحكام الأمير تتسم بالصرامة بصفة خاصة متى كان المذنب المرتكب في حق الوطن أو الدين، كقضايا التعاون مع العدو والجوسسة، وقد كان المبدأ الذي يسير عليه الأمير أنمن أعيان العدو بماله أخذ ماله، ومن يساعده بذراعه قطع رأسه[4].

---

[1]-صالح فركوس، المرجع السابق، ص38.

[2]- بروتون اتين، المصدر السابق، ص165.

[3]- إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر مؤسس دولة ...، المرجع السابق، ص ص39-40.

[4]- عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وتكوين الأمة الجزائرية، تر: مُحَّد المعراجي، منشورات زكي بوزيد، الجزائر، ط1، 2007، صص40-41.

وكانت الأحكام المحكوم بها في أغلب الأحيان عبارة عن غرامة أو قرع بالعصى على أخمس القدمين أو الفلقة، ونادراً ماكان السجن الذي يكلف الكثير، ولم تكن الدولة مجهزة له[1].

– **جريمة الخيانة العظمى**:أرسى الأمير المسؤولية الجنائية لوزرائه ومفوضيالدولة أثناء ممارسة مهامه، فكانت التجارة مع العدو خيانة عظمى، لأنها إفشال لسياسة الأمير الجهادية[2]اذ يقول: " إن شريعتنا صريحة في أن كل من أعان العدو ببضائعه فقد أحلت بضاعته وكل من أعانه بسلاحه فقد أحله بحياته"[3].

– **التغريم**: أصدر الأمير أحكاما بالتغريم على قبائل مختلفة مثل: قبيلة هوارة حكم الأمير عليهم بغرامة[4].

– **حد السرقة**: طبق الأمير أحكاما واضحة على السرقة وذلك عملا بما جاء في الشريعة الإسلامية وما جاء في الآية الكريمة التي تقول: « والسارق والسارقة فأقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا»[5]، وهذا ما أكده سكوت بقوله: "تقضي الشريعة بقطع اليد اليمنى والرجل اليمنى"[6].

– **حكم الإعدام**: وقد كان أول من دفع حياته ثمنا لخيانته السيد المدني عديل قاضي أرزيو الذي بعث الى الحامية الفرنسية بقطيع يتكون من 300 رأس من الغنم و 5 جياد فقد أخذ هو ورجاله من الذين إشتركوا في العملية الى معسكر وحوكموا هناك وصدرت عليهم أحكام

---

[1]–عبد القادر سلماني، الاستراتيجية الفرنسية في إجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832– 1847)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2013، ص80.

[2]– بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص315.

[3]– شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص153.

– عبد الرزاق بن سبع، المرجع السابق، ص31.

[4]– بن ساعد عائشة، المرجع نفسه، ص315.

[5]– سورة المائدة، الآية38.

[6]– اسكوت، المصدر السابق، ص125.

بالإعدام ونفذ في الحال[1]، وكان متى أصدر الحكم بالإعدام في حق المذنب يقاد في الحال إلى غرفة التنفيذ التي إحتفظت بغسمها التركي "باش عودة" أو "بيت الرؤوس"[2].

–أما في حالات أخرى كالزنا كانت الغرامة تدفع عين الأعمال ذات المنفعة العامة أو تزويد السلع الغذائية[3]، وقد قال الأمير عبد القادر من أجل أخلاقيات الحياة العامة "إن الخمر ولعب القمار كان محرمين تحريما شاملا، وكذلك التدخين، لأن التخين محرما في ديننا ولكن عساكري كانوا من الفقراء، وكنت بذلك أجنبهم عادة قد تستفحل فيهم، ولقد رأينا أناسا يتركون عائلاتهم في البؤس والحرمان ويبيعون حتى ملابسهم لإفتاء شهواتهم"[4] كان البعض يدخن لكن بقلة وفي سرية، أما رجال الدين والعلم وجميع موظفي الحكومة فقد تخلوا عن ذلك نهائياً[5]، كما حرم لعب الورق بين الجنود، وحتى الطباق الذي لا يحرمه الدين منعه بحجة أنه يتلف كثيراً من دخل الأسرة المالي، وهو التبذير الذي نهى عنه القرآن[6]

– أما بالنسبة إلى الجانب العسكري فإن العقوبات تطبق الأحكام من مجلس الشورى والمحكمة العسكرية وفقا لما هو منصوص عليه في الحكم الشرعي، وعلاوة على ذلك يحق للأمير فرض عقوبات إضافية على العسكريين المخالفين ، ولهذا حدد مجموعة من القوانين والعقوبات على كل جريمة من الجرائم التي تخل بالنظام العام للجيش[7].

---

[1]– العربي اسماعيل، حكومة الأمير عبد القادر– ادارتها ومهامها، المرجع السابق، ص222.

[2]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص38.

[3]– أبو عبد الله الأعرج السليماني، تاريخ الجزائر من قيام الدولة الفاطمية –ونهاية ثورة الأمير عبد القادر، تح: حسان المختار، المكتبة الوطنية الجزائرية، د.ط، ص281.

[4]– اسكوت، المصدر السابق، ص167.

[5]– اسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لقاء الأمير...، المرجع السابق، صص221-222.

[6]– أبو العيد دودو، المرجع السابق، 109.

[7]– ينظر الملحق رقم14، ص ص113-114.

5-ب. العدالة في النظام القضائي:

إهتم الأمير عبد القادر بالقضاء إهتماما واسعا، حيث يعد القضاء صفحة من صفحات العدل، وعلما منه بأن العدل أساس الملك وأن الحق والقانون فوق الجميع حرص على أن تكون أحكام القضاء قائمة على العدل وفق الشريعة الإسلامية التي جعلها الأمير المصدر الأساسي والوحيد لحكم دولته فجاءت الأحكام مستمدة من الكتاب والسنة والإجتهاد سعيا من الأمير في بعث دولته تفكر الشعب بعهود الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، وهذا ما أدى الى إنتعاش وبروز العواطف الدينية لدى السكان[1].

فالأحكام المستمدة من الدين الإسلامي تكون أساسا لنظام عادل، ولبناء دولة فتية قائمة على الحق يجب منع الظلم فيها[2]، فأورد الأمير في مذكرته أن: « أول شيئ أبتدأ به النظر في أمر القضاء و أخبار العدل لها في كل موطن، والسؤال عن المؤتمنين في كل قبيلة ليعينهم لسعاية وجباية أموال الصدقات من مواشي وغيرها، بعد أن ولى كبير وفد على قبيلته».

فنستشق ذلك بشهادة أحد الضباط الأجانب الذين ذكر بأن مدينة تاكدمتكان يوجد بها مباني حكومية، من ذلك قاعة المحكمة حيث يجلس الأمير بنفسه للفصل في القضايا بين المتخاصمين ويقضي بالعدل[3]، لإعتباره القاضي الأول للبلاد والإمام العادل للناس وجعل للمحاكم سلطة منفصلة عن السلطات الأخرى[4].

---

[1]- محمد الطاهر العزوي، تصوف الأمير عبد القادر "تصوف جهاد في الجزائر وفي السجن بفرنسا وفي المنفى بالمشرق"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، ع01، 1998، ص190.

[2]- عامر البغدادي، المرجع السابق، ص14.

[3]- ودان بوغفالة، الأمير عبد القادر عبقرية في المكان والزمان، المرجع السابق، ص209.

[4]- إسماعيل زروخي، المرجع السابق، ص521.

فعين منادين يجوبون الأسواق يعلنون أنه من له شكوى ضد الخليفة أو آغا أو قائد أو شيخ، أن يرفعها للأمير مباشرةمن غير وساطة فإن الأمير ينصفه من ظالمه، وان وقع ظلم على أحد ولم يرفع ظلمته الى الأمير فلا يلومن الا نفسه ، وذلك من أجل إقامة دولة قائمة على العدالة الإسلامية[1]، وقد أحي الأمير بذلك ولاية المظالم[2] المشهورة في التاريخ الإسلامي بحيث لا يضيع حق أحد بعد تنفيذ الأحكام ودون إضاعة للوقت خصوصا إذا كانت التهمة ثابتة على مرتكبها[3].

وكمثال على عدل الأمير قيامه بعزل قائد تاكدمت الذي تسلم رشوة من أحد المتخاصمين في أول قضية عرضت عليه[4]، هذا من أجل أخذ العبرة لبقية الرجال الذين أغرتهم السلطة وقوة المنصب، وقد مُحَّد بن الأمير عبد القادر في التحفة عدالة الأمير بقولة: "كان الأمير محافظا على إقامة الحق ناشرا لواء العدل على عموم الرعايا يجري القصاص الشرعي والسياسي على أصحاب الجنايات بما يستحقونه"[5].

وحرصا من الأمير على إقامة العدل في أرجاء إمارته سعى إلى إستصدار الحكم وتنفيذه، إلا بعد إستشارة العلماء والفقهاء، حتى وان كان ذلك خارج القطر الجزائريففي سنة 1836م راسل الأمير علماء فاس يسألهم عن حكم الشرع في المسلمين الذين يقفون الى جانب الغزاة الفرنسيين "الكفرة" ويساعدونهم بل ويمدونهم بمعلومات بالغة الأهمية عن قوات بني جلدتهم: « فما حكم الله في الفريقين في أنفسهم وأموالهم فهل لهم من عقاب أم يتركون على حالهم، وما الحكم فيمن يتخلف عن المدافعة عن الحريم والأموال إذا إستنفره نائب الإمام للدفاع والجهاد

[1]- العربي اسماعيل، حكومة الأمير عبد القادر...، المرجع السابق، ص224.

[2]- ولاية المظالم: هي نظام أسس في صدر الإسلام، وكان ساريا لدى بني أمية و بني العباس ويجمع بين خصائص القضاء والتنفيذ في وقت واحد. ينظر: بن ساعد عائشة، المرجع السابق، ص304.

[3]- سكوت، المصدر السابق، ص69.

[4]- عامر البغدادي، المرجع السابق، ص49.

[5]- مُحَّد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص220.

فهل يعاقبون، وكيف عقابهم ولا يتأتى بغير قتالهم، وهل تؤخذ أموالهم وأسلابهم كيف العمل فيمن يمنع الزكاة أو يمنع بعضها من التحقق بعمارة ذمته في الحال....»[1].

5-ج. أهمية التنظيم القضائي:

بفضل رعاية الأمير عبد القادر بالمجال القضائي وإهتمامه به ساد العدل والأمن سائر أنحاء الإمارة وتذوق الشعب حلاوة العيش تحت راية حكومة شعبية واحدة ساهمت في محاربة الفساد، فهدأت الأحوال بعد الفوضى التي شهدتها البلاد عقب إنهيار الحكم التركي[2] بحيث إختفى الغش في الأسواق بعدما سادت الفوضى و إضطراب الأمن العام وشيوع النهب والسلب[3]، حتى أنه أصبح متداولا لدى الناس في ذلك الوقت على أن أي فتاة تستطيع قطع البلاد التي تدين بالولاء للأمير بدون خوف، ولو كانت واضعة على رأسها تاج من الذهبوهذا ما أدى الى كسب تأييد العامة ومساندة الخاصة لهذا التنظيم[4].

رغبة الأمير في تأسيس دولة قوية بمختلف هياكلها ومؤسساتها قائمة على التنظيم وروح التعاون والتضامن، ولإقامة دولة يسودها العدل والمساواة، تولى تنظيم القضاء مستندا على الشريعة الإسلامية في التنظيمات القضائية و العقوبات، فحرص الأمير على أن تكون الأحكام مستمدة من الكتاب والسنة، فتولى التنظيم القضائي رئيس مجلس الشورى الأعلى الأميريبينما انقسم القضاة الى مدنيين و عسكريين وخصصت لهم رواتب شهرية وإضافات مالية لقيامهم ببعض الواجبات الخاصة، والمتمثلة في اتباع القضاء للجيش في مسيرته، واختيار الأمير قضاة متميزيين بالعلم والنزاهة لقيامهم بالإفتاء في الدعاوي والفصل في الخصومات على مذهب الإمام مالك، بحيث كانوا ينتخبون لسنة واحدة قابلة للتجديد شرط اجتيازهم امتحان الكفاءة، فتم توزيعهم على المقاطعات الإدارية، وكان تنظيم العدالة شغل الحكومة الدائم بحيث يعد العامل الأساسي لتثبيت سيادتها على كل الوطن وضمان حقوق المواطنينبحيث كان القرآن

---

[1]- أبي العباس السلاوي، الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص ص299-300.

[2]- برونو اتين، المرجع السابق، ص332.

[3]- العربي اسماعيل، الأمير عبد القادر مؤسس دولة وقائد جيش، المرجع السابق، ص30.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص216.

الكريم المرجع الوحيد للقضاء المدني والعسكري، وقد منحت للقضاة صلاحيات في تطبيق الأحكام وفقا للعقوبات المنصوص عليها في الحكم الشرعي وقد كانت الأجهزة القضائية التي وضعها الأمير عبد القادر بسيطة خالية من البيروقراطية، وبهذا نجح الأمير في سياسته القضائية مستميلا بذلك العديد من الشعب الجزائري مشكلين أمة واحدة هدفها بناء دولة قوية مجابهة لأعدائهم الفرنسيين.

خاتمة

نستخلص من خلال دراستنا لهذا الموضوع "الإدارة والقضاء في الفترة الأميرية (1832-1847) مجموعة من النتائج منها:

– إن البيئة التي عاش فيها الأمير عبد القادر كانت من بين العوامل التي ساهمت في تكوين شخصيته التي استطاع بفضلهاالتصدي للعدو الفرنسي، و بناء دولة تقوم على ركائز قوية، فمن خلال تطلعه على أمهات الكتب التي تناولت مشاهير الأدباء والفلاسفة، واتصاله بمشايخ وعلماء وفقهاء من مختلف الأقطار وإطلاعه على تسييرات سياسية وإدارية لدول عربية مجاورة، جعلت منه يُكَوِنُ فكرة جيدة ومحاولة ناجحة في تكوين دولة في ظل فراغ سياسي شهدته الجزائر في تلك الفترة.

– فالأمير عبد القادر حاول إرساء قواعد دولة جزائرية تنافس دول العالم في تلك الفترة وفق أسس قاعدية، وإعطاء الجزائر مكانتها الدولية من خلال مجابهة العدو الفرنسي، كأمير دولة لها سيادة وشعب.

– لم يكن اختيار المبايعة مبنيا على حق الوراثة أو عن طريق القوة بل تم بعدمااصطفاه والده "الشيخ محي الدين" من بينإخوته، واختيار الشعب له وذلك لكفاءته ومهارته السياسية والعسكرية، لذا تعد سلطة الأمير قانونية كانت بالرضا وفي إطار كتاب الله وسنة رسوله "مُحَمَّد ﷺ".

– فباختياره للمبايعة رفع الأمير عبد القادر سلاحه في الجهاد والدفاع والصبر عن الحق فباشر في تنظيم جبهة قوية متحدة ضد العدو، فوحد صفوف الشعب الجزائري، وجند شبابه وغرس فيهم الشعور بالمواطنة ، وإحياء روح المقاومة التي بدأها والده الشيخ "محي الدين" وواصلها الامير عبد القادر.

–كانت فترة السلم التي نعمت بها البلاد عقب معاهدة دي ميشال والتافنة (1834-1837) فرصة سانحة للأمير بتأسيس دولة جزائرية قوية مبنية على الشريعة الإسلامية وعلى خطى السلف الصالح سعيا لنشر الامان والاستقرار وطرد قوات الإحتلال الفرنسي.

– سن الأمير لهذه الدولة قوانين وأنظمة، وفرض احترامها لحفظ الامن والنظام وتعميم العدالة للجميع، وفرض سلطة القرار، فجعل الإسلام حجر زاوية في بناء دولته، وألغى الفوارق التقليدية بين القبائل، فأصبحت دولة أكثر قوة من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.

– كان التنظيم الإداري في الفترة الأميرية، تنظيما محكماً، بحيث جعل لدولته رموزاً تدل على استقلاليتها، فوضع إمارة تمثلت أولاً في معسكر إذ كانت بداية نهضته وحركته، واعتبرت مركزا للسلطة المركزية للأمير، و ثانيا الزمالة وتعتبر هذه الأخيرة من إبداعات الأمير العسكرية فقد جعلها عاصمة متنقلة ضاربة في الصحراء، وكذا وضع راية وخاتماً لإمارته تدعيما لسلطته ونفوذه، وحدد عملة وطنية خاصة يتعامل بها الرعية لإتمام مهامهم.

– جعل لدولته سلطات تسيرها كأي دولة من دول العالم، تمثلت في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، لتسهيل سيرورة المصالح والمؤسسات.

– وأيضا أسس الأمير مجلسا للوزراء، وقام بتعيين جملة من الوزراء بحيث اعتبرت أفضل الوزارات التي عرفها القرن التاسع عشر، فأنشأ « وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، المالية، وزارة الاوقاف، العشور والزكاة، الحربية، وزارة الخزينة الخاصة»، وإلى جانب ذلك عين مراكزاً إدارية هامة لاكتمال بناء دولته، وأنشأ مجلس للشورى مكون من احدى عشر عضواً من كبار العلماء والمشايخ، وجعل رئاسته للعلامة "السيد أحمد المراحي".

– ومن مميزات التنظيم الإداري الذي قام به الأمير هو تقسيم البلاد إلى ثماني مقاطعات إدارية (معسكر – تلمسان– المدية – مليانة – مجانة – برج حمزة "القبائل الكبرى" – الصحراء الغربية – الزيبان والصحراء الشرقية) وكان على رأس كل مقاطعة خليفة وكانت كل مقاطعة مقسمة إلى دوائر يتولاها آغا، والدائرة بدورها مقسمة إلى قبائل عديدة وتحتوي على بطون وعشائر.

– وظف الأمير لدولته قيادات لها ثقلها في المجتمع والتي اعتمد عليها في تعيينها على أسس وقواعد ثابتة حيث كان يختار العالمين بمبادئ الدين الإسلامي، والمتفوقين في ميدان

القتال لتكون لهم القدرة والصلاحيات العسكرية لإدارة شؤون الجند والإشراف على تعبئة طاقات الشعب.

– أما قضائيا فقد قام الأمير بتعيين رئيس لمجلس الشورى بمعسكر وقسم القضاة المحليون إلى مدنيين وعسكريين، وخصصت لهم رواتب شهرية وإضافات مالية لقيامهم ببعض الواجبات الخاصة.

– بالنسبة للقضاء المدني فرض الأمير على خلفائه من العلماء والفقهاء المتميزين بالعلم والنزاهة، بالإفتاء في الدعاوي والفصل في الخصومات على مذهب الإمام مالك حيث تم توزيعهم على المقاطعات الإدارية، كما قام بإلحاق كل مجلس إقليمي بكاتبان.

–أما القضاء العسكري فتم تعيين "اشرف بن عبن مصطفى المشرفي" عليه في معسكر وعين على كل كتيبة قاض يساعده مسئولان في إصدار الأحكام وتنفيذها.

–كان القرآن الكريم المرجع الوحيد للقضاة المدنيين والعسكريين الذين كانوا ينتخبون لمدة سنة قابلة للتجديد وذلك بعد اجتيازهم لاختبار الكفاءة وعدم ارتكابهم لأخطاء مهينة للوظيفة.

– وضع الأمير أجهزة إدارية للقضاء العسكري تمثلت في مجلس الشورى، والمحكمة العسكرية الدائمة، والمحاكم الفرعية، حيث كان مجلس الشورى مكون من احدى عشر عضوا يرأسهم "أحمد بن الهاشم المراجي" فكانت مهامه سن القوانين ومن أهمها " قانون الأساس للجيش"، أما الحكمة العسكرية الدائمة فصلاحياتها تشمل وحدات الجيش ومراجعته القضايا الصادرة عن المحاكم الفرعية.

– قام الأمير بتحويل صلاحيات وتطبيق الأحكام العسكرية إلى مجلس الشورى و إلى المحكمة العسكرية الدائمة، وفقا للعقوبات المنصوص عليها في الحكم الشرعي، علاوة على ذلك يحق للأمير فرض عقوبات إضافية على العسكريين المخالفين.

– ونتيجة للتنظيم المحكم الذي وضعه الأمير عبد القادر في المجال القضائي، وحرصه على توفير الأمن والسلام أصبحت الطرق آمنة بفضل يقظة الشرطة والأعوان و المسئولين الذي قام بتعينهم الأمير وفقاًلكفاءتهم وخبراتهم وثقته بهم.

– نتيجة لسياسة الأمير المحكمة أمكنته من إنشاء دولة جزائرية محكمة يسودها العدل والمساواة مستندا بذلك على مبادئ الشريعة الإسلامية في التنظيمات الإدارية والقضائية ، سعيا منه في بعث دولة تذكر الشعب بعهود الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم.

– ومنه نستنتج أن الأمير نجح في سياسته مستميلا العديد من الشعب الجزائري مشكلين أمة واحدة هدفها بناء دولة قوية مجابهة لأعدائهم الفرنسيين ، فبهذه التنظيمات ساد العدل والامن سائر أنحاء الإمارة وتذوق الشعب حلاوة العيش تحت راية حكومة شعبية واحدة ساهمت في محاربة الجرائم والفساد.

وفي الاخير لايسعنا إلا دعوة الباحثين لمواصلة الكتابة عن هذه الشخصية، لكي لاتمحى من الذاكرة الوطنية، وهذا بحكم ماقدمته للوطن من جهاد في سبيل الله بمحاربة العدو.

الملاحق

الملحق رقم: 01

صورة للأمير عبد القادر الجزائري.

– قدور بن رويلة، وشائح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب، تح: مُحَمَّد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، ص 55.

الملحق رقم:02

الشجرة العائلية للأمير عبد القادر

– بن ساعد عائشة، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص345.

الملحق رقم: 03

شجرة "الدردارة" التي بويع تحتها الأمير عبد القادر

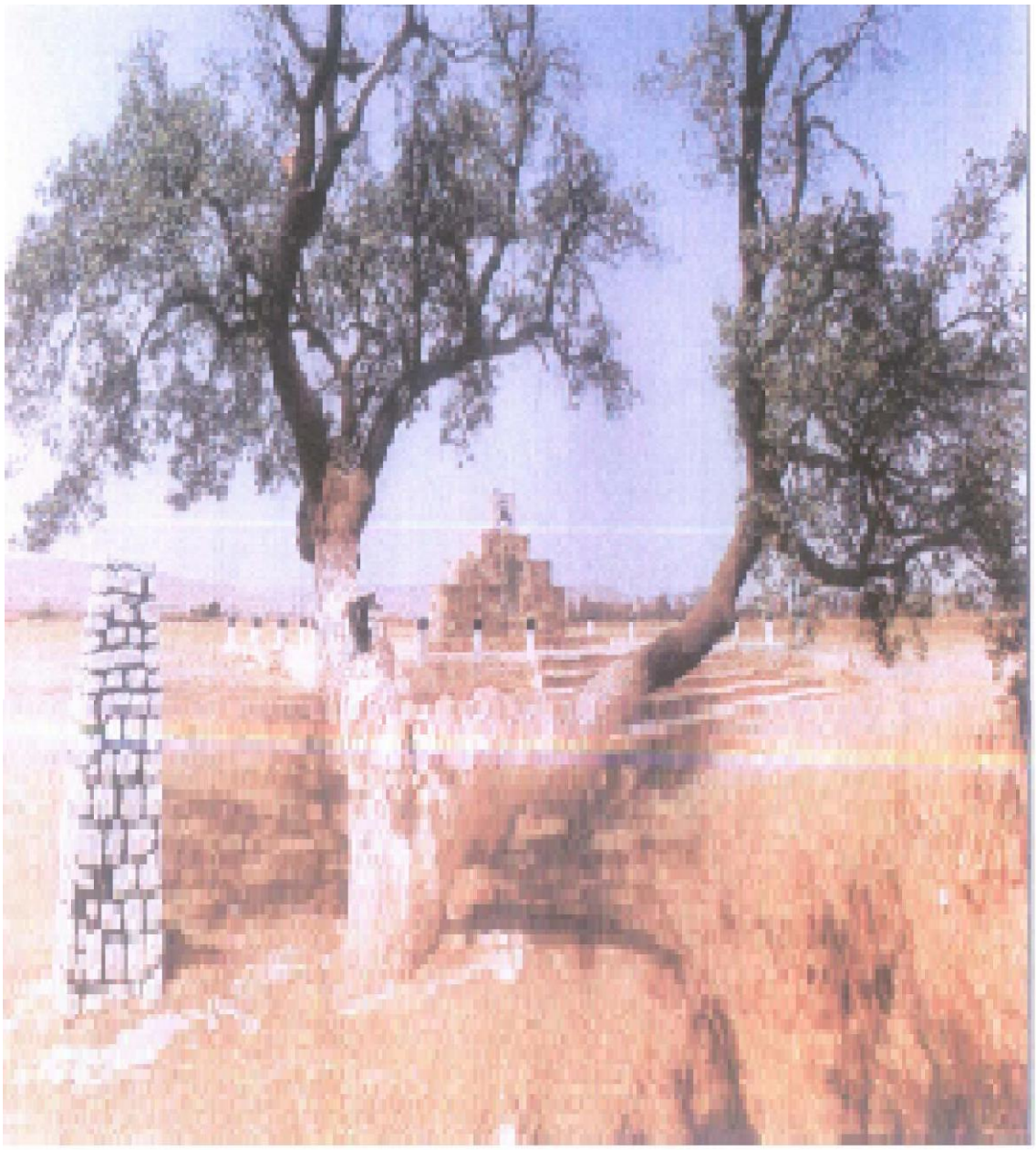

– بديعة الجزائري الحسني، ردود وتعليقات على كتاب حياة الأمير عبد القادر لشارل هنري تشرشل، دمشق، دار الفكر، 2011، ص26.

الملحق رقم:04

مخطط الزمالة العاصمة المتنقلة

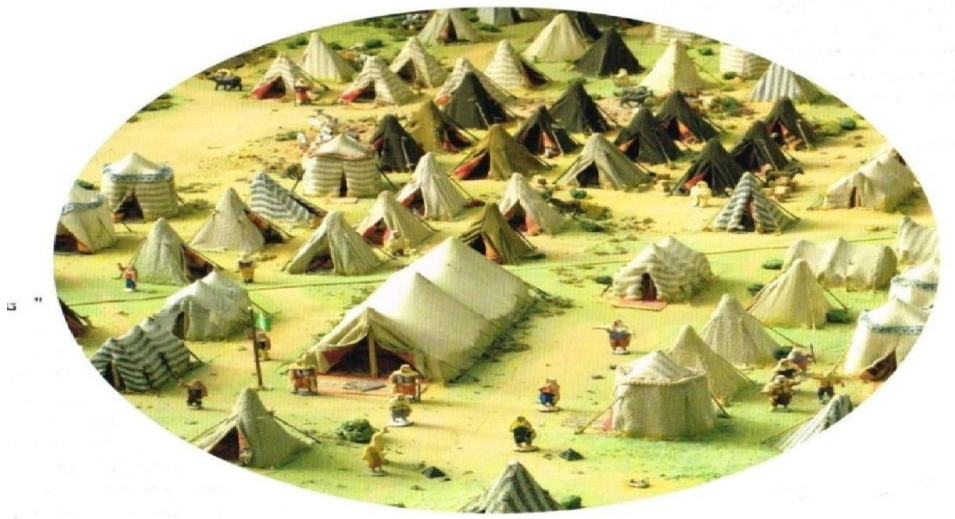

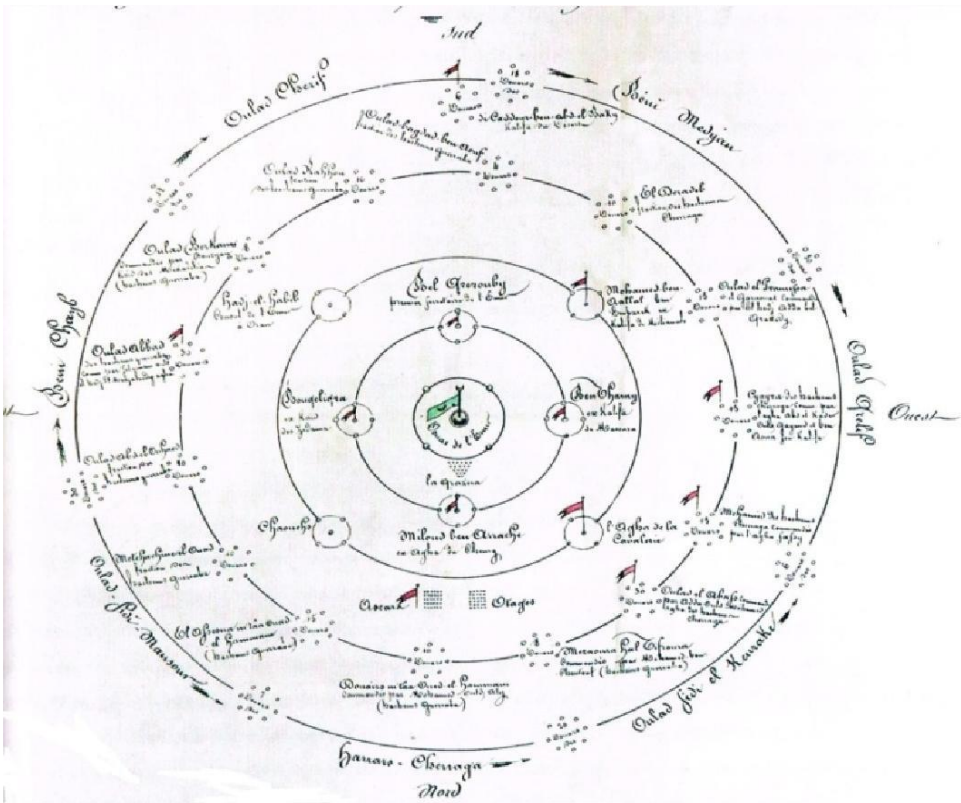

– خالد التونسي وآخرون، ملحمة الحكمة الجزائر، منشورات زكي بوزيد، الجزائر، 2007، ص45.

الملحق رقم: 05

لواء دولة الأمير عبد القادر.

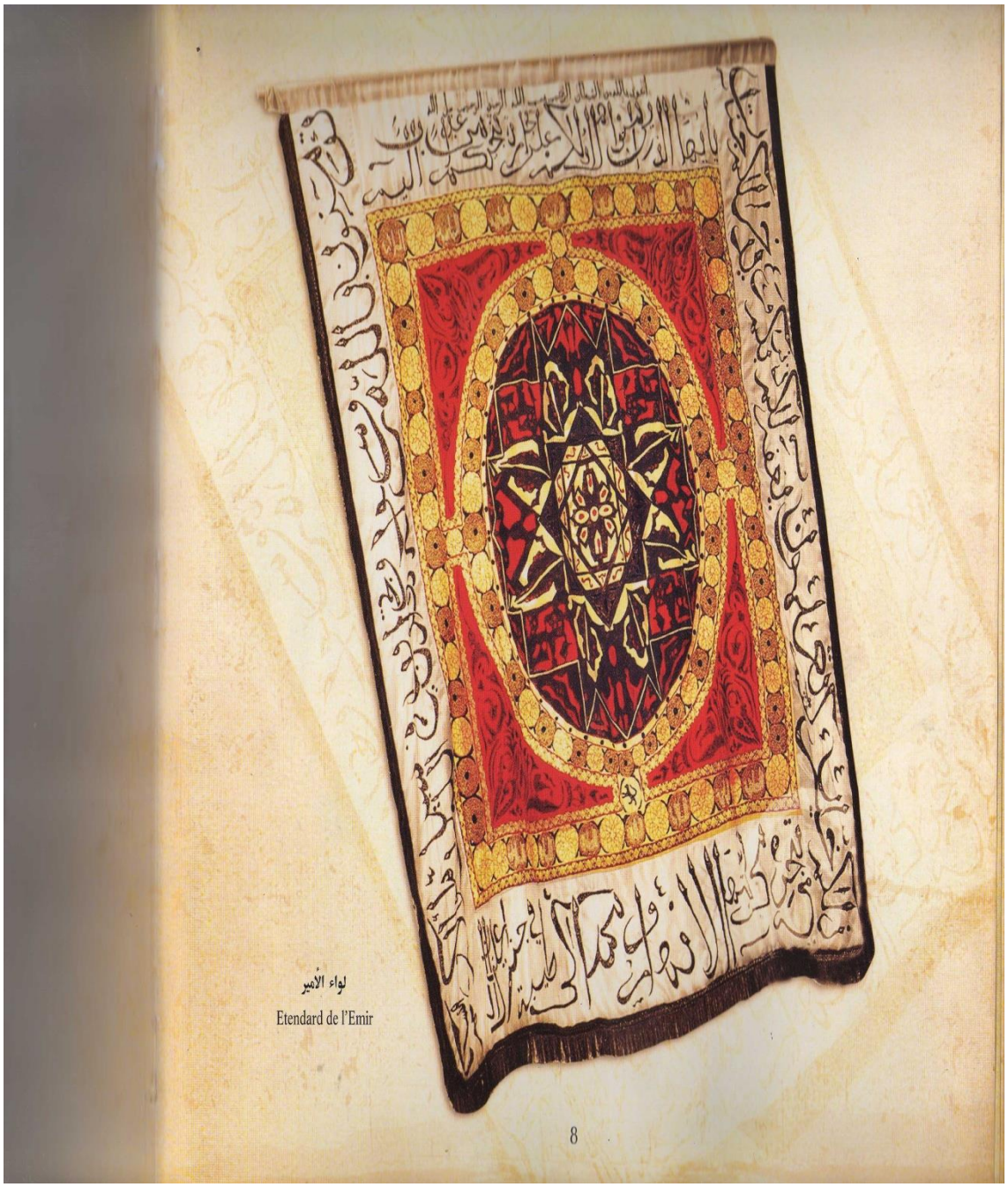

– قدور بن رويلة، وشائح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب، تح: مُحَمَّد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، ، ص8.

الملحق رقم:05

راية دولة الأمير عبد القادر 1832 – 1847

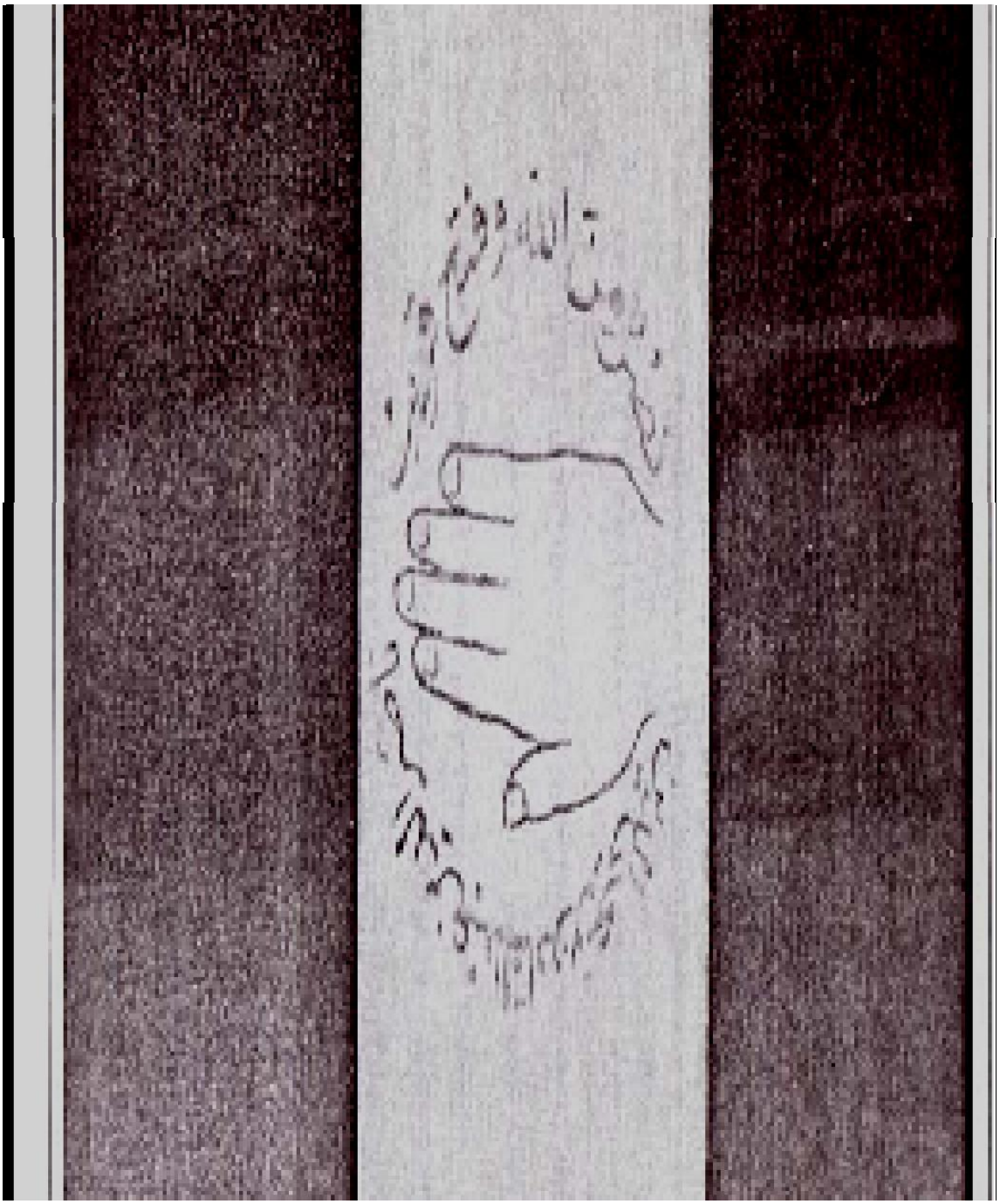

– أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، (1808–1847)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، ص41.

الملحق رقم:07

شكل الخاتم الخاص بدولة الأمير عبد القادر

– خالد التونسي وآخرون، ملحمة الحكمة الجزائر، منشورات زكي بوزيد، الجزائر، 2007،ص06.

الملحق رقم: 08

قطعة نقدية ضربها الأمير عبد القادر في تاقدمت

خالد بن تونسي وآخرون، ملحمة الحكمة الجزائر، منشورات زكي بوزيد، الجزائر، 2007، ص98.

الملحق رقم: 09

مخطط يوضح توزيع السلطات داخل الإمارة

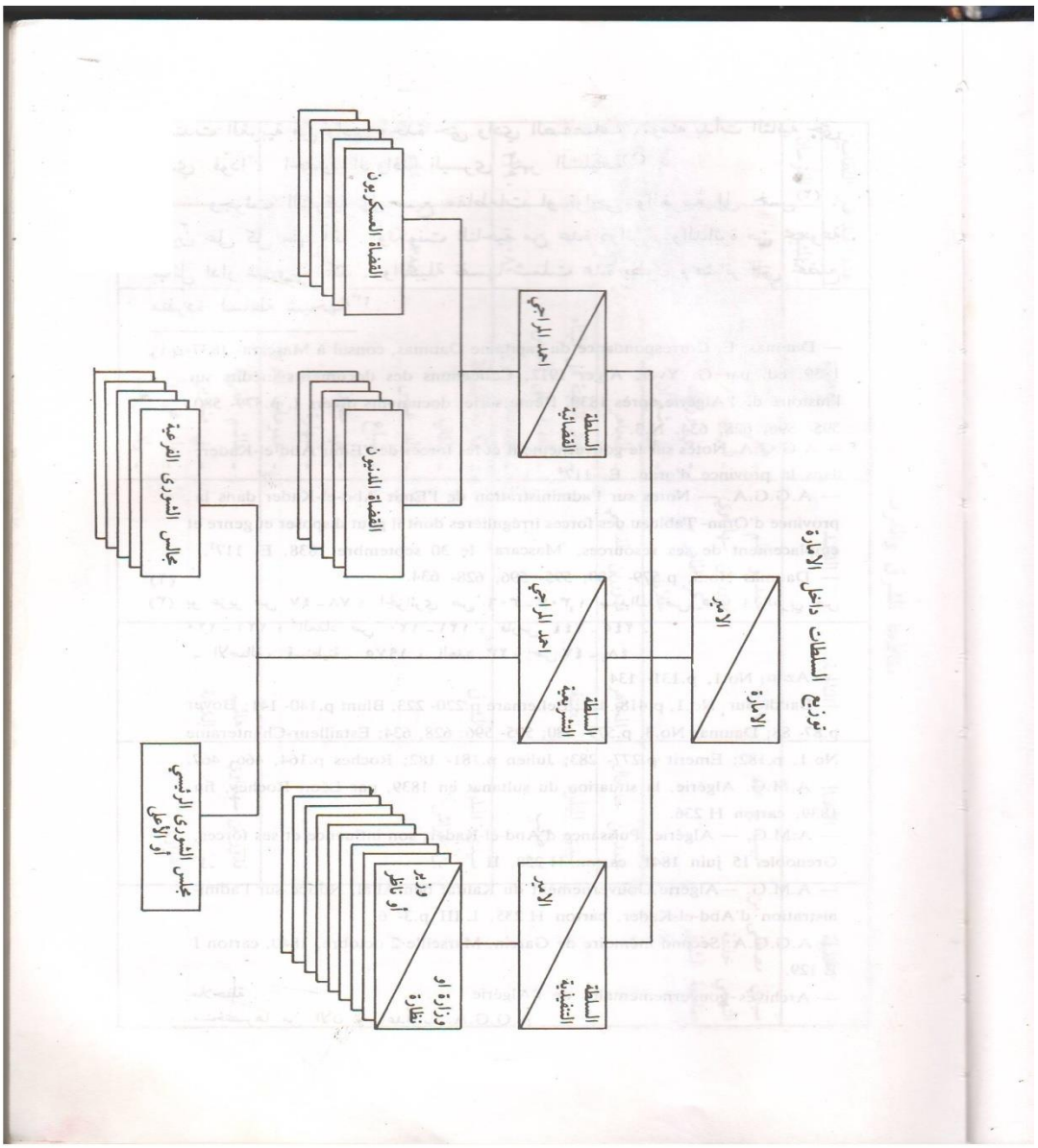

– أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري لدولة الأمير عبد القادر1808–1847)، دار رائد للكتاب، الجزائر، ط2، ص47.

الملحق رقم: 10

خريطة تحدد مجال دولة الأمير عبد القادر

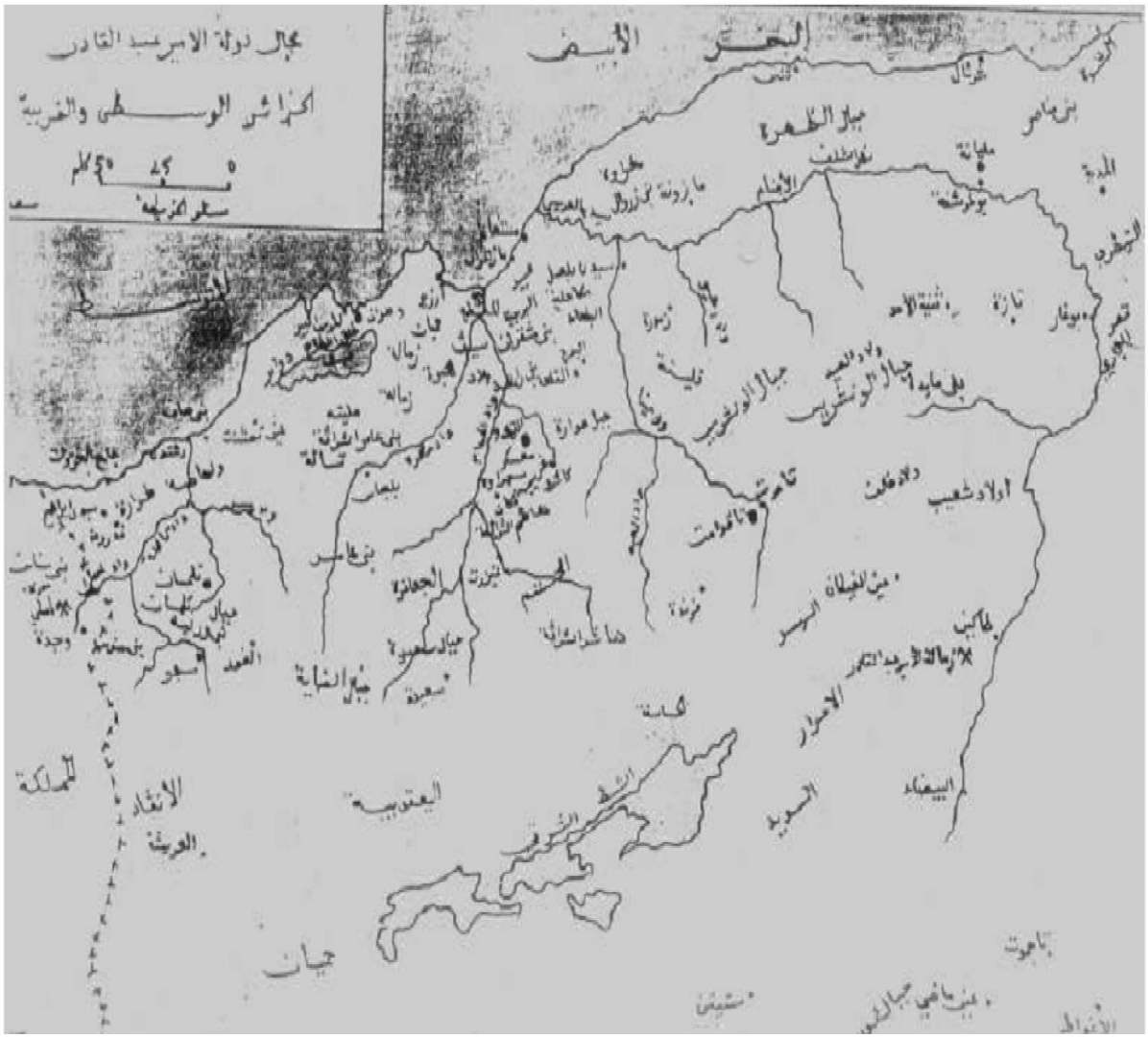

– ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري 2001، ص354.

الملحق رقم: 11

مخطط توضيحي للتقسيم الإداري للمقاطعات

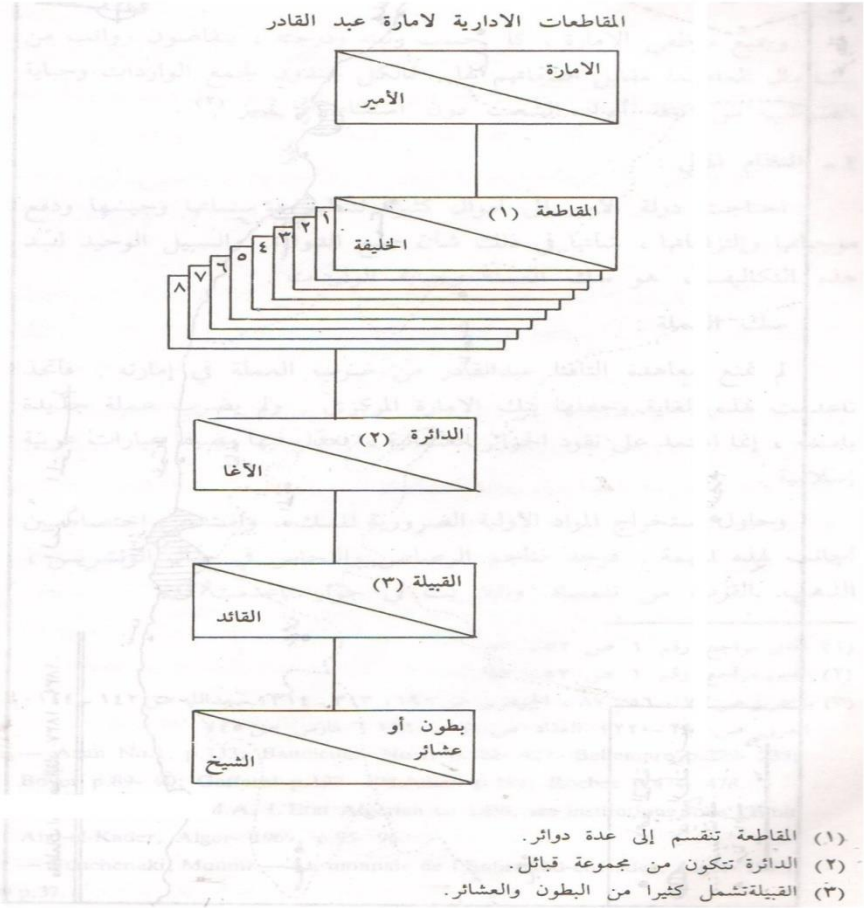

– أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري لدولة الامير عبد القادر (1808–1847)، دار رائد للكتاب، الجزائر، ط2، ص56.

الملحق رقم: 12

جدول يوضح مقاطعات دولة الأمير عبد القادر (02)

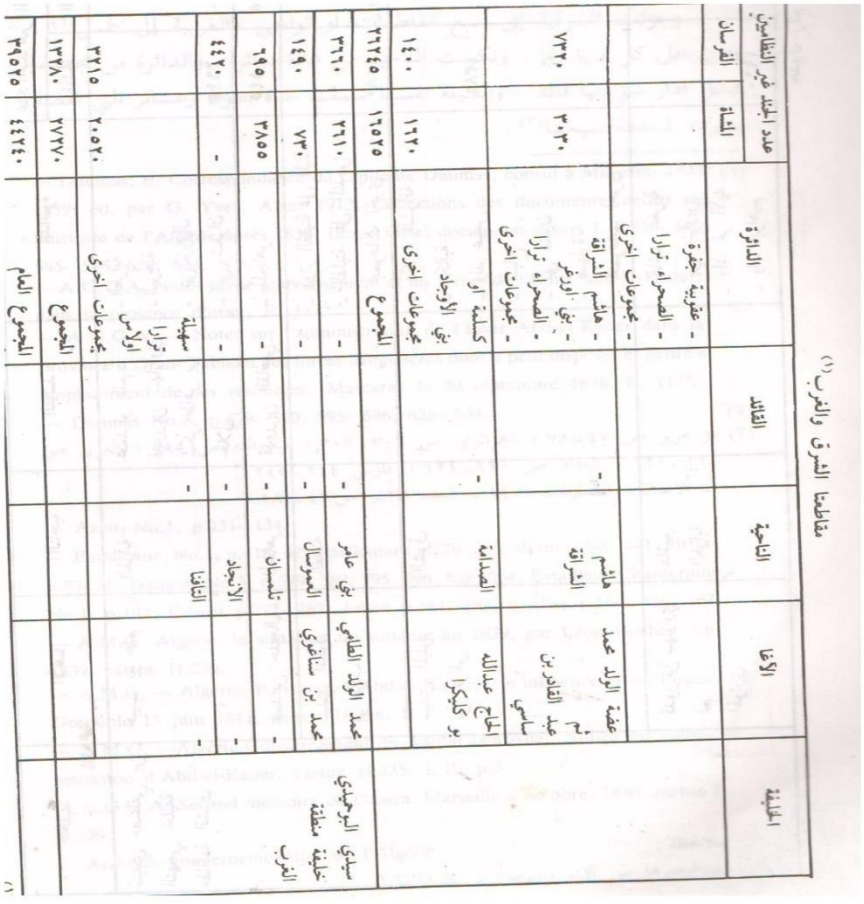

مقاطعتا الشرق والغرب[1]

الخليفة	الآغا	الناحية	القائد	الدائرة	عدد الجند غير النظاميين: المشاة	الفرسان
سيدي البرجيدي خليفة منطقة الغرب	عفنة الولد محمد ثم عبد القادر بن ساسي	هاشم الشراقة	-	- غقرية جفرة - الصحراء ترارا - مجموعات اخرى		
				- هاشم الشراقة - بني أورغر - الصحراء ترارا - مجموعات اخرى	٣٠٣٠	٧٣٢٠
	الحاج عبدالله بو كلكرا	الصدامة	-	كسلمة او بني الأوجاد مجموعات اخرى	١٦٢٠	١٤٠٠
	محمد الولد الطالبي	بني عامر	-	المجموع	١٦٥٢٥	٢٦٢٤٥
	محمد بن سنافري	المعرسال	-	-	٢٦١٠	٣٦٦٠
	-	تلمسان	-	-	٧٣٠	١٤٩٠
	-	الأبجاد	-	-	٣٨٥٥	٦٩٥
	-	الثانيا	-	-	-	٤٤٢٠
	-		-	سهيلة ترارا الولاس مجموعات اخرى	٢٠٥٢٠	٣٢١٥
				المجموع	٢٧٢٧٠	١٣٢٨٠
				المجموع العام	٤٤٢٤٠	٣٩٥٢٥

– أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري لدولة الامير عبد القادر (1808–1847)، دار رائد للكتاب، الجزائر، ط2،ص49.

الملحق رقم : 13

جدول يوضح مقاطعات دولة الأمير عبد القادر (01)

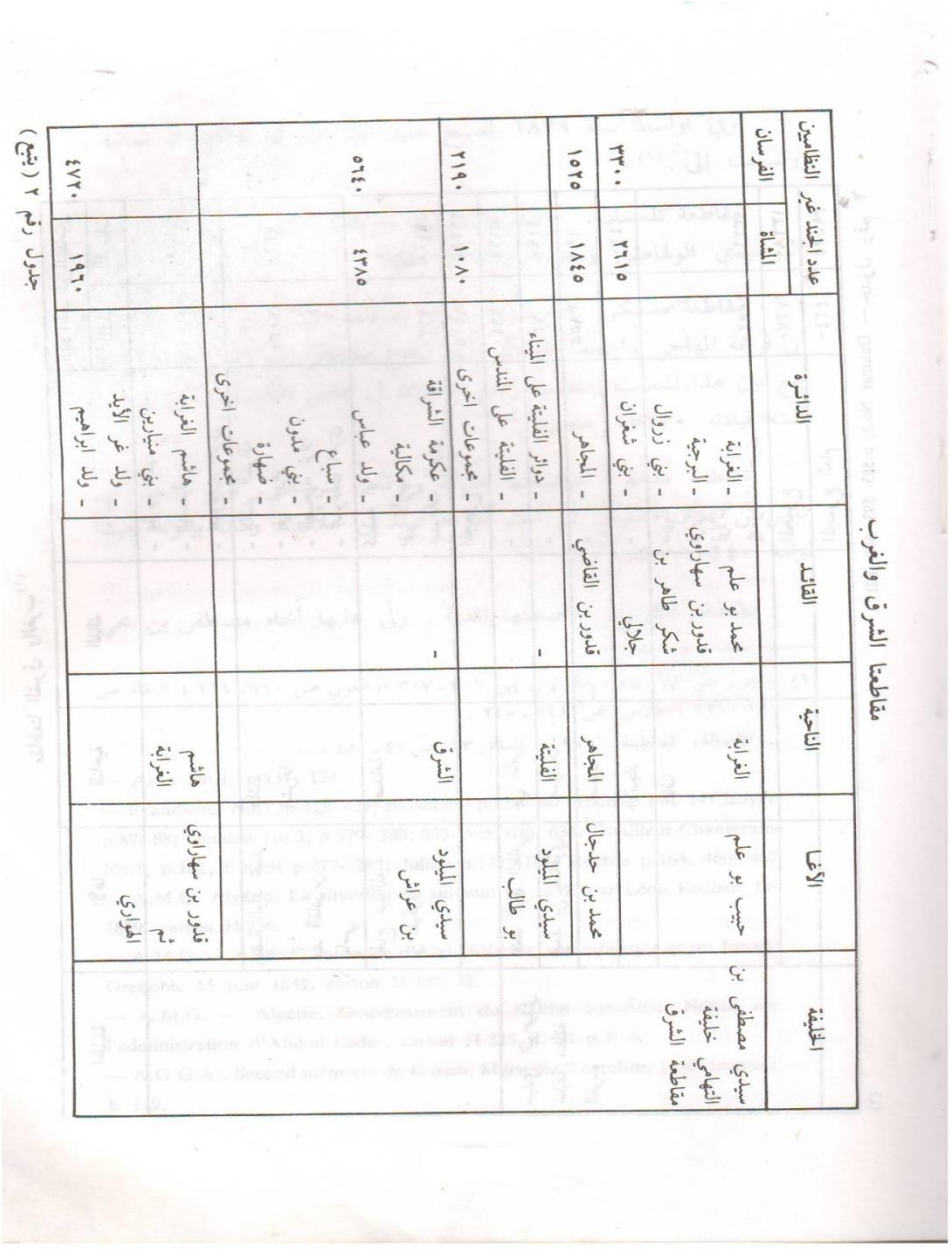

مقاطعتا الشرق والغرب

الخليفة	الآغا	الناحية	القائد	الدائرة	عدد الجند غير النظاميين	
					الشاة	الفرسان
سيدي مصطفى بن التهامي خليفة مقاطعة الشرق	حبيب بو علم	الغرابة	محمد بو علم قدور بن سهاراوي شكر طاهر بن جلالي	- الغرابة - البرجية - بني زروال - بني شنقران	٢٦١٥	٣٣٠٠
	محمد بن حدجال	المجاهر	قدور بن القاضي	- المجاهر	١٨٤٥	١٥٢٥
	سيدي المبارك بو طالب	القليعة	-	- دوائر القليعة على البناء - القليعة على المدس - مجموعات اخرى	١٠٨٠	٢١٩٠
	سيدي المبارك بن عراش	الشرق	-	- عكرمة الشراقة - مكالية - ولد عباس - سباع - بني مدون - ضهارة - مجموعات اخرى	٤٣٨٥	٥٦٤٠
	قدور بن سهاراوي ثم الخواري	هاشم الغرابة		- هاشم الغرابة - بني منيارين - ولد خر الأيد - ولد ابراهيم	١٩٦٠	٤٧٢٠

جدول رقم ٢ (يتبع)

– أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري لدولة الامير عبد القادر (1808–1847)، دار رائد للكتاب، الجزائر، ط2،، ص50.

الملحق رقم: 14

العقوبات العسكرية التي سنها الأمير عبد القادر.

1-يحبس رئيس العسكر عشرين يوما إن لم يتفقد حساب العسكر وكسوتهم وسلاحهم في كل يوم سبت لغير عذر.

2- يطرد رئيس العسكر من الجيش نهائيا إذا ثبتت عنه أخذ رشوة أو خيانة.

3- يحبس السياف عشرة أيام إن لم يتفقد أفراد كتيبته في كل يوم إثنين وخميس.

4- يحبس السياف خمسة أيام إن وجد في سلاحه فساد أو خلل ولم يصلحه.

5- يحبس السياف ستين يوما إن ثبت عنه أخذ رشوة أو خيانة أو ظلم.

6- يدفع السياف ثمن البندقية إذا ضاعت ولم يأخذ من الخليفة الدسكرة.[1]

7-يحبس كل جندي غاب لعذر غير مقبول يوما وليلة.

8- يعاقب بالحبس يوما وليلة كل من سمع منادي أحصاء الجنود ولم يجبه تكبراً.

9- يعاقب بالحبس ستة أيام كل من رئيس الصف، وخوجة الطريف إذا لم يحصي الجند صباحا ومساءاً.

10- يعاقب بالحبس خمسة عشر يوما كل جندي عصى رؤساءه.

11- يحبس كل من سمع الطنبور لتعلم الحرب ولم يخرج يومين.

12- يحبس كل من سمع الطنبور للخروج إلى القتال ولم يخرج.

13- يحبس يوما وليلة كل من خرج للقتال بغير بدلة عسكرية.

[1]- الدسكرة: كلمة تركية معناها وصل أو بيان مكتوب يشهد لصاحبه ببراءته من الذمة التي كانت في عنقه.ينظر: دحدوح عبد القادر، المرجع السابق، ص37.

14- يحبس ثلاث أيام كل من ترك الصديد في سلاحه ولم يزله.

15- يعاقب بدفع ثمن السلاح كل من أتلف سلاحه في غير وقت الحرب أو التدريب.

16- يحبس حسب إجتهاد الأمير كل من فر من الجيش، ثم رجع بإختياره وعن طواعه.

17- يحبس حسب إجتهاد الأمير كل من هرب من الجيش ولم يرجع إلا أن قبض عليه.

18- يحبس يوما وليلة كل من يطلق البارود لغير مصلحة.

19- يحبس ثمانية أيام كل من نام في العسة التي هو قائم فيها.

20- يحبس شهراً كل من يبيع البارود.

21- يضرب خمس ضربات في النهار، وخمس أخرى في الليل كل من معاقب كان مسافراً ولم يتأت حبسه.

22- يحبس يوما وليلة كل من ركب فرسه لغير موجب، سواء كان قائد أو جندياً.

23- يعاقب رئيس المدفعية متى إستوجب أمر بنفس العقوبات التي تطبق على السياف.

24- يعاقب كل ذي رتبة يقبل على عمل يوجب عزله بتجريده من رتبته، ويصير جندياً[1].

[1]-قدور بن رويلة، المصدر السابق، ص ص68-72.

- دحدوح عبد القادر، المرجع السابق، ص ص37-38.

القائمة

البيبليوغرافية

القائمة البيبليوغرافية

❖ ***القرآن الكريم.***

❖ ***المصادر باللغة العربية:***

1- اسكوت الكولونيل، **مذكرات الكولونيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1999.

2- الأمير عبد القادر الجزائري: **مذكرات الأمير عبد القادر**،سيرة ذاتية كتبها في السجن سنة1849م تح: مُحَّد الصغير البناني، محفوظ السماتي، مُحَّد الصالح الجون، شركة الأمة،برج الكيفان، الجزائر، ط:7، 2010.

3- بلهاشمي بن بكار، **كتاب مجموع النسب والحسب والفضائل والتاريخ والأدب في أربعة** كتب،مطبعة إبن خلدون، تلمسان، ط1، 1961.

4- ابن التهامي مصطفى: **سيرة الأمير عبد القادر وجهاده**،تح:يحي بوعزيز،دار البصائر والتوزيع، الجزائر، 2009.

5- الجزائري مُحَّد بن عبد القادر ، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر**، تع: ممدوح حقي، ج02، دار اليقظة العربية، دمشق، ط02، 1964.

6- الجزائري مُحَّد بن عبد القادر ، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903.

7- الجزائري مُحَّد بن عبد القادر، **ديوان الشاعر الأمير عبد القادر الجزائري** 1807-1883، تح:العربي دحو، دار ثالة الجزائر، ط:3، 2007.

8- الجزائري مُحَّد ميمون ، التحفة **المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح تع: مُحَّد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1972.

9- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تح تع تق: مُحَّد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1985.

10- حمدان خوجة، **المرآة**، تع: مُحَّد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د.ط، 2006.

11- ابن خلدون عبد الرحمان، **المقدمة**، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2000.

12- ابن الرويلة قدور ، **وشائح الكتائب و زينة الجيش المحمدي الغالب**، تح: مُحَّد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د ط، 1968.

13- الزبيري مُحَّد العربي ، **مذكرات أحمد باي، حمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.

14- الزهار أحمد الشريف ، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر** (1754-1830)، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 1974.

15- السلاوي أبي العباس ، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

16- شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر:أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

17- شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تروتع: ابو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، طبعة خاصة، 2011.

18- كارل بيرنت يوهان ، **الأمير عبد القادر** تر: أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، د س.

19- المزاري ابن عودة (الآغا)، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا**، تح: يحي بوعزيز، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

20- المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تح: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009.

21- ابن منظور، **لسان العرب**، ج01، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط01، 1997.

القائمة البيبليوغرافية

❖المصادر باللغة الفرنسية *Les sources*:

1- C.Rousset, La conquete d'Alger,éd.Plon, Paris, 1880.

2- A. Bellemar, Abd-El-Kader sa vie politique et militaire, Edit Bouchene, France, 2003.

3- D. Voirol, Correspondences du Voirol. Publiée par Gyver. Document inédits sur L'histoire de l'Algerie après 1830, Paris, 1914.

4- E.Daumas, Correspondance du capitaine Daumas consul à Mascara 1837-1839.

5- M.Lapène,Tableau historique de la parovinced'oran 1791-1851, éd. Lamort, Metz, 1842.

6- V. Dieuzed, Histoire de la lAlgérier 1830-1878, édit. Hentz, oran, 1882.

7- D. Henry, Les conquérants de L'Algérie(1830-1852) Berger, Levrault, éd, paris, 1930.

7- L. Roche, trente deux ans a travers l'Islam 1832-1864, T1, Paris 1887.

8- L.Plée, Abd El Kader. éd, Berba, Paris, 1866.p34.

❖قائمة المراجع:

1- ألفرد.بل، **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي حتى اليوم**، تر: عبد رحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1981.

2- أوصديق فوزي ، **النظام الدستوري لدولة الأمير عبد**- القادر دراسة تحليلية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003.

3- إيتين برونو ، **عبد القادر الجزائري**، تر: ميشيل خوري، دار عطية للنشر، د.ب، 1995.

4- بركات مُحَّد، **الأمير عبد القادر المجاهد الصوفي**، دار النشر الإلكتروني، جامعة عين الشمس، د ط، د.س.ط.

5- بسايح بوعلام، **الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا**، تع: خليل أحمد خليل، طبع المؤسسة الوطنية، 2010.

6- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر**(1830-1989)، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

7- بن سبع عبد الرزاق ، **الأمير عبد القادر الجزائري وأدبه**، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، د.ط. د س.

8- بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، دار الغرب، الجزائر، ط1، 1997.

9- بوطالب عبد القادر، **الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، د ط، 2010.

10- بوطالب عبد القادر، **الأمير عبد القادر وتكوين الأمة الجزائرية**، تر: مُحَّد المعراجي، منشورات زكي بوزيد، الجزائر، ط1، 2007.

11- بوعزيز يحي ، **أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

12- بوعزيز يحي ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 3013.

13- بوعزيز يحي، **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري سيرته الذاتية وجهاده**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

14- بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج1، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

15- بوعزيز يحي، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان الطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

16- الجزائري أحمد كمال ، **المفاخر في معارف الأمير الجزائري عبد القادر والسادة الأولياءالأكابر**، قدمه الإمام مُحَمَّد زكي إبراهيم، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة، مصر، ط1، 1997.

17- جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

18- الجيلالي عبد الرحمان ، **تاريخ الجزائر العام**، ج 4، دار الأمة، الجزائر، 2014.

19- حرب أديب ، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري**1808-1847، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر،ط2، 2004.

20- حرب أديب ، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري** (1808-1847)، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، 2004.

21- الحسني بديعة الجزائري، **فكر الأمير عبد القادر الجزائري**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

22- الحسني بديعة الجزائري، **ناصر الدين الأمير عبد القادر الجزائري إبن محي الدين سيرته المجيدةفي حقبة من تاريخ الجزائر**، مطبعة السلام، دمشق، ط2، 1992.

23- خضير إدريس ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث** (1830-1962)، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

24- خياطي مصطفى: **الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية**، منشورات ANEP، د ط.د س.

25- خير فارس مُحَمَّد ،**تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى غاية الإحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط2، 1979.

26- دحدوح عبد القادر، **إستحكامات الأمير عبد القادر العسكرية** 1842/1836 دراسة تاريخية أثرية، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2008.

27- دردار فتحي، **الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية**1832-1847م، د.ب، 2001، ص33.

28- دودو أبو العيد، **الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية الجزائرية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

29- الراسي جورج، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عيد القادر...إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

30- رويش أحمد، **في صحبة الأميرين أبي فراس الحمداني و عبد القادر الجزائري**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، د ب، د ط، 2000.

31- السحلي مُحَّد الشريف، **الأمير عبد القادر أباطيل فرنسية وحقائق جزائرية**، تر : حبيب شنيني، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003.

32- السحلي مُحَّد الشريف، **الأمير عبد القادر فارس الإيمان**، منشوراتANEP، د ط، د س.

33- سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

34- سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

35- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

36- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج7، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

37- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الإحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1982.

38- سعيدوني ناصر الدين، **عصر الأمير عبد القادر الجزائري**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، 2001.

39- سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية، دار البصائر**، الجزائر، ط2، 2009.

40- السلاماني عبد القادر، **الاستراتيجية الفرنسية في إجهاض الدولة الجزائرية الحديثة** (1832- 1847)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2013.

41- سليماني أبو عبد الله الأعرج، **تاريخ الجزائر من قيام الدولة الفاطمية –ونهاية ثورة الأمير عبد القادر**، تح: حسان المختار، المكتبة الوطنية الجزائرية، د.ط.

42- السيد فؤاد صالح، **الأمير عبد القادر متصوفا وشاعرا**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

43- الصادق مُحَّد، **مليانة ووليها سيدي أحمد بن يوسف**، د.م.ج، الجزائر،1964.

44- الصلابي مُحَّد على، سيرة **الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي– من كتاب كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي**، دار المعرفة، بيروت، د.ط.

45- عباد صالح ،**الجزائر خلال الحكم التركي** (1514-1830)، دار هومة، الجزائر، دط.

46-العربي إسماعيل ، **الأمير عبد القادر مؤسس دولة وقائد جيش**، وزارة الثقافة العربية، الجزائر، د ط، 2007.

47- العربي إسماعيل، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**، و.م.ج، الجزائر، 1982.

48- العربي إسماعيل ، **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

49- العسلي بسام ، **الأمير عبد القادر الجزائري**، دار الرائد النفائس، بيروت، ط1، 1980.

50- العسلي بسام، **الأمير عبد القادر الجزائري** 1807-1883، دار النفائس، بيروت، ط2، 1983.

51- العلوي مُحَّد الطيب ، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام**1830**حتىثورة نوفمبر**1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط01، 1985.

52- عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى** 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

53- العيداوي مُحَّد وليد،**الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

54- فركوس صالح، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** (1830-1925)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010.

55- الفيلالي عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب الكبير**، ج5، دار ناس للطباعة، القاهرة، ط1، 2006.

56- قاسي فريدة ،**الدولة في فكر الأمير عبد القادر** 1832-1847، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة- الجزائر، 2012.

57- قداش محفوظ ، **الأمير عبد القادر**، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986.

58-قداش محفوظ، **جزائر الجزائريون**، تر: مُحَّد المعراجي، طبع بمؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008.

59- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار، الجزائر، د.ط، 1994.

60- كبير سليمة، **الأمير عبد القادر ناصر الإسلام والوطن**، ج02، المكتبة الخضراء، الجزائر، د س.

61- لونسي رابح ، داود نبيل، حميدة عبد القادر، مريم سيدعلي مبارك، **رجال لهم تاريخ متبوعبنساء لهن تاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، د.س.

62- مجاهد مسعود الجزائري، **تاريخ الجزائر**، ج01، المملكة الأردنية الهاشمية، د ط، 1961.

63- مجاهد مسعود الجزائري، **تاريخ الجزائر**، ج1، مدونة سيدي عزوز، د س.

64- محجوبي علي، **العالم العربي الحديث و المعاصر(تخلف، فإستعمار، فمقاومة)**، دار مُحَّد علي للنشر-مؤسسة الإنتشار العربي، د ط،2009.

65-مزهود الصادق، **تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني**، دار بهاء الدين، الجزائر، ط 2، 2012.

66- مناصرية يوسف، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب** 1832-1847، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 1990.

67- مياسي إبراهيم، **قضايا في تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

68- نويصر مصطفى، **الأمير عبد القادر في ذاكرة المأوية**(883-1983)، طبع بالمؤسسة الوطنية، 1984.

69- الهندي مُحَّد إحسان، **الحوليات الجزائرية**، العربي للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977.

70- وذان بوغفالة، **الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان**، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، د س.

❖ ***الدوريات و المقالات:***

1-اسماعيل العربي، **حكومة الأمير عبد القادر –إدارتها ومهامها، مجلة الثقافة**، ع 75، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1983.

2- أوصديق فوزي، "**دستور دولة الأمير عبد القادر" الملتقى الثقافي الوطني**، تاقدمت عاصمة الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، ولاية تيارت، 1996.

3- البوعبدلي المهدي، **أضواء مذكرات الأمير عبد القادر التي أشرف على تسجيلها بقصرأمبواز، مجلة الأصالة**، ع23، المؤسسة الوطنية للفنون، د.ط، 1971.

4- بونار رابح، **نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة**، الجزائر، السنة الثالثة، ع15، جوان، جويلية، 1973.

5- حاجيات عبد الحميد، **مبدأ الشورى في نظام الحكم بالمغرب العربي خلال العصر الوسيط، مجلة التاريخ**، الجزائر، 1984.

6- خليفي عبد القادر، **الأمير عبد القادر الجزائري من خلال الرحلة الحجازية، مجلة التراث العربي**، ع104، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2007.

7- سعيدوني ناصر الدين، **النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة**، وزارة الثقافة، ع 75، الجزائر، 1983.

8- سعيدوني ناصر الدين، **دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالإيالة الجزائرية، الأصالة**، ع32، 1976.

9- سعيدوني ناصر الدين، **موظفوا الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحياتهمالإدارية، مجلة المؤرخ العربي**، ع31، السنة الثالثة عشر، 1987.

10-الشعابنة عبد الحميد، **الأمير عبد القادر المجاهد المثقف و السياسي الفارس، مجلة أول نوفمبر**، ع165، 2001.

11- شعباني بدر الدين و عمر بوضربة، **الخليفة سي الطيب بن سالم الدبيسي، مجلة مسالك**، ع5، 2000.

12- الصاري الجيلالي، "**دور الطبيعة البيئية في إستراتيجية الأمير عبد القادر**"، **مجلة الثقافة**، ع75، ش.و.ن.ت، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1983.

13- العزوي مُحَّد الطاهر، **تصوف الأمير عبد القادر "تصوف جهاد في الجزائر وفي السجنبفرنسا وفي المنفى بالمشرق"، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى**، ع01، 1998.

14- مجاود مُحَّد، **مقاومة قبائل بني عامر في عصر الأمير عبد القادر، مجلة المصادر**، ع09، مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2004.

15- مطاطة أحمد، **نظام الإدارة في عهد الأمير عبد القادر، مجلة الذاكرة**، ع4، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

16- مكي الحسيني الجزائري، **جهود الأمير عبد القادر في نشر علوم الحديث و بعثها مجدداً**، دمشق، د ط، 2009.

17- الهويدي الحيدري عبد الأمير، **الأمير عبد القادر الجزائري ودوره السياسي والعسكري،مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد17، ع06، 2009.

❖ *قائمة الرسائل الجامعية:*

1-الأمير بوغدادة، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني** (القضاء نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2008م.

2- البغدادي عامر، **دولة الأمير عبد القادر الجزائري**(1832-1848)، دراسة في نظام الحكم في الإسلام، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، كلية الشريعة والعلوم الاجتماعية وقسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان، السودان، 1987.

3- بقبق زهرة، **الأمير عبد القادر في الأسر**(1849-1852)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة السانيا، وهران، 2010/2009.

4- بكاي لخضر، **دراسة لموقع تازة برج الأمير عبد القادر من خلال المصادر التاريخية و الأبحاث الأثرية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2006/2005.

5- بن ساعد عائشة، **البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004/2003.

6- حرشوش كريمة، **جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم**"1832-1847"نماذج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة السانيا، وهران.

7- دحماني توفيق، النظام **الضريبي لبايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني** (1779-1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2004/2003.

8- الزاير عبد القادر، **دور خلفاء الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية** (1832-1847)، إشراف: مُحَمَّد الطيبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010/2009.

9- الصغير سفيان، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر** (1671-1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.

10- علاق مُحَمَّد، **الأمير عبد القادر في كتابات العسكريين الفرنسيين**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011-2012.

❖ ***قائمة المراجع باللغة الفرنسية "Les ouvrages":***

1- A. Ben Achenho, L'etat Algérien en 1830, I.E.p.A, Alger, SD.

2- B. Abd El Hamid, L'état Algerien en 1830 institution sous L'emirAbd El Kader, entreprise populaire Algérienne..

3- Ben Achenhou, L'état Algerienne en 1830 des institution sous L'emirAbd El Kader.

4- Ch-A. Julien, Histoire de L'Algérie contemporaine conquete et colonisation(1827-1871), éd.PUF,Paris,1979.

5- M.Emirit, L'Algérie à l'espoqued' Abd El Kader, éd. Larousse, Paris, 1951.

6- P.Azan, L' émirAbd El Kader 1808-1883, du fainatismemuslman au patriotisme francais, éd. Hachette, Paris, 1929.

❖ ***المجلات باللغة الفرنسية "Les revues":***

1- A.Cour, L'occupation Marocaine de Tlemcen septembre 1830- janvier 1836, revue, T.52,1908.

2- Robin(nj), Notes historiques sur La grande Kaylie de 1838-1851, R-A, N°46, 1902.

3-sharles. F, Les shahara de constantine, R.A.N, Alger, 1887.

❖ ***الموسوعات:***

1- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

2- عيسى الحسن، **موسوعة الحضارة-تاريخ- لغات- أعلام- قيم حضارية- مدن- عادات وتقاليد**، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط2.

فهرس المواضيع

شكر وتقدير

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة.....(أ-ز)

الفصل الأول: الأمير عبد القادر سيرة عالم.....**ص09-33**

1-نسب الأمير عبد القادر.....ص09-11

2-مولده ونسبه.....ص12-16

3-**فروسيته وأخلاقه**.....ص16-17

4- حيثيات بيعة الأمير عبد القادر.....ص18-28

4-أ. أسباب اختيار الأمير عبد القادر ص22-23

4-ب. البيعة الخاصة 28 فيفري 1832.....ص24-26

4-ج. البيعة العامة 04 فيفري 1833.....ص26-28

5-بدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة.....**ص28-33**

الفصل الثاني: التنظيم الإداري وتوزيع السلطات للجزائر في الفترة الاميرية.....**35-71**

1التنظيم الإداري للجزائر قبل الإحتلال.....ص35-41

2 – بدايات إنشاء الحكومة.....,..ص42-46

2-أ. الإمارة.....ص42-44

2-ب.راية الإمارة.....ص44

2-ج.خاتم الإمارة.....ص44-45

2-د. العملة.....ص45-46

3- توزيع السلطات في دولة الأمير عبد القادر.....ص46-47

3-أ. السلطة التنفيذية.....ص46

3-ب.السلطة التشريعية.....ص47

3-ج.السلطة القضائية.....ص47

3-د. مجلس الشورى والإعتماد على المرجعية الدستورية العليا في دولة الامير عبد القادر.....ص48-51

3-هـ. تعيين الوزرات في دولة الأمير عبد القادر.....ص51-54

4- معايير تعيين موظفي الدولة ومناصبهم في الفترة الاميرية.....ص54-71

4-أ. تحديد المقاطعات الإدارية في دولة الأمير عبد القادر.....ص54-57

4-ب تعيين الخلفاء على الأقاليم.....ص57-71

4-ب-1. خلفاء المقاطعات.....ص59-69

4-ب-2. مرتب الخليفة ومهامه ص70-71

الفصل الثالث: التنظيم القضائي للجزائر في الفترة الأميرية.....ص73-98

1-التنظيم القضائي للجزائر قبل الإحتلال.....ص.73-76

2-اختيار القضاة وامتيازاتهم في الفترة الأميرية.....ص78-80

3- أنواع القضاء في عهد الأمير.....ص81-82

3-أ. قاضي المحلة.....ص81

3-ب. قاضي الطرائق.....ص82

4- أقسام القضاء حسب المنظور الأميريواختصاصاته.....ص82-86

4-أ. القضاء المدني.....ص82-83

4-ب. القضاء الجنائي.....ص83

4-ج. القضاء العسكري.....ص84

4-د. اختصاصات القضاء.....ص85-86

4-د-1. المحكمة ص85

4-د-2. صاحب المظالم.....ص85-86

5- شكل الاحكام القضائية وأهميته.....ص87-93

5-أ. العقوبات القضائية.....ص87-89

5-ب. العدالة في النظام القضائي.....ص90-92

5-ج. أهمية التنظيم القضائي.....ص92-93

خاتمة.....ص95-98

ملاحق.....ص100-114

قائمة البيبليوغرافية.....ص116-128